جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

Ziane Achour University of Djelfa (Algeria)

كلية العلوم الطبيعية والحياة

Faculty of Natural and Life Sciences

قسم علوم الأرض والكون

Department of Earth and Universe Sciences

واقع الخدمات التعليمية بالمناطق الريفية

دراسة حالة : المعلبة بلدية المجبارة

The reality of educational services in rural areas: A case study of Al-Ma'labah, Al-Majbarah Municipality

---

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في

التخصص : التهيئة الريفية والتنمية المستدامة

من إعداد الطالب :

شراك علي

لجنة المناقشة

الدكتور طحشي بلقاسم	رئيسا
الاستاذ خرفان نور الدين	ممتحنا
الاستاذ باكرية بشير	مشرفا

السنة الجامعية 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد والشكر أولاً وآخراً.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور باكرية بشير، الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، ولم يبخل عليّ بتوجيهاته العلمية السديدة ونصائحه القيمة، وكان خير مرشد وموجّه طوال مراحل إنجاز هذا البحث، فله مني جزيل الشكر والتقدير والاحترام.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذة قسم الجغرافيا وتهيئة الإقليم، الذين ساهموا في تكويني العلمي والمعرفي طوال مسيرتي الجامعية، وكان لهم الفضل فيما اكتسبته من معارف وخبرات علمية.

وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقراءة هذه المذكرة وتقييمها وإثرائها بملاحظاتهم القيمة التي من شأنها الارتقاء بهذا العمل العلمي.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، سواء بالمعلومة أو التوجيه أو الدعم.

كما أخص بالشكر والامتنان أفراد عائلتي الكريمة على ما قدموه لي من دعم مادي ومعنوي وتشجيع متواصل، وكانوا خير سند لي طوال مشواري الدراسي.

وفي الأخير، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل طالب علم وباحث، وأن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح.

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، الذي كان مثالًا للعطاء والتضحية، وغرس في نفسي حب العلم والاجتهاد، والذي أفتقد حضوره اليوم وأرجو أن يكون هذا العمل صدقة جارية في ميزان حسناته.

إلى أمي الغالية، التي كانت ولا تزال مصدر الحنان والقوة، والتي أحاطتني بدعواتها الصادقة وصبرها ودعمها المتواصل، فكان لها الفضل الكبير بعد الله في بلوغي هذه المرحلة.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، الذين كانوا سندًا لي في مختلف مراحل حياتي، وشاركوا معي لحظات التعب والأمل والنجاح.

إلى زوجتي الكريمة، رفيقة دربي وشريكة حياتي، التي كانت لي عونًا وسندًا، ووقفت إلى جانبي في كل الظروف .

إلى أصدقائي وزملائي الذين رافقوني خلال مسيرتي الدراسية وكانوا خير معين وخير رفقة.

إلى كل أستاذ علمني حرفًا، وإلى كل من قدم لي نصيحة أو دعمًا أو كلمة طيبة ساهمت في تشجيعي ومواصلة طريقي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع، راجيًا من الله تعالى أن يجعله ثمرة نافعة، وعربون وفاء وتقدير لكل من كان له أثر في مسيرتي العلمية.

شراك علي

فهرس المحتويات

شكر و العرفان	
إهداء	
قائمة المحتويات	06
قائمة الاشكال	11
قائمة الجداول	13
المقدمة	15
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للخدمات التعليمية في الوسط الريفي	
تمهيد	20
1. مفاهيم عامة حول الوسط الريفي	20
1.1 مفهوم الوسط الريفي وخصائصه	21
1.1.1 تعريف الريف والوسط الريفي	22
2.1.1 خصائص الوسط الريفي	23
3.1.1 الفرق بين الريف والحضر	24
2.1 السكان والنشاط الاقتصادي الريفي	25
1.2.1 ساكنة الريف	27
2.2.1 أنواع الأرياف حسب الدول	29
2. التجهيزات العمومية والخدمات التعليمية	31
1.2 التجهيزات العمومية	32
1.1.2 تعريف التجهيزات العمومية	32
2.1.2 أنواع التجهيزات العمومية	34
3.1.2 دور التجهيزات العمومية في التنمية	35
2.2 الخدمات التعليمية في الوسط الريفي	36
1.2.2 تعريف الخدمات التعليمية	38
2.2.2 أهمية التعليم في الوسط الريفي	39
3.2.2 خصائص المؤسسات التعليمية الريفية	41
3. الريف في الجزائر والخدمات التعليمية	42

1.3 الريف في الجزائر	43
1.1.3 تعريف الريف في الجزائر	44
2.1.3 مساهمة الريف في الاقتصاد الوطني	45
3.1.3 توزيع السكان الريفيين	46
2.3 واقع الخدمات التعليمية في الريف الجزائري	48
1.2.3 توزيع المؤسسات التعليمية	48
2.2.3 مشاكل التعليم في الريف	49
3.2.3 سياسات الدولة في دعم التعليم في الريف الجزائري	51
خاتمة الفصل	53
الفصل الثاني: تقديم منطقة الدراسة بلدية المجبارة والمنطقة الريفية المعلبة	
تمهيد	55
1. الدراسة الطبيعية لبلدية المجبارة	55
1.1 الموقع الجغرافي	56
1.1.1 الموقع الفلكي	57
2.1.1 الحدود الإدارية	60
2.1 الخصائص الطبيعية	61
1.2.1 التضاريس	62
2.2.1 المناخ	63
3.2.1 الموارد الطبيعية	65
2. الدراسة السوسيو-اقتصادية	66
1.2 الخصائص السكانية	67
1.1.2 عدد السكان	67
2.1.2 التوزيع والكثافة	69
3.1.2 البنية الديمغرافية	70
2.2 الأنشطة الاقتصادية	71
1.2.2 النشاط الفلاحي	717

2.2.2 الأنشطة الأخرى	73
3.2.2 مستوى المعيشة	74
3. دراسة المنطقة الريفية المعلبة	74
1.3 تقديم المنطقة	75
1.1.3 الموقع داخل البلدية	75
2.1.3 الخصائص العامة	76
3.1.3 أهمية المنطقة	77
2.3 التجهيزات العمومية بالمنطقة	77
1.2.3 الطرق والمواصلات	78
2.2.3 الماء والكهرباء والغاز	80
3.2.3 التجهيزات التعليمية	80
3.3 معطيات التهيئة (PDAU)	82
1.3.3 مخطط التهيئة	83
2.3.3 توجيهات التنمية	83
3.3.3 موقع التعليم ضمن التخطيط	84
خاتمة الفصل	85
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية لواقع الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة	
تمهيد	87
1. واقع المؤسسات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة	87
1.1 المؤسسات التعليمية الابتدائية	88
1.1.1 معدل التلاميذ لكل معلم	91
2.1 المتوسطة الوحيدة – متوسطة حبشي عيسى	93
1.2.1 توزيع الأقسام حسب السنوات	94
2.2.1 الموارد البشرية بمتوسطة حبشي عيسى	95
2. التوزيع المجالي للخدمات التعليمية	97
1.2 المسافات بين التجمعات السكانية والمؤسسات التعليمية	97

2.2 النقل المدرسي	97
3.2 العوائق الطبيعية المؤثرة على التنقل	98
3. غياب التعليم الثانوي	98
1.3 الانقطاع المدرسي حسب الجنس	99
4. نتائج الدراسة الميدانية	100
1.4 نتائج استمارة المديرين	100
2.4 نتائج استمارة المعلمين والأساتذة	102
3.4 نتائج استمارة أولياء التلاميذ	103
5. تفسير النتائج والخلاصة	105
1.5 مؤشرات الخدمات التعليمية	105
2.5 تشخيص واقع الخدمات التعليمية	106
3.5 اختبار الفرضيات	107
4.5 التوصيات	107
خاتمة الفصل	109
الخاتمة	111
الملاحق	113
قائمة المراجع	128

قائـــمة الاشكال

الخريطة البيانية (1) : الخريطة الإدارية لبلدية المجبارة	60
الشكل بياني (02) : التضاريس منطقة المعلبة بلدية المجبارة	63
الشكل البياني (03) : المخطط المناخي لمنطقة الجلفة	65
الشكل البياني (04) : تطور التعداد السكاني ومعدلات النمو بلدية المجبارة (2020 – 1987)	68
الشكل البياني (05) : توزيع الكثافة السكانية في بلدية المجبارة	70
الشكل البياني (06) : توزيع استخدامات الأراضي الزراعية في بلدية المجبارة.	73
الشكل البياني (07) : التوزيع المكاني والربط الملاحي بين منطقة المعلبة وبلدية المجبارة	76
الشكل البياني (08) : مقارنة تغطية البنية التحتية والخدمات الأساسية بين مركز بلدية المجبارة والمناطق الريفية التابعة لها	79
الخريطة البيانية (09) : خريطة توزيع المؤسسات التعليمية بمنطقة المعلبة ببلدية المجبارة	82
الشكل البياني (10): توزيع التلاميذ على المؤسسات الابتدائية بالمنطقة المعلبة	89
الشكل البياني (11) : حصة كل مؤسسة من إجمالي التلاميذ الابتدائيين	90
الشكل البياني (12) : مقارنة عدد الأقسام والمعلمين في المؤسسات الابتدائية	91
الشكل البياني (13) : معدل التلاميذ لكل معلم بالمؤسسات الابتدائية	92
الشكل البياني (14) : توزيع الأقسام حسب السنوات بمتوسطة حبشي عيسى	94
الشكل البياني (15) : توزيع الأساتذة حسب مقر الإقامة	96
الشكل البياني (16): مقارنة الموارد البشرية بمتوسطة حبشي عيسى	96
الشكل البياني (17) : مصير تلاميذ السنة الرابعة متوسط بعد شهادة BEM	99
الشكل البياني (18): أبرز مشاكل المؤسسات التعليمية من وجهة نظر المديرين	101
الشكل البياني (19): الصعوبات المهنية للمعلمين والأساتذة	103
الشكل البياني (20) : صعوبات تمدرس الأبناء من وجهة نظر الأولياء	104
الشكل البياني (21) : المؤشرات الرئيسية للخدمات التعليمية بالمنطقة المعلبة	106

قائمـــة الجـــداول

جدول (01) : الموقع الفلكي لبلدية المجبارة	59
الجدول (02) : الحدود الإدارية لبلدية المجبارة	61
الجدول (03) : المعطيات المناخية لمنطقة الجلفة (محطة الجلفة)	64
الجدول (04) : أبرز الموارد الطبيعية لبلدية المجبارة	66
الجدول (05) : تطور عدد سكان بلدية المجبارة	68
الجدول (06) : توزيع الكثافة السكانية والحالة العمرانية حسب القطاعات الجغرافية ببلدية المجبارة.	69
الجدول (07): البنية الديمغرافية التقديرية لبلدية المجبارة	71
الجدول (08) : جدول إحصائي لتوزيع مساحات الأراضي الزراعية ببلدية المجبارة حسب الفئة.	72
الجدول (09) : وضعية الخدمات العمومية بالمنطقة الريفية المعلبة	79
الجدول (10) : التجهيزات التعليمية للمنطقة الريفية المعلبة ببلدية المجبارة	82
الجدول (11): توزيع المؤسسات الابتدائية بالمنطقة الريفية المعلبة (2025-2026)	88
الجدول (12): معدل التلاميذ لكل معلم بالمؤسسات الابتدائية	92
الجدول(13): بطاقة تعريف متوسطة حبشي عيسى (2025-2026)	93
الجدول (14) : توزيع الأقسام حسب السنوات بمتوسطة حبشي عيسى	94
الجدول (15) : أصل إقامة الأساتذة بمتوسطة حبشي عيسى	95
الجدول (16) : تقدير نسب الانقطاع المدرسي حسب الجنس والطور	100
الجدول (17) : أبرز نتائج استمارة المديرين	101
الجدول (18) : أبرز الصعوبات المهنية للمعلمين والأساتذة	102
الجدول (19) : أبرز صعوبات تمدرس الأبناء من وجهة نظر الأولياء	104
الجدول (20): ملخص المؤشرات الرئيسية للخدمات التعليمية بالمنطقة المعلبة	105

المقدمة

تُعدّ الخدمات التعليمية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية ودورها في توطين ساكنة الريف ، لما لها من دور محوري في تكوين المورد البشري وتنمية القدرات الفردية والجماعية. ولا يقتصر أثر التعليم على الجانب المعرفي فقط، بل يمتد ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعله عنصرًا أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني غالبًا من نقص في التجهيزات والخدمات الأساسية.

ويُعتبر الوسط الريفي مجالاً جغرافيًا يتميز بخصوصياته الطبيعية والبشرية والاقتصادية، حيث ترتبط ساكنته بأنشطة فلاحية في الغالب، كما يعاني من تباين واضح في مستوى التنمية مقارنة بالمناطق الحضرية. ومن بين أبرز مظاهر هذا التباين، ضعف الخدمات التعليمية من حيث التوزيع، والتجهيز، وظروف التمدرس، الأمر الذي ينعكس سلبًا على مستوى التحصيل العلمي ويؤدي في بعض الأحيان إلى ظواهر مثل الانقطاع المدرسي.

وفي هذا السياق، تولي الدولة الجزائرية اهتمامًا متزايدًا بقطاع التعليم في المناطق الريفية، من خلال إنشاء المؤسسات التعليمية وتوفير النقل المدرسي وتحسين ظروف التمدرس، غير أن هذه الجهود لا تزال تواجه عدة تحديات ميدانية، خاصة في المناطق النائية والمعزولة التي تعاني من صعوبات جغرافية ونقص في البنية التحتية.

وتندرج هذه الدراسة ضمن هذا الإطار، حيث تسعى إلى تحليل واقع الخدمات التعليمية بالمناطق الريفية، من خلال اتخاذ المنطقة الريفية المعلبة ببلدية المجبارة كنموذج للدراسة، وذلك بهدف الوقوف على مدى توفر هذه الخدمات، وكذا تشخيص أهم الإشكالات التي تعيق تحسينها.

كما تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى اعتمادها على تحقيق ميداني يشمل المؤسسات التعليمية (الابتدائية والمتوسطة)، إضافة إلى استبيانات موجهة لكل من المديرين والمعلمين وأولياء التلاميذ، مما يسمح بتقديم صورة واقعية وشاملة عن وضعية التعليم في هذه المنطقة.

❖ أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع واقع الخدمات التعليمية بالمناطق الريفية لم يكن اعتباطيًا، بل جاء نتيجة مجموعة من الدوافع، يمكن عرضها كما يلي:

أولًا: الأسباب الذاتية

- الاهتمام الشخصي بمواضيع الجغرافيا الريفية والتنمية المستدامة.
- الرغبة في دراسة واقع التعليم في الوسط الريفي ومعرفة مشاكله ميدانيًا.
- الطموح لإنجاز دراسة تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي.

ثانيًا: الأسباب الموضوعية

- أهمية الخدمات التعليمية في تحقيق التنمية الريفية.
- وجود تفاوت واضح بين الريف والحضر في مجال التعليم.
- الحاجة إلى دراسات ميدانية تبرز واقع التعليم في مناطق ريفية محددة مثل المنطقة المعلبة.

❖ أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعًا حيويًا يتعلق بواقع الخدمات التعليمية في الوسط الريفي، كما تساهم في:

- تشخيص وضعية المؤسسات التعليمية في المنطقة المعلبة.
- إبراز الصعوبات التي تواجه التلاميذ والمعلمين.
- تقديم معطيات ميدانية يمكن الاستفادة منها في التخطيط التنموي.

❖ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على واقع الخدمات التعليمية بالمناطق الريفية.
- دراسة توزيع المؤسسات التعليمية بالمنطقة المعلبة.
- تحليل ظروف التمدرس في الوسط الريفي.
- إبراز أهم الصعوبات التي تواجه العملية التعليمية.
- تقديم اقتراحات لتحسين الخدمات التعليمية.

❖ الدراسات السابقة

تناولت عدة دراسات موضوع التعليم في الوسط الريفي، حيث ركزت بعض الأبحاث على التفاوت بين الريف والحضر في الخدمات التعليمية، بينما اهتمت أخرى بدور التعليم في تحقيق التنمية الريفية.

غير أن معظم هذه الدراسات تناولت الموضوع بشكل عام، دون التركيز على مناطق محددة أو القيام بدراسات ميدانية معمقة، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته من خلال التركيز على المنطقة الريفية المعلبة ببلدية المجبارة.

❖ صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة بعض الصعوبات، من بينها:

- نقص المعطيات الإحصائية الدقيقة على مستوى المنطقة المدروسة.
- صعوبة التنقل إلى بعض المناطق الريفية.
- محدودية المراجع المتخصصة في موضوع التعليم الريفي على المستوى المحلي.

❖ إشكالية الدراسة

انطلاقًا مما سبق، وفي ظل التفاوت في مستوى الخدمات التعليمية بين الوسطين الريفي والحضري، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما هو واقع الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة ، وإلى أي مدى تستجيب لاحتياجات سكان المنطقة ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى توفر المؤسسات التعليمية في المنطقة؟
- هل يتناسب توزيعها مع السكان؟
- ما هي أهم الصعوبات التي تواجه التلاميذ والمعلمين؟
- ما دور النقل المدرسي في تسهيل التمدرس؟

❖ منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على:

- المنهج الوصفي لتحليل المفاهيم والظواهر
- المنهج التحليلي لتفسير المعطيات
- المنهج الميداني من خلال الاستبيانات والدراسة الميدانية

❖ خطة الدراسة

للإجابة عن الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول:** الإطار المفاهيمي والنظري للخدمات التعليمية في الوسط الريفي.
- **الفصل الثاني:** تقديم منطقة الدراسة (بلدية المجبارة والمنطقة المعلبة).
- **الفصل الثالث:** الدراسة الميدانية لواقع الخدمات التعليمية بالمنطقة المعلبة.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للخدمات التعليمية في الوسط الريفي

❖ تمهيد

يُعدّ الإطار المفاهيمي والنظري أساس أي دراسة علمية، إذ يساهم في تحديد المفاهيم وضبط المصطلحات المرتبطة بموضوع البحث وتوجيه عملية التحليل. وفي إطار دراسة واقع الخدمات التعليمية في الوسط الريفي، تبرز أهمية التطرق إلى مفاهيم أساسية مثل التعليم، والخدمات التعليمية، والوسط الريفي، والتنمية الريفية، مع إبراز العلاقات القائمة بينها.

وتكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى خصوصية الوسط الريفي وما يميزه من خصائص طبيعية وبشرية واقتصادية تؤثر في واقع التعليم وظروف التمدرس. كما تتأثر الخدمات التعليمية بعدة عوامل، منها التباعد الجغرافي وضعف البنية التحتية والتجهيزات، الأمر الذي ينعكس على مدى استفادة السكان من هذه الخدمات وجودتها.

كما يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري المفسر للعلاقة بين التعليم والتنمية، باعتبار التعليم عاملًا أساسيًا في تنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، سيتم التطرق إلى بعض المقاربات والنظريات التي تناولت دور التعليم في التنمية الريفية، كالمقاربة الوظيفية ومقاربة رأس المال البشري.

وعليه، يشكل هذا الفصل أرضية معرفية تساعد على فهم وتحليل واقع الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية محل الدراسة، من خلال الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية.

1. مفاهيم عامة حول الوسط الريفي

يُعدّ الوسط الريفي أحد المكونات الأساسية للمجال الجغرافي، حيث يتميز بمجموعة من الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تميّزه عن الوسط الحضري. ويُنظر إليه باعتباره فضاءً تسود فيه الأنشطة الزراعية وتربية المواشي، مع انخفاض الكثافة السكانية مقارنة بالمناطق الحضرية. كما يرتبط الريف بعلاقات اجتماعية متماسكة وأنماط معيشية تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية المحلية.

ويختلف مفهوم الوسط الريفي من دولة إلى أخرى تبعًا للمعايير المعتمدة في تحديده، سواء كانت معايير ديموغرافية أو اقتصادية أو إدارية. إلا أن أغلب التعريفات تتفق على أن الريف يمثل المجال الذي تقل فيه مظاهر التمدن والتصنيع، وتغلب عليه الاستعمالات الزراعية للأرض، مع توفر خدمات وتجهيزات أقل مقارنة بالمراكز الحضرية.

كما يشكل الوسط الريفي عنصرًا مهمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما يوفره من موارد طبيعية وإنتاج زراعي يساهم في تلبية احتياجات السكان. ولذلك يحظى باهتمام متزايد في الدراسات الجغرافية والتنموية، خاصة فيما يتعلق بتحسين مستوى الخدمات الأساسية المقدمة لسكانه، ومن بينها الخدمات التعليمية والصحية والبنى التحتية المختلفة.[1]

1.1 مفهوم الوسط الريفي وخصائصه

يُقصد بالوسط الريفي ذلك المجال الجغرافي الذي تسوده الأنشطة الزراعية والرعوية، وتتميز فيه الكثافة السكانية بالانخفاض مقارنة بالمناطق الحضرية، كما تغلب عليه التجمعات السكانية الصغيرة والمتباعدة نسبيًا. ويُعدّ الوسط الريفي فضاءً تتفاعل داخله العناصر الطبيعية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتمد السكان بدرجة كبيرة على استغلال الموارد الطبيعية في تلبية احتياجاتهم المعيشية وتحقيق دخلهم الاقتصادي.

ويتميز الوسط الريفي بمجموعة من الخصائص، من أبرزها هيمنة النشاط الزراعي، وضعف الكثافة السكانية، واتساع المساحات الزراعية، إضافة إلى محدودية الخدمات والتجهيزات مقارنة بالمدن. كما يتسم بوجود علاقات اجتماعية أكثر تماسكًا وتعاونًا بين السكان، نتيجة التقارب الاجتماعي والثقافي بينهم. وتختلف هذه الخص ائص من منطقة إلى أخرى تبعًا للظروف الطبيعية ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

[1] الهيتي، مازن عبد الرحمن، جغرافية الريف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2013، ص15.
[2] زوزو رشيد، "الريف والحضر في الجزائر والمعادلة الصعبة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، المجلد 12، العدد 4، الجزائر، 2012، ص 261-275.

1.1.1 تعريف الريف والوسط الريفي

يُعرَّف الريف بأنه ذلك المجال الجغرافي الذي يتميز بخصائص سكانية واقتصادية واجتماعية تميّزه عن الوسط الحضري، حيث تنخفض فيه الكثافة السكانية مقارنة بالمدن، وتتباعد فيه التجمعات السكنية بشكل نسبي. ويغلب على هذا المجال الطابع الزراعي، إذ تعتمد أغلب الأنشطة الاقتصادية على الفلاحة وتربية المواشي واستغلال الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه والغابات. كما يتسم الريف ببنية عمرانية بسيطة نسبيًا، وبمستوى أقل من التجهيزات والخدمات مقارنة بالمجالات الحضرية.[1]

أما الوسط الريفي فهو إطار أوسع يشمل ليس فقط المجال الجغرافي، بل أيضًا العلاقات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية والأنماط المعيشية للسكان داخل هذا الفضاء. فهو يمثل منظومة متكاملة تتفاعل فيها العناصر الطبيعية (التضاريس، المناخ، التربة) مع العناصر البشرية (السكان، الأنشطة، التنظيم الاجتماعي) لتشكّل نمطًا معيشيًا خاصًا. ويُعرف أيضًا بأنه المجال الذي يعيش فيه السكان خارج المدن، حيث تسود أنماط إنتاج تقليدية أو شبه حديثة تعتمد أساسًا على النشاط الفلاحي وما يرتبط به من أنشطة مكملة.

ويتميز الوسط الريفي كذلك بكونه فضاءً ذا خصوصية اجتماعية، حيث تسود فيه العلاقات القرابية والتضامنية، ويكون التواصل بين الأفراد أكثر مباشرة وقوة مقارنة بالوسط الحضري. كما أن وتيرة التغير الاجتماعي فيه تكون غالبًا أبطأ، رغم ما يشهده في السنوات الأخيرة من تحولات نتيجة سياسات التنمية الريفية، وتحسن وسائل النقل والاتصال، وتوسع الخدمات الأساسية.

ومن هذا المنظور، فإن الريف لا يُفهم فقط كمكان جغرافي، بل كنمط حياة متكامل له خصائصه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يجعل دراسته ضرورية لفهم التوازن التنموي

[1] شواش، عبد القادر،المجال الريفي الجزائري: التحولات والديناميكيات، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر، 2010، ص 22-25.

داخل أي دولة، خاصة في البلدان التي لا يزال فيها الريف يشكل نسبة معتبرة من السكان والمساحة.[1]

2.1.1 خصائص الوسط الريفي

يُعدّ الوسط الريفي مجالًا جغرافيًا واجتماعيًا يتميز بمجموعة من الخصوصيات التي تميّزه عن الوسط الحضري، سواء من حيث نمط الاستقرار البشري أو طبيعة النشاط الاقتصادي أو شكل العلاقات الاجتماعية. وتنبع هذه الخصائص من ارتباط الإنسان الريفي بشكل مباشر بالبيئة الطبيعية واعتماده الكبير على الموارد المحلية، مما يجعل هذا الوسط مجالًا ديناميكيًا يتأثر بالظروف الطبيعية والسياسات التنموية في آن واحد.

أولاً: الخصائص الاقتصادية والمجالية

يتميز الوسط الريفي بسيادة النشاط الفلاحي كدعامة أساسية للاقتصاد، حيث يعتمد السكان بشكل رئيسي على الزراعة وتربية المواشي، إلى جانب بعض الأنشطة التقليدية مثل الحرف اليدوية واستغلال الموارد الطبيعية. ويؤدي هذا الطابع الاقتصادي إلى ضعف التنوع في مصادر الدخل مقارنة بالوسط الحضري، مما يجعل السكان أكثر ارتباطًا بالعوامل المناخية والطبيعية.

ومن الناحية المجالية، يتسم الوسط الريفي بانخفاض الكثافة السكانية وتشتت التجمعات السكنية على مساحات واسعة، مثل القرى والمداشر والمشاتي. كما أن الامتداد الجغرافي الكبير وضعف التركز العمراني يفرضان صعوبات في إيصال الخدمات العمومية والبنى التحتية بشكل متوازن، خاصة في المناطق البعيدة أو ذات التضاريس الصعبة.[2]

ثانياً: الخصائص الاجتماعية والخدمية

[1] سوالمية، عبد الرحمان،"سوسيولوجيا الريف ومؤشرات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بجاية، المجلد 15، العدد 1، الجزائر، 2022، ص 69-72.

[2] مزاري، فضيل إبراهيم،الاقتصاد الريفي في الجزائر: دراسة في السياسات والمتطلبات، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص 461-465.

تتميز الحياة الاجتماعية في الوسط الريفي بقوة العلاقات الاجتماعية القائمة على التضامن والتكافل والتعاون بين أفراد المجتمع، حيث تلعب الروابط العائلية والقرابية دورًا أساسيًا في تنظيم الحياة اليومية. كما تسود القيم التقليدية والعادات المحلية التي تحافظ على نوع من الاستقرار الاجتماعي والانسجام بين السكان.

أما من حيث الخدمات والبنية التحتية، فإن الوسط الريفي يعاني غالبًا من نقص في التجهيزات الأساسية مثل الطرق، المؤسسات التعليمية، المراكز الصحية، وشبكات النقل، وهو ما يؤثر على مستوى التنمية المحلية. ومع ذلك، فقد شهدت العديد من المناطق الريفية في السنوات الأخيرة تحسنًا تدريجيًا نتيجة برامج التنمية الريفية وتحسين وسائل الاتصال والنقل، مما ساهم في تقليص بعض الفوارق بين الريف والحضر.[1]

3.1.1 الفرق بين الريف والحضر

يُعدّ التمييز بين الريف والحضر من المفاهيم الأساسية في الجغرافيا وعلم الاجتماع، حيث يرتبط كل منهما بنمط مختلف من الحياة والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي. ويعكس هذا الفرق درجة تطور المجال البشري، وطبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها.

أولاً: من حيث المجال والسكان

يتميز الوسط الريفي بانخفاض الكثافة السكانية مقارنة بالوسط الحضري، مع انتشار التجمعات السكنية الصغيرة مثل القرى والمداشر وتباعدها الجغرافي. في المقابل، يتميز الوسط الحضري بارتفاع الكثافة السكانية وتجمع السكان في مدن كبيرة ذات عمران متصل. كما أن الريف يغلب عليه الطابع الطبيعي واتساع المساحات الزراعية، بينما يغلب على الحضر الطابع العمراني المزدحم والمبني على البنايات والبنى التحتية الحديثة.

[1] بوقبال، وردة؛ بولحواش، علاوة،"التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر – سياسة التجديد الريفي بين النظرية والتحديات"، مجلة آفاق للعلوم، المدرسة العليا للأساتذة سطيف، الجزائر، 2019، ص 328-333.

ثانياً: من حيث النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية

يعتمد الريف أساسًا على النشاط الفلاحي مثل الزراعة وتربية المواشي واستغلال الموارد الطبيعية، مما يجعل اقتصاده مرتبطًا بشكل كبير بالعوامل المناخية. أما الحضر فيتميز بتنوع الأنشطة الاقتصادية مثل الصناعة والتجارة والخدمات، وهو ما يمنحه استقرارًا اقتصاديًا أكبر وتنوعًا في فرص العمل.

ومن الناحية الاجتماعية، تسود في الريف علاقات اجتماعية قوية تقوم على التضامن والتكافل والروابط العائلية، مع الحفاظ على العادات والتقاليد المحلية. في حين يتميز المجتمع الحضري بعلاقات اجتماعية أكثر تعقيدًا وأقل ترابطًا بسبب كثافة السكان وتنوع الخلفيات الاجتماعية.[1]

ثالثاً: من حيث الخدمات والبنية التحتية

يعاني الوسط الريفي غالبًا من ضعف في الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والنقل، إضافة إلى نقص في البنية التحتية مقارنة بالمدن. بينما يتمتع الوسط الحضري بتوفر واسع للخدمات والمرافق العمومية والمستشفيات والمدارس ووسائل النقل الحديثة، مما يرفع من مستوى العيش فيه.

رابعاً: من حيث نمط الحياة والتغير الاجتماعي

يتسم نمط الحياة في الريف بالبساطة والهدوء، مع بطء نسبي في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. أما في الحضر، فيتميز نمط الحياة بالسرعة والتطور المستمر نتيجة التحضر والتطور التكنولوجي وارتفاع وتيرة التغير الاجتماعي.[2]

2.1 السكان والنشاط الاقتصادي الريفي

[1] مزاري، فضيل إبراهيم، الاقتصاد الريفي في الجزائر: دراسة في السياسات والمتطلبات، الجزائر، 2017، ص 461-465.
[2] بوقبال، وردة؛ بولحواش، علاوة، "التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر"، مجلة آفاق للعلوم، المدرسة العليا للأساتذة سطيف، الجزائر، 2019، ص 328-333.

يُعدّ السكان والنشاط الاقتصادي من أهم العناصر التي يقوم عليها الوسط الريفي، إذ يعكس كل منهما طبيعة الحياة داخل هذا المجال ومدى تفاعله مع الموارد الطبيعية. فالريف فضاء يرتبط فيه الإنسان بشكل مباشر بالأرض، مما يجعل تركيبته السكانية ونشاطه الاقتصادي مرتبطين ببعضهما بشكل وثيق.

أولاً: السكان في الوسط الريفي

يتسم السكان في الوسط الريفي بتوزعهم غير المتكاثف على شكل تجمعات صغيرة مثل القرى والمداشر، مع انخفاض الكثافة السكانية مقارنة بالوسط الحضري. وغالبًا ما ترتبط حركة السكان بالهجرة الداخلية نحو المدن بحثًا عن فرص عمل أو خدمات أفضل، خاصة فئة الشباب. كما يتميز المجتمع الريفي بطابع اجتماعي تقليدي تقوم فيه العلاقات على القرابة والتعاون والتضامن، وهو ما يساهم في الحفاظ على نوع من الاستقرار الاجتماعي رغم محدودية الإمكانيات.

ومن الناحية الديموغرافية، قد يعرف الوسط الريفي تفاوتًا في التركيبة العمرية، حيث تميل بعض المناطق إلى ارتفاع نسبة الشيخوخة نتيجة هجرة الشباب، في حين تحتفظ مناطق أخرى بتوازن نسبي حسب مستوى التنمية والخدمات المتوفرة.[1]

ثانياً: النشاط الاقتصادي الريفي

يُعتبر النشاط الفلاحي العمود الفقري للاقتصاد الريفي، حيث يعتمد السكان بشكل أساسي على الزراعة وتربية المواشي، إضافة إلى بعض الأنشطة المرافقة مثل تربية الدواجن، واستغلال الغابات، والصناعات التقليدية البسيطة. ويتميز هذا النشاط بارتباطه الوثيق بالعوامل الطبيعية مثل المناخ والتربة والمياه، مما يجعله عرضة للتقلبات الموسمية.

[1] بن فرج حسين، جيلالي،"الأسواق والاقتصاد الريفي في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)"،أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 1، الجزائر، 2022، ص 25-30.

كما أن ضعف التنوع الاقتصادي في الوسط الريفي يؤدي إلى محدودية فرص العمل خارج القطاع الفلاحي، رغم ما تشهده بعض المناطق من محاولات لتنمية أنشطة بديلة مثل السياحة الريفية والصناعات الصغيرة. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت سياسات التنمية الريفية تهدف إلى تحسين الإنتاج الفلاحي وتشجيع الاستثمار المحلي وتطوير البنية الاقتصادية بهدف رفع مستوى معيشة السكان.[1]

1.2.1 ساكنة الريف

تُعدّ ساكنة الريف من أهم عناصر الوسط الريفي، إذ تمثل الفئة البشرية التي تعيش في القرى والمداشر والمناطق الزراعية البعيدة عن المدن. وهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمجال الطبيعي والأنشطة الاقتصادية المحلية، مما يجعل دراستها ضرورية لفهم طبيعة هذا الوسط وخصائصه العامة.

أولاً: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لساكنة الريف

تتميز ساكنة الريف بانخفاض الكثافة السكانية مقارنة بالوسط الحضري، مع توزيع غير متجانس للسكان على شكل تجمعات صغيرة ومتفرقة. كما تعرف بعض المناطق الريفية اختلالًا في البنية العمرية بسبب الهجرة الداخلية، خاصة هجرة الشباب نحو المدن بحثًا عن العمل والتعليم وتحسين ظروف المعيشة، مما يؤدي أحيانًا إلى ارتفاع نسبة كبار السن في بعض الأرياف.

ومن الناحية الاجتماعية، تسود في الوسط الريفي علاقات قوية تقوم على القرابة والتضامن والتكافل بين أفراد المجتمع. كما تلعب العادات والتقاليد دورًا مهمًا في تنظيم الحياة اليومية، مما يساهم في خلق نوع من الاستقرار الاجتماعي، رغم محدودية الموارد وضعف الإمكانيات مقارنة بالمدن.[2]

[1] سوالمية، عبد الرحمان،"سوسيولوجيا الريف ومؤشرات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بجاية، المجلد 15، العدد 1، الجزائر، 2022، ص 69-76.

[2] الاخضري، بن صالح،"مسار تمويل التنمية الريفية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2012"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجزائر 3، المجلد 1، العدد 3، الجزائر، 2016، ص 52-56.

ثانياً: الخصائص الاقتصادية ونمط عيش ساكنة الريف

تعتمد ساكنة الريف بشكل أساسي على النشاط الفلاحي، مثل الزراعة وتربية المواشي، إضافة إلى بعض الأنشطة الحرفية والصناعات التقليدية البسيطة. ويجعل هذا الاعتماد الكبير على القطاع الفلاحي دخل الأسر الريفية مرتبطًا بالعوامل الطبيعية مثل المناخ والتربة والأمطار، مما يسبب تذبذبًا في المداخيل حسب المواسم.

كما يتميز نمط عيش ساكنة الريف بالبساطة، حيث تسود أنماط استهلاك تقليدية وحياة يومية مرتبطة بالعمل اليدوي واستغلال الموارد المحلية. وفي السنوات الأخيرة، بدأت هذه الساكنة تعرف بعض التحولات نتيجة تحسن وسائل النقل والاتصال، وتوسع البرامج التنموية الريفية، مما ساهم تدريجيًا في تحسين ظروف المعيشة وتقليص الفوارق بين الريف والحضر.[1]

النشاط الاقتصادي الريفي

يُعدّ النشاط الاقتصادي الريفي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الوسط الريفي، إذ يعكس طبيعة العلاقة بين الإنسان وبيئته، ويُظهر مدى اعتماد السكان على الموارد الطبيعية المتاحة. ويتميز هذا النشاط عمومًا ببساطته وارتباطه الوثيق بالعوامل الطبيعية، إضافة إلى محدودية تنوعه مقارنة بالوسط الحضري.

أولاً: النشاط الفلاحي (الزراعة وتربية المواشي)

يُعتبر النشاط الفلاحي النشاط الاقتصادي الأساسي في الوسط الريفي، حيث يشمل الزراعة بنوعيها المعيشية والتجارية، وتربية المواشي التي تمثل مصدرًا مهمًا للدخل والغذاء. وتعتمد الزراعة الريفية على استغلال الأرض بشكل مباشر، سواء من خلال زراعة الحبوب والخضر أو الأشجار المثمرة، وتختلف طبيعتها من منطقة إلى أخرى حسب المناخ وخصوبة التربة وتوفر المياه.

[1] مختاري، أمحمد؛ حباش، فاطمة،"التحولات الاجتماعية في الجزائر من خلال حركة الهجرة الداخلية (1830–1973)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تيارت، الجزائر، 2022، ص 199-204.

كما تُعد تربية المواشي نشاطًا مكملًا للزراعة، حيث توفر اللحوم والحليب والجلود، إضافة إلى دورها في دعم الاقتصاد الأسري. ويتميز هذا القطاع في العديد من المناطق الريفية بالاعتماد على الأساليب التقليدية، رغم وجود بعض محاولات التحديث عبر إدخال تقنيات الري الحديث وتحسين السلالات الحيوانية. ومع ذلك، يبقى هذا النشاط حساسًا للتقلبات المناخية مثل الجفاف وقلة التساقط، مما يؤثر مباشرة على الإنتاج والدخل.[1]

ثانياً: الأنشطة المكمّلة والاقتصاد غير الفلاحي

إلى جانب النشاط الفلاحي، يمارس سكان الريف مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المكمّلة التي تساهم في تنويع مصادر الدخل، مثل الحرف التقليدية (كالنسيج، الفخار، وصناعة الأدوات البسيطة)، والصناعات الصغيرة المرتبطة بالمواد الأولية المحلية. كما يلجأ بعض السكان إلى العمل الموسمي أو المؤقت في المدن أو في مشاريع البناء والخدمات.

وفي السنوات الأخيرة، بدأت بعض المناطق الريفية تعرف بروز أنشطة جديدة مثل السياحة الريفية والاستغلال المحلي للموارد الطبيعية بشكل منظم، إضافة إلى بعض المشاريع الصغيرة المدعومة في إطار سياسات التنمية الريفية. غير أن هذه الأنشطة ما تزال محدودة مقارنة بسيطرة القطاع الفلاحي.

كما يتميز الاقتصاد الريفي عمومًا بضعف التنوع الاقتصادي واعتماده الكبير على النشاط الأولي، مما يجعله أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية والمناخية، ويؤثر على استقرار الدخل والمعيشة لدى السكان.[2]

2.2.1 أنواع الأرياف حسب الدول

[1] بن فرج حسين، جيلالي،الأسواق والاقتصاد الريفي في الجزائر خلال عهد الدايات (1671–1830م)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 1، الجزائر، 2022، ص 25-30.

[2] مزاري، فضيل إبراهيم، "الاقتصاد الريفي الجزائري؛ دراسة للسياسات والمتطلبات"،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2017، ص 461-466.

تختلف الأرياف من دولة إلى أخرى تبعًا لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة السياسات الزراعية، والبنية التحتية، مما أدى إلى ظهور أنواع متعددة من الأرياف يمكن تصنيفها بشكل عام إلى ما يلي:

أولاً: الأرياف في الدول المتقدمة

تتميز الأرياف في الدول المتقدمة (مثل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة) بارتفاع مستوى التنمية، حيث تتوفر فيها بنية تحتية متطورة وخدمات جيدة مثل التعليم والصحة ووسائل النقل. كما تعتمد الزراعة فيها على التكنولوجيا الحديثة والميكنة، مما يجعل الإنتاجية مرتفعة. وغالبًا ما تشهد هذه الأرياف تنوعًا اقتصاديًا، حيث لا يقتصر السكان على النشاط الفلاحي فقط، بل يمارسون أنشطة صناعية وخدمية وسياحية، وهو ما يقلل من الفوارق بينها وبين المدن.

ثانياً: الأرياف في الدول النامية

تتميز الأرياف في الدول النامية بضعف البنية التحتية ونقص الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة وشبكات الطرق. ويغلب عليها الطابع التقليدي في الزراعة، حيث تعتمد على الأساليب البدائية أو شبه الحديثة، مع انخفاض الإنتاجية مقارنة بالدول المتقدمة. كما تعاني هذه الأرياف من مشكلات مثل الفقر، والبطالة، والهجرة الريفية نحو المدن، نتيجة ضعف فرص العمل وقلة الاستثمار.[1]

ثالثاً: الأرياف في الدول شبه الصناعية أو الصاعدة

في هذا النوع من الدول، توجد حالة وسطية بين النمو والتخلف، حيث تعرف بعض المناطق الريفية تطورًا ملحوظًا في البنية التحتية والخدمات، خاصة في المناطق القريبة من المدن، بينما تبقى مناطق أخرى تعاني من التهميش. وتشهد هذه الأرياف تحولات تدريجية نتيجة

[1] قاسم، عبد القادر،الجغرافيا الريفية: المفاهيم والمناهج والتطبيقات، دار الفكر، عمان، الأردن، 2014، ص 58-62.

سياسات التنمية الريفية، وتحسن وسائل النقل والاتصال، وظهور مشاريع استثمارية في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية.

رابعاً: الأرياف الهامشية أو المعزولة

وهي أرياف توجد غالبًا في المناطق الجبلية أو الصحراوية أو النائية، وتتميز بصعوبة الوصول إليها وضعف شديد في الخدمات والبنية التحتية. وتعتمد بشكل كبير على أنشطة معيشية بسيطة، وتكون معدلات التنمية فيها ضعيفة، مع ارتفاع نسب الهجرة نحو المناطق الحضرية.[1]

2. التجهيزات العمومية والخدمات التعليمية

تُعدّ التجهيزات العمومية والخدمات التعليمية من أهم مؤشرات التنمية في الوسط الريفي، إذ تعكس مدى اهتمام الدولة بتحسين ظروف العيش وتقليص الفوارق بين الريف والحضر. وتشمل التجهيزات العمومية مختلف البنى الأساسية التي يحتاجها السكان في حياتهم اليومية، بينما ترتبط الخدمات التعليمية بتوفير فرص التعليم وضمان تكافؤ الفرص بين مختلف المناطق.

أولاً: التجهيزات العمومية في الوسط الريفي

تتمثل التجهيزات العمومية في مجموعة من الهياكل الأساسية مثل شبكات الطرق، والإنارة العمومية، وشبكات المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، إضافة إلى المرافق الصحية والإدارية. ورغم أهمية هذه التجهيزات في تحسين جودة الحياة، إلا أن العديد من المناطق الريفية ما تزال تعاني من نقص في بعضها أو ضعف في جودتها، خاصة في المناطق البعيدة أو ذات التضاريس الصعبة. كما أن ضعف وسائل النقل يحدّ من سهولة التنقل والوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يؤثر على التنمية المحلية.[2]

ثانياً: الخدمات التعليمية في الوسط الريفي

[1] عبد الغني، محمد السيد،التنمية الريفية: الأسس والنماذج والتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 33-38.
[2] بوعلام، بن يوسف؛ عبد القادر، بوقفة،"التنمية المحلية في المناطق الريفية في الجزائر: واقع وآفاق"،مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020، ص 88-95.

تُعتبر الخدمات التعليمية من أهم القطاعات التي تعكس مستوى التنمية الاجتماعية في الريف، وتشمل المدارس الابتدائية والمتوسطات والثانويات، إضافة إلى الخدمات المرافقة مثل النقل المدرسي والمطاعم المدرسية والإقامات الداخلية في بعض الحالات. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعميم التعليم في المناطق الريفية، إلا أن هذه المناطق ما تزال تواجه بعض التحديات، مثل نقص المؤسسات التعليمية في بعض التجمعات السكانية، وبعد المسافات التي يقطعها التلاميذ، وضعف الإمكانيات البيداغوجية أحيانًا.

كما أن هذه التحديات قد تؤثر على التحصيل الدراسي وتزيد من نسب الانقطاع المدرسي، خاصة في المراحل المتقدمة. ومع ذلك، فإن سياسات الدولة في مجال التنمية الريفية تهدف إلى تحسين هذه الخدمات من خلال بناء مؤسسات جديدة وتوفير وسائل النقل والدعم الاجتماعي، بما يضمن تحسين جودة التعليم وتقليص الفوارق بين الريف والحضر.[1]

1.2 التجهيزات العمومية

تُعتبر التجهيزات العمومية من الركائز الأساسية للتنمية المحلية، لما لها من دور مباشر في تحسين إطار معيشة السكان وضمان توفير مختلف الخدمات الضرورية داخل الوسط الريفي. فهي تشمل مجموعة من البنى التحتية والمرافق الأساسية مثل الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي، إضافة إلى المؤسسات الصحية والتعليمية والإدارية. وتكتسي هذه التجهيزات أهمية كبيرة في تقليص الفوارق المجالية بين الريف والحضر، وتعزيز جاذبية المناطق الريفية وتحقيق التوازن التنموي. ولذلك، فإن دراسة واقع التجهيزات العمومية في الوسط الريفي تبرز مدى توفرها وكفاءتها، وتأثيرها على حياة السكان اليومية ومستوى التنمية المحلية.

1.1.2 تعريف التجهيزات العمومية

[1] لعمارة، فاطمة الزهراء،"الخدمات العمومية ودورها في تحسين الإطار المعيشي للسكان في المناطق الريفية الجزائرية"،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2021، ص 112-118.

تُعدّ التجهيزات العمومية من أهم العناصر الأساسية التي يقوم عليها التنظيم المجالي والتنمية المحلية، إذ تمثل مجموع المنشآت والبنى التحتية والمرافق والخدمات التي تُنجز وتُدار غالبًا من طرف الدولة أو الجماعات المحلية أو الهيئات العمومية، بهدف تلبية الحاجات الأساسية للسكان وتحسين ظروفهم المعيشية في مختلف المجالات، سواء في الوسط الحضري أو الريفي. وتكتسي هذه التجهيزات أهمية كبيرة كونها ترتبط بشكل مباشر بجودة الحياة اليومية وقدرة السكان على الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وتشمل التجهيزات العمومية مجموعة واسعة من المرافق، من أبرزها شبكات الطرق والمواصلات التي تضمن ربط المناطق ببعضها وتسهيل التنقل، وشبكات المياه الصالحة للشرب التي تُعد ضرورية للحياة اليومية، إضافة إلى شبكات الصرف الصحي والإنارة العمومية التي تساهم في تحسين الإطار الصحي والبيئي. كما تضم أيضًا المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، والمؤسسات الصحية مثل المراكز الصحية والمستشفيات، إلى جانب المرافق الإدارية والخدمات العمومية الأخرى التي تسهّل تسيير شؤون المواطنين.[1]

وتُعتبر هذه التجهيزات مؤشرًا مهمًا لقياس درجة التنمية في أي منطقة، حيث إن توفرها بشكل كافٍ وفعّال يعكس مستوى متقدمًا من التنمية، في حين أن ضعفها أو غيابها يؤدي إلى صعوبات كبيرة في الحياة اليومية للسكان ويؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تلعب التجهيزات العمومية دورًا محوريًا في تقليص الفوارق الجغرافية بين المناطق، خاصة بين الريف والحضر، من خلال تحسين الربط المجالي وتوفير الخدمات الأساسية بشكل أكثر عدالة.

ومن جهة أخرى، فإن التجهيزات العمومية لا تقتصر فقط على البنية المادية، بل تشمل أيضًا الجانب التنظيمي والإداري للخدمات، مثل تسيير المؤسسات العمومية وضمان استمرارية الخدمات وجودتها. لذلك فهي تُعد عنصرًا استراتيجيًا في أي سياسة تنموية، كونها تساهم في

[1] بن عودة، محمد الطاهر،التنمية المحلية والتجهيزات العمومية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر، 2012، ص 33-38.

جذب السكان، ودعم الاستثمار، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز التنمية المستدامة على المدى الطويل.

وبناءً على ذلك، فإن دراسة التجهيزات العمومية في الوسط الريفي تكتسي أهمية خاصة، لأنها تكشف عن مستوى الاندماج المجالي ومدى استفادة السكان من الخدمات الأساسية، كما تساعد على تحديد نقاط الضعف والاختلالات التي تعيق التنمية المحلية في هذه المناطق.[1]

2.1.2 أنواع التجهيزات العمومية

تتنوع التجهيزات العمومية حسب طبيعتها ووظيفتها، إذ تهدف كلها إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان وضمان توفير الخدمات الأساسية في مختلف المجالات، خاصة في الوسط الريفي. ويمكن تصنيفها إلى عدة أنواع رئيسية:

أولاً: التجهيزات الأساسية (البنية التحتية)

وتشمل مختلف الهياكل التي تُعدّ أساس التنمية المحلية، مثل الطرقات وشبكات النقل التي تربط القرى بالمراكز الحضرية، إضافة إلى شبكات المياه الصالحة للشرب، وشبكات الصرف الصحي، والإنارة العمومية. وتُعتبر هذه التجهيزات ضرورية لأنها تسهّل الحركة اليومية للسكان وتضمن تحسين ظروف العيش.

ثانياً: التجهيزات الاجتماعية

وهي المرافق المرتبطة بالخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل المؤسسات التعليمية (المدارس الابتدائية، المتوسطات، الثانويات) والمؤسسات الصحية (العيادات، المراكز الصحية، المستشفيات). كما تشمل المرافق الثقافية والرياضية التي تساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية البشرية.[2]

[1] لعمارة، فاطمة الزهراء،"دور التجهيزات العمومية في تحسين الإطار المعيشي للسكان في المناطق الريفية الجزائرية"،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2021، ص 112-118.
[2] بن عودة، محمد الطاهر، التنمية المحلية والتجهيزات العمومية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر، 2012، ص 41-47.

ثالثاً: التجهيزات الإدارية والخدمات العمومية

وتضم مختلف المرافق التي تقدم خدمات إدارية للسكان، مثل البلديات، ومكاتب البريد، ومصالح الحالة المدنية، ومختلف الإدارات المحلية. وتلعب هذه التجهيزات دورًا مهمًا في تسهيل المعاملات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن.

رابعاً: التجهيزات الاقتصادية والخدمية

وتشمل المرافق التي تدعم النشاط الاقتصادي المحلي مثل الأسواق، والمناطق التجارية، وبعض المشاريع الخدمية المرتبطة بالاستثمار والتنمية المحلية. وتساهم هذه التجهيزات في تنشيط الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل.

وبذلك، فإن تنوع التجهيزات العمومية يعكس مدى تطور المناطق، حيث يؤدي توفرها بشكل متكامل إلى تحسين مستوى المعيشة وتقليص الفوارق بين الريف والحضر وتعزيز التنمية المستدامة.[1]

3.1.2 دور التجهيزات العمومية في التنمية

تُعدّ التجهيزات العمومية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة، سواء في الوسط الحضري أو الريفي، لأنها تمثل القاعدة المادية التي تقوم عليها مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. فكلما كانت هذه التجهيزات متوفرة وجيدة النوعية، كلما انعكس ذلك إيجابًا على مستوى التنمية وتحسن ظروف المعيشة للسكان.

أولاً: الدور الاقتصادي

تساهم التجهيزات العمومية بشكل مباشر في دعم النشاط الاقتصادي، من خلال تحسين البنية التحتية مثل الطرق وشبكات النقل التي تسهّل حركة الأشخاص والبضائع، وتربط بين

[1] لعمارة، فاطمة الزهراء،"دور التجهيزات العمومية في تحسين الإطار المعيشي للسكان في المناطق الريفية الجزائرية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2021، ص 112-118.

مناطق الإنتاج والاستهلاك. كما أن توفر شبكات المياه والطاقة والاتصالات يساهم في جذب الاستثمارات وتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وتنشيط الاقتصاد المحلي.

ثانياً: الدور الاجتماعي

تلعب التجهيزات العمومية دورًا مهمًا في تحسين المستوى الاجتماعي للسكان، من خلال توفير المؤسسات التعليمية والصحية التي تضمن حق التعليم والعلاج، وتقلل من الفوارق الاجتماعية بين مختلف المناطق. كما تساهم في تحسين جودة الحياة اليومية من خلال توفير خدمات أساسية مثل السكن، والماء، والصرف الصحي، مما يرفع من مستوى الرفاه الاجتماعي.[1]

ثالثاً: الدور المجالي (تقليص الفوارق)

تعمل التجهيزات العمومية على تحقيق التوازن المجالي من خلال تقليص الفوارق بين الريف والحضر، وذلك عبر إيصال الخدمات الأساسية إلى المناطق الريفية والنائية. كما تساهم في الحد من ظاهرة الهجرة نحو المدن، من خلال تحسين ظروف العيش في الأرياف وجعلها أكثر جاذبية للسكان.

رابعاً: الدور التنموي والاستراتيجي

تُعتبر التجهيزات العمومية أداة استراتيجية في السياسات التنموية، لأنها تمثل الأساس الذي تعتمد عليه التنمية المستدامة. فبدون بنية تحتية وخدمات عمومية فعالة، يصعب تحقيق أي نمو اقتصادي أو اجتماعي مستقر. لذلك، فإن الاستثمار في هذه التجهيزات يُعدّ استثمارًا طويل المدى ينعكس على مختلف القطاعات.[2]

2.2 الخدمات التعليمية في الوسط الريفي

[1] عيساني، عبد القادر،التنمية المحلية في الجزائر: الواقع والتحديات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 77-82.
[2] بلقاسم، نورة،"دور البنية التحتية والتجهيزات العمومية في دعم التنمية المحلية بالجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2020، ص 145-151.

تُعدّ الخدمات التعليمية من أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية في الوسط الريفي، إذ تعكس مدى اهتمام الدولة بتوفير فرص التعليم لجميع السكان دون تمييز مجالي. وتشمل هذه الخدمات مختلف الهياكل التربوية التي تهدف إلى تكوين الأفراد وتعزيز قدراتهم العلمية والمعرفية، بما يساهم في تنمية المجتمع الريفي ورفع مستواه الثقافي والاجتماعي.

أولاً: البنية التحتية التعليمية في الوسط الريفي

تتمثل البنية التحتية التعليمية في المدارس الابتدائية والمتوسطات والثانويات الموجودة داخل القرى والمناطق الريفية، والتي تهدف إلى تقريب المؤسسة التعليمية من التلميذ. ورغم الجهود المبذولة في هذا المجال، إلا أن بعض المناطق الريفية ما تزال تعاني من نقص في عدد المؤسسات التعليمية أو ضعف توزيعها الجغرافي، مما يؤدي إلى بُعد المسافة التي يقطعها التلاميذ يوميًا. كما أن بعض المدارس قد تعاني من نقص في التجهيزات البيداغوجية والوسائل التعليمية الحديثة، وهو ما يؤثر على جودة التعليم.

ثانياً: الخدمات المرافقة للعملية التعليمية

لا تقتصر الخدمات التعليمية على المؤسسات فقط، بل تشمل أيضًا خدمات داعمة مثل النقل المدرسي، والمطاعم المدرسية، والإقامات الداخلية للتلاميذ في بعض المناطق النائية. وتكتسي هذه الخدمات أهمية كبيرة في الوسط الريفي، لأنها تساعد على الحد من التسرب المدرسي، وتسهّل التحاق التلاميذ بالمؤسسات التعليمية، خاصة في المناطق البعيدة أو ذات التضاريس الصعبة. ومع ذلك، فإن هذه الخدمات قد تكون غير كافية في بعض المناطق، سواء من حيث العدد أو الجودة.[1]

ثالثاً: التحديات التي تواجه التعليم في الوسط الريفي

[1] مزياني، مليكة،المدرسة الريفية في الجزائر: الواقع والتحديات"*مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019، ص 97-103.

يواجه التعليم في الوسط الريفي عدة تحديات، من بينها نقص التأطير التربوي في بعض المؤسسات، وضعف الإمكانيات المادية، وصعوبة الوصول إلى المدارس بسبب بعد المسافات أو ضعف وسائل النقل. كما أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لبعض الأسر قد تؤثر على استمرار التلاميذ في الدراسة، مما يؤدي أحيانًا إلى ارتفاع نسب الانقطاع المدرسي مقارنة بالوسط الحضري.

رابعاً: أهمية تطوير الخدمات التعليمية في الريف

إن تطوير الخدمات التعليمية في الوسط الريفي يُعدّ ضرورة أساسية لتحقيق التنمية المتوازنة، حيث يساهم في تقليص الفوارق بين الريف والحضر، ورفع مستوى التكوين العلمي والثقافي للسكان. كما أن تحسين جودة التعليم وتوسيع شبكة المؤسسات التعليمية، مع دعمها بالوسائل الحديثة، يساعد على تحسين التحصيل الدراسي ويعزز فرص التنمية المحلية المستدامة.[1]

1.2.2 تعريف الخدمات التعليمية

تُعرَّف الخدمات التعليمية بأنها مجموعة من الأنشطة والوسائل والمؤسسات التي تُوفّرها الدولة أو الهيئات المختصة بهدف ضمان حق التعليم لجميع الأفراد دون تمييز، وتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات والكفاءات الضرورية التي تساعدهم على الاندماج في المجتمع والمساهمة في تنميته. وتمثل هذه الخدمات أحد أهم القطاعات الاجتماعية الحيوية، نظرًا لدورها المباشر في بناء الإنسان وتكوين رأس المال البشري.

وتشمل الخدمات التعليمية مختلف الهياكل التربوية بمراحلها المتعددة، بدءًا من التعليم الابتدائي، مرورًا بالتعليم المتوسط والثانوي، وصولًا إلى التعليم العالي والتكوين المهني. كما لا تقتصر هذه الخدمات على المؤسسات التعليمية فقط، بل تتضمن أيضًا مجموعة من الخدمات المساندة التي تضمن تحسين ظروف التمدرس، مثل النقل المدرسي الذي يسهّل وصول التلاميذ

[1] بوعلام، عبد القادر،"دور النقل المدرسي في دعم التمدرس بالمناطق الريفية في الجزائر"،مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021، ص 54-60.

إلى المؤسسات التعليمية، والمطاعم المدرسية التي توفر الإطعام، إضافة إلى الإقامات الداخلية في المناطق النائية التي تساعد على استمرارية التمدرس وتقليل الانقطاع الدراسي.[1]

وتُعتبر الخدمات التعليمية عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ تساهم في رفع المستوى الثقافي والعلمي للسكان، وتقليص نسب الأمية، وتحسين فرص التشغيل مستقبلاً. كما تلعب دورًا مهمًا في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بين مختلف المناطق، خاصة بين الوسطين الريفي والحضري، من خلال ضمان تعميم التعليم وتوفير فرص متكافئة للتعلم.

وفي السياق التنموي، تُعدّ الخدمات التعليمية وسيلة استراتيجية لتطوير المجتمعات، لأنها تساهم في تكوين جيل مؤهل قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، كما تساعد في دعم التنمية المحلية من خلال تحسين جودة الموارد البشرية. لذلك، فإن الاهتمام بتطوير هذه الخدمات، خاصة في الوسط الريفي، يُعتبر ضرورة ملحة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن المجالي.[2]

2.2.2 أهمية التعليم في الوسط الريفي

يُعدّ التعليم في الوسط الريفي من أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة، إذ لا يقتصر دوره على نقل المعارف فقط، بل يتعدى ذلك إلى إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة داخل المجتمع الريفي. فكلما ارتفع مستوى التعليم، تحسّنت جودة الحياة وتطورت قدرات الأفراد على التكيف مع متطلبات التنمية.

أولاً: الأهمية الاجتماعية والثقافية

[1] بوشارب، عبد القادر،"واقع التعليم في المناطق الريفية الجزائرية بين التحديات وسياسات الإصلاح"،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2020، ص 120-126.

[2] بن عيسى، سامية،"الخدمات التعليمية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر"،مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية، جامعة غرداية، الجزائر، 2022، ص 88-94.

يساهم التعليم في الوسط الريفي في رفع المستوى الثقافي للسكان، ومحاربة الأمية، ونشر الوعي بأهمية الصحة والتنظيم الأسري والمشاركة المجتمعية. كما يعمل على تغيير بعض السلوكيات التقليدية السلبية وتعزيز قيم الانفتاح والتطور، مما يؤدي إلى تحسين البنية الاجتماعية وتطوير العلاقات داخل المجتمع الريفي.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية

يلعب التعليم دورًا مهمًا في تحسين القدرات الإنتاجية لسكان الريف، من خلال تكوين يد عاملة مؤهلة قادرة على استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وتربية المواشي، مما يساهم في رفع الإنتاج وتحسين المردودية. كما يساعد التعليم في خلق فرص عمل جديدة خارج القطاع الفلاحي، ويشجع على تنويع الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تحسين مستوى الدخل والحد من الفقر.[1]

ثالثاً: الأهمية التنموية

يُعتبر التعليم عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، لأنه يساهم في تكوين رأس مال بشري قادر على قيادة المشاريع المحلية والمشاركة في التنمية. كما يساعد على تقليص الفوارق بين الريف والحضر من خلال تحسين فرص التمدرس وتكافؤ الفرص، مما يعزز العدالة الاجتماعية والتوازن المجالي.

رابعاً: الحد من الهجرة الريفية

يساهم التعليم في تحسين ظروف العيش داخل الوسط الريفي، مما يقلل من ظاهرة الهجرة نحو المدن، خاصة لدى الشباب. فعندما تتوفر فرص تعليم جيدة ومحيط تنموي مناسب، يصبح البقاء في الريف خيارًا ممكنًا وليس اضطرارًا.[2]

[1] حامدي، عبد القادر،التربية والتنمية في الجزائر: مقاربات سوسيولوجية، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر، 2018، ص 92-97.
[2] بوعزة، سميرة،المدرسة الريفية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التربوي، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2021، ص 110-115.

3.2.2 خصائص المؤسسات التعليمية الريفية

تتميّز المؤسسات التعليمية في الوسط الريفي بجملة من الخصائص التي تعكس طبيعة هذا المجال وإمكاناته التنموية، كما ترتبط هذه الخصائص غالبًا بمدى توفر البنية التحتية والموارد البشرية والمادية.

أولاً: التوزيع الجغرافي والتباعد المكاني

تنتشر المؤسسات التعليمية في الوسط الريفي بشكل متباعد وغير متوازن، حيث تُبنى المدارس في القرى والمداشر لتقريب التعليم من التلاميذ. ورغم ذلك، تبقى بعض التجمعات السكانية بعيدة عن المؤسسات التعليمية، مما يفرض على التلاميذ قطع مسافات طويلة يوميًا، خاصة في المناطق الجبلية أو النائية.

ثانياً: محدودية التجهيزات والوسائل التعليمية

غالبًا ما تعاني المؤسسات التعليمية الريفية من نقص في الوسائل البيداغوجية الحديثة، مثل الوسائل الرقمية والمخابر والمكتبات المجهزة. كما أن البنية التحتية قد تكون أقل تطورًا مقارنة بالمؤسسات الحضرية، سواء من حيث الأقسام أو المرافق الملحقة.[1]

ثالثاً: نقص التأطير التربوي

تواجه بعض المدارس الريفية نقصًا في عدد المعلمين والإطارات التربوية، أو عدم استقرارهم بسبب صعوبة الظروف المهنية أو البعد الجغرافي. وهذا قد يؤثر على استمرارية العملية التعليمية وجودتها.

رابعاً: الاعتماد على الخدمات المساندة

[1] بركان، فاطمة الزهراء،واقع المؤسسات التربوية في الوسط الريفي الجزائري: دراسة تحليلية" ،*مجلة الدراسات الاجتماعية والتربوية*، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021، ص 66-72.

تتميز المؤسسات التعليمية الريفية باعتماد كبير على الخدمات المساندة مثل النقل المدرسي والمطاعم المدرسية والإقامات الداخلية، وذلك لتسهيل التحاق التلاميذ وضمان استمرارية التمدرس، خاصة في المناطق البعيدة.

خامساً: ضعف النشاطات البيداغوجية الموازية

قد تعرف هذه المؤسسات قلة في النشاطات الثقافية والرياضية مقارنة بالمؤسسات الحضرية، نتيجة نقص الإمكانيات أو ضعف الهياكل المخصصة لذلك، مما يقلل من تنوع الأنشطة التربوية.

سادساً: ارتباطها بالواقع الاجتماعي والاقتصادي المحلي

تتأثر المؤسسات التعليمية الريفية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، مثل مستوى الدخل وضعف الوعي التربوي في بعض الحالات، وهو ما قد ينعكس على نسب التمدرس أو التسرب المدرسي.[1]

3. الريف في الجزائر والخدمات التعليمية

يُعدّ الريف في الجزائر مجالًا جغرافيًا واسعًا يتميز بانتشار التجمعات السكانية الصغيرة مثل القرى والمداشر، واعتماده الكبير على النشاط الفلاحي كمصدر أساسي للعيش. كما يتميز بتباين كبير بين المناطق من حيث مستوى التنمية والبنية التحتية، حيث توجد أرياف قريبة من المدن تتمتع بخدمات مقبولة، وأخرى نائية تعاني من نقص في المرافق الأساسية، بما في ذلك الخدمات التعليمية.

وتُعتبر الخدمات التعليمية في الوسط الريفي الجزائري عنصرًا أساسيًا في السياسة التنموية للدولة، إذ تهدف إلى تعميم التعليم وتقريب المؤسسة التربوية من التلميذ الريفي. وتشمل هذه

[1] دحماني، محمد الأمين،"البنية التحتية التعليمية في المناطق الريفية الجزائرية وأثرها على جودة التعليم"،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2022، ص 101-107.

الخدمات المدارس الابتدائية والمتوسطات والثانويات، إضافة إلى خدمات مساندة مثل النقل المدرسي والمطاعم المدرسية والإقامات الداخلية، خاصة في المناطق البعيدة أو قليلة الكثافة السكانية.

ورغم الجهود المبذولة في توسيع شبكة المؤسسات التعليمية في الأرياف الجزائرية، إلا أن هذا القطاع ما يزال يواجه مجموعة من التحديات، مثل بعد المسافات بين التجمعات السكانية والمدارس، وضعف بعض التجهيزات البيداغوجية، ونقص التأطير التربوي في بعض المناطق. هذه العوامل قد تؤثر على جودة التعليم وتزيد من نسب التسرب المدرسي مقارنة بالوسط الحضري.

ومن جهة أخرى، تعمل الدولة على تحسين واقع التعليم الريفي من خلال برامج دعم متعددة، مثل تعزيز النقل المدرسي، وتوسيع بناء المؤسسات التربوية، وتحسين ظروف التمدرس، بهدف تقليص الفوارق المجالية بين الريف والحضر وضمان تكافؤ الفرص التعليمية لجميع التلاميذ.

وبذلك، فإن العلاقة بين الريف الجزائري والخدمات التعليمية تُعدّ علاقة تكاملية، حيث تمثل المدرسة الريفية أداة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ووسيلة لرفع المستوى الثقافي وتحسين مستقبل السكان في هذه المناطق.[1]

1.3 الريف في الجزائر

يُعدّ الريف في الجزائر مجالًا جغرافيًا واسعًا ومتنوعًا يمتد عبر مختلف مناطق الوطن، خاصة في الشمال والهضاب العليا وأجزاء من الجنوب، ويتميز بانتشار التجمعات السكانية الصغيرة مثل القرى والمداشر والمشاتي، مع اعتماد كبير على النشاط الفلاحي كمصدر رئيسي للعيش. ويشكل هذا المجال جزءًا مهمًا من البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، نظرًا لارتباطه المباشر بالأمن الغذائي والتنمية المحلية.

[1] معقافي، الصادق،"أثر سياسة البناء الريفي على تفعيل التنمية المحلية في الجزائر (2000–2014)"،المجلة الجزائرية للسياسة العامة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2018، ص 108-132.

ويعرف الريف الجزائري تباينًا واضحًا من منطقة إلى أخرى من حيث الخصائص الطبيعية والبشرية ومستوى التنمية، حيث نجد أريافًا قريبة من المدن تتمتع ببعض التجهيزات والخدمات الأساسية، مقابل أرياف نائية أو جبلية أو صحراوية تعاني من ضعف في البنية التحتية وصعوبة في الولوج إلى الخدمات العمومية. كما أن هذا المجال يتأثر بشكل كبير بالعوامل الطبيعية مثل التضاريس والمناخ وخصوبة التربة، مما ينعكس على نمط الاستقرار السكاني وتوزيع السكان.[1]

ومن الناحية الاجتماعية، يتميز الريف الجزائري بقوة الروابط الأسرية والقرابية، حيث تسود قيم التضامن والتكافل بين السكان، إضافة إلى استمرار بعض العادات والتقاليد التي تنظم الحياة اليومية داخل المجتمع الريفي. أما من الناحية الاقتصادية، فيعتمد السكان بشكل أساسي على النشاط الفلاحي، مع وجود بعض الأنشطة المكمّلة مثل الحرف التقليدية والعمل الموسمي، وهو ما يجعل الدخل الريفي مرتبطًا إلى حد كبير بالعوامل الطبيعية والموسمية.

وفي إطار السياسات التنموية، أولت الدولة الجزائرية اهتمامًا متزايدًا بالمناطق الريفية من خلال برامج التنمية الريفية وتحسين الإطار المعيشي، وذلك بهدف تقليص الفوارق المجالية بين الريف والحضر، والحد من ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن، وتحقيق تنمية أكثر توازنًا واستدامة على المستوى الوطني.[2]

1.1.3 تعريف الريف في الجزائر

يُعرَّف الريف في الجزائر بأنه المجال الجغرافي غير الحضري الذي يضم التجمعات السكانية الصغيرة والمتباعدة مثل القرى والمداشر والمشاتي، والتي تنتشر غالبًا في المناطق الجبلية أو السهول أو الهضاب، وأحيانًا في الأطراف الصحراوية. ويتميز هذا المجال بارتباطه الوثيق

[1] الأخذاري، بن صالح،التنمية الريفية في الجزائر: الواقع والآفاق (دراسة ميدانية لبلدية الإدريسية – ولاية الجلفة)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص 23-30.

[2] بن صوشة، رشيد؛ جداوي، عبلة؛ فيجل، زينب، الريف الجزائري ودوره الاجتماعي في العهد العثماني (1518–1830م)، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2022، ص 40-45.

بالأنشطة الفلاحية واستغلال الموارد الطبيعية، حيث يعتمد السكان فيه أساسًا على الزراعة وتربية المواشي كمصدر رئيسي للمعيشة.

كما يُنظر إلى الريف الجزائري من الناحية الاجتماعية والاقتصادية على أنه فضاء يتميز ببساطة نمط العيش، وقوة الروابط الاجتماعية القائمة على القرابة والتضامن، إضافة إلى محدودية التنوع الاقتصادي مقارنة بالوسط الحضري. ويختلف تعريفه من منطقة إلى أخرى حسب مستوى التنمية والبنية التحتية ومدى توفر الخدمات الأساسية، إلا أنه يبقى مرتبطًا عمومًا بالمجال غير الحضري الذي يساهم في الإنتاج الفلاحي والأمن الغذائي للبلاد.[1]

2.1.3 مساهمة الريف في الاقتصاد الوطني

تُعدّ المناطق الريفية في الجزائر عنصرًا أساسيًا في دعم الاقتصاد الوطني، نظرًا لما توفره من موارد طبيعية وإنتاج فلاحي وحيواني يساهم بشكل مباشر في تلبية حاجات السوق الوطنية وتحقيق الأمن الغذائي. فالرّيف الجزائري يشكل القاعدة الإنتاجية للقطاع الفلاحي الذي يُعدّ أحد أهم القطاعات الاقتصادية غير النفطية في البلاد.

أولاً: المساهمة في الإنتاج الفلاحي والأمن الغذائي

يساهم الريف بشكل كبير في إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية مثل الحبوب، والخضر، والفواكه، إضافة إلى تربية المواشي التي توفر اللحوم والحليب ومشتقاته. ويُعتبر هذا الإنتاج ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، خاصة في المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع.

ثانياً: توفير فرص العمل والدخل

[1] سوالمية، عبد الرحمان،"سوسيولوجيا الريف ومؤشرات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر"،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بجاية، الجزائر، المجلد 15، العدد 1، 2022، ص 69-75.

يوفر القطاع الفلاحي في الأرياف فرص عمل لعدد كبير من السكان، سواء بشكل دائم أو موسمي، مما يساهم في امتصاص البطالة في بعض المناطق. كما تعتمد العديد من الأسر الريفية على هذا النشاط كمصدر رئيسي أو مكمل للدخل، مما يعزز الدورة الاقتصادية المحلية.[1]

ثالثاً: دعم الصناعات التحويلية والأنشطة المرتبطة

يساهم الريف في تزويد الصناعات التحويلية بالمواد الأولية مثل الحليب، الحبوب، والمنتجات الزراعية المختلفة، وهو ما يدعم نشاط الصناعات الغذائية والتخزين والتوزيع. كما تنشط في بعض المناطق الريفية حرف تقليدية وصناعات صغيرة مرتبطة بالموارد المحلية.

رابعاً: الحفاظ على التوازن المجالي والبيئي

يساهم النشاط الريفي في الحفاظ على التوازن بين المجالين الحضري والريفي من خلال تثبيت السكان في مناطقهم والحد من الهجرة نحو المدن. كما يلعب دورًا في الحفاظ على البيئة عبر استغلال الموارد الطبيعية بشكل مباشر ومستدام نسبيًا مقارنة بالأنشطة الصناعية المكثفة.[2]

3.1.3 توزيع السكان الريفيين

يُقصد بتوزيع السكان الريفيين الطريقة التي ينتشر بها السكان في الوسط الريفي داخل المجال الجغرافي، حيث يتخذ هذا التوزيع أنماطًا مختلفة تتأثر بعدة عوامل طبيعية واقتصادية وبشرية. ويتميز توزيع السكان في الأرياف عموماً بعدم التجانس، إذ لا يتجمع السكان في شكل كثافات كبيرة مثل المدن، بل يتوزعون في تجمعات صغيرة ومتفرقة.

أولاً: التوزيع المتجمع (المركّز)

[1] مزاري، فضيل إبراهيم،الاقتصاد الريفي في الجزائر: دراسة في السياسات والمتطلبات، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر، 2017، ص 25-32.

[2] بوعيشة، محمد الأمين،"دور القطاع الفلاحي في دعم الاقتصاد الوطني بالجزائر"،مجلة البحوث الاقتصادية والتنمية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021، ص 77-83.

في هذا النمط يتجمع السكان في قرى أو مداشر واضحة المعالم، حيث تكون المساكن قريبة من بعضها البعض، وغالبًا ما يوجد هذا النوع في المناطق السهلية أو الزراعية الخصبة، أين تتوفر الأراضي الصالحة للزراعة والمياه، مما يسمح بتكوين تجمعات سكانية أكثر استقرارًا وتنظيماً.

ثانياً: التوزيع المتفرق (المبعثر)

في هذا النمط تتوزع المساكن بشكل متباعد على مساحات واسعة، حيث تكون كل أسرة أو مجموعة صغيرة مستقلة نسبيًا عن الأخرى. ويكثر هذا النوع في المناطق الجبلية أو الصحراوية أو ذات التضاريس الصعبة، حيث يفرض طبيعة المجال الجغرافي هذا الشكل من الاستقرار.[1]

ثالثاً: العوامل المؤثرة في توزيع السكان الريفيين

يتأثر توزيع السكان الريفيين بعدة عوامل، أهمها العوامل الطبيعية مثل التضاريس والمناخ وخصوبة التربة وتوفر المياه، إضافة إلى العوامل الاقتصادية المرتبطة بالنشاط الفلاحي وفرص العمل. كما تلعب العوامل البشرية دورًا مهمًا مثل مستوى التنمية، وتوفر الطرق، والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، التي قد تجذب السكان أو تدفعهم إلى الهجرة نحو مناطق أخرى.

رابعاً: الخصائص العامة للتوزيع الريفي

بصفة عامة، يتميز توزيع السكان الريفيين بضعف الكثافة السكانية مقارنة بالمدن، وغياب التجمعات الكبرى، إضافة إلى ارتباطه الوثيق بالأنشطة الزراعية التي تحدد أماكن الاستقرار البشري. كما أن هذا التوزيع يتغير تدريجيًا بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والهجرة الريفية نحو المدن.[2]

[1] بوقصاص، عبد الحميد،"التباينات المجالية وتوزيع السكان في الجزائر"،مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2009، ص 290-300.

[2] براكشي، سعاد؛ فوفو، عمار،"عدم التوازنات المجالية في الجزائر: دراسة تحليلية للتوزيع السكاني"،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2021، ص 484-503.

2.3 واقع الخدمات التعليمية في الريف الجزائري

يعرف قطاع الخدمات التعليمية في الوسط الريفي الجزائري تطورًا ملحوظًا من حيث التوسع الكمي للمؤسسات التربوية، حيث عملت الدولة على تعميم المدرسة في مختلف المناطق الريفية بهدف ضمان الحق في التعليم وتقليص الفوارق المجالية بين الريف والحضر. وقد تم إنشاء العديد من المدارس الابتدائية والمتوسطات وحتى الثانويات في القرى والمناطق النائية، إضافة إلى دعمها بخدمات مرافقة مثل النقل المدرسي والإطعام والإقامات الداخلية، وذلك لتسهيل تمدرس التلاميذ في البيئات البعيدة.

ورغم هذه الجهود، فإن الواقع الميداني يكشف عن وجود عدة صعوبات تؤثر على نوعية التعليم في الوسط الريفي، من أهمها ضعف التجهيزات البيداغوجية في بعض المؤسسات، ونقص التأطير التربوي في المناطق البعيدة، إضافة إلى صعوبة التنقل وبعد المسافات بين التجمعات السكانية والمدارس. كما أن هذه الظروف قد تؤدي في بعض الحالات إلى ارتفاع نسب التسرب المدرسي مقارنة بالوسط الحضري، خاصة في المراحل المتقدمة من التعليم.

ومن جهة أخرى، تبقى الخدمات التعليمية في الريف مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالسياسات التنموية للدولة، التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، من خلال تحسين البنية التحتية التربوية وتوسيع شبكة المؤسسات التعليمية، إضافة إلى إدماج الرقمنة والتقنيات الحديثة في القطاع التربوي. غير أن فعالية هذه السياسات تبقى متفاوتة حسب المناطق، مما يفرض ضرورة مواصلة الجهود لتحسين جودة التعليم وليس فقط توسيعه كميًا.[1]

1.2.3 توزيع المؤسسات التعليمية

يقصد بتوزيع المؤسسات التعليمية كيفية انتشار المدارس ومختلف الهياكل التربوية (ابتدائي، متوسط، ثانوي) عبر المجال الجغرافي، وفقًا للكثافة السكانية واحتياجات السكان والتوازن

[1] بوعيشة، محمد الأمين،"دور المدرسة الريفية في تحسين مستوى التمدرس بالجزائر"،مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021، ص 77-83.

بين المناطق الحضرية والريفية. ويُعدّ هذا التوزيع من المؤشرات المهمة التي تعكس مدى عدالة الخدمات التعليمية ونجاعة السياسات التربوية في أي دولة، بما في ذلك الجزائر.

في الجزائر، يتميز توزيع المؤسسات التعليمية بعدم التجانس بين المناطق، حيث تتركز نسبة معتبرة من المؤسسات في المدن والمراكز الحضرية بسبب الكثافة السكانية العالية وتوفر البنية التحتية، بينما تنتشر المدارس في المناطق الريفية بشكل أقل كثافة وتكون غالبًا صغيرة الحجم ومتباعدة جغرافيًا. ويهدف هذا التوزيع إلى تقريب المؤسسة التعليمية من التلميذ، خصوصًا في المناطق النائية، من خلال إنشاء مدارس ابتدائية في القرى والمداشر وربطها بشبكات النقل المدرسي.

كما أن توزيع المؤسسات التعليمية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعوامل متعددة، منها العامل الديمغرافي (عدد السكان وتوزيعهم)، والعامل الاقتصادي (مستوى التنمية المحلية)، والعامل الجغرافي (طبيعة التضاريس وصعوبة الوصول)، إضافة إلى السياسات العمومية للدولة التي تسعى إلى تقليص الفوارق بين الريف والحضر. لذلك تعمل الدولة الجزائرية على توسيع شبكة المؤسسات التعليمية عبر مختلف الولايات، خاصة في المناطق الريفية، بهدف ضمان التمدرس الإجباري وتحسين تكافؤ الفرص التعليمية.

ومع ذلك، لا يزال هذا التوزيع يواجه بعض الاختلالات، مثل نقص المؤسسات في بعض المناطق النائية، أو الضغط الكبير على بعض المدارس في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وهو ما ينعكس أحيانًا على جودة التعليم وظروف التمدرس.[1]

2.2.3 مشاكل التعليم في الريف

يواجه التعليم في الوسط الريفي مجموعة من المشاكل والتحديات التي تؤثر على جودة العملية التعليمية وتحدّ من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين التلاميذ في مختلف المناطق. وترتبط

[1] مختاري، محمد،دراسة توزيع التجهيزات التعليمية باستعمال نظم المعلومات الجغرافية – دراسة حالة مدينة المسيلة، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص 15-25.

هذه المشاكل غالبًا بضعف البنية التحتية، وصعوبة الظروف الجغرافية، وقلة الموارد البشرية والمادية.

أولاً: ضعف البنية التحتية والتجهيزات

تعاني العديد من المؤسسات التعليمية الريفية من نقص في التجهيزات الأساسية مثل الأقسام المهيأة، والمخابر، والمكتبات، والوسائل البيداغوجية الحديثة. كما أن بعض المدارس تكون قديمة أو غير كافية لاستيعاب العدد المتزايد من التلاميذ، مما يؤثر على جودة التعليم.

ثانياً: صعوبة النقل وبعد المسافات

تُعد المسافات الطويلة بين المساكن والمؤسسات التعليمية من أبرز المشاكل، حيث يضطر التلاميذ إلى قطع مسافات كبيرة يوميًا، خصوصًا في المناطق الجبلية أو النائية. ورغم توفر النقل المدرسي في بعض الحالات، إلا أنه لا يغطي جميع المناطق بشكل كافٍ.

ثالثاً: نقص التأطير التربوي

تعاني بعض المدارس الريفية من نقص في عدد المعلمين أو عدم استقرارهم، بسبب صعوبة ظروف العمل أو بعد المناطق عن المراكز الحضرية. وهذا قد يؤدي إلى عدم استمرارية بعض المواد أو ضعف في التحصيل الدراسي.[1]

رابعاً: التسرب المدرسي

تُعتبر ظاهرة التسرب المدرسي من أهم المشكلات في الريف، حيث تؤثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية على استمرار التلاميذ في الدراسة، خاصة في المراحل المتوسطة والثانوية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسب الانقطاع عن الدراسة مقارنة بالمدن.

خامساً: الظروف الاجتماعية والاقتصادية

[1] بركان، فاطمة الزهراء،"واقع التعليم في الوسط الريفي الجزائري بين التحديات وسياسات الإصلاح"،مجلة الدراسات الاجتماعية والتربوية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021، ص 66-72.

تؤثر الوضعية الاقتصادية لبعض الأسر الريفية على التعليم، حيث قد يضطر بعض التلاميذ إلى ترك الدراسة للمساعدة في العمل الفلاحي أو دعم الأسرة، إضافة إلى ضعف الوعي بأهمية التعليم في بعض الحالات.

سادساً: ضعف الأنشطة التربوية الموازية

تعرف المؤسسات الريفية نقصًا في الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية، مما يقلل من تنمية مهارات التلاميذ ويحد من تنوع الحياة المدرسية مقارنة بالمؤسسات الحضرية.[1]

3.2.3 سياسات الدولة في دعم التعليم في الريف الجزائري

تولي الدولة الجزائرية اهتمامًا خاصًا بتطوير قطاع التعليم في المناطق الريفية، باعتباره أداة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الريف والحضر. وقد تجسّد هذا الاهتمام من خلال مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعميم التعليم وتحسين ظروف التمدرس في مختلف المناطق النائية.

أولاً: تعميم المؤسسات التعليمية في المناطق الريفية

عملت الدولة على توسيع شبكة المدارس عبر بناء مؤسسات تعليمية جديدة في القرى والمداشر والمناطق المعزولة، خاصة في التعليم الابتدائي، بهدف تقريب المدرسة من التلميذ وتقليل ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة. كما تم دعم إنشاء متوسطات وثانويات في التجمعات الريفية ذات الكثافة السكانية.

ثانياً: برامج الدعم المدرسي والخدمات المرافقة

[1] بن زيدان، عبد القادر،التسرب المدرسي في الوسط الريفي: دراسة ميدانية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020، ص 22-30.

حرصت الدولة على توفير خدمات مساندة للتلاميذ في الريف، مثل النقل المدرسي لتسهيل الوصول إلى المؤسسات التعليمية، والإطعام المدرسي لضمان ظروف صحية ملائمة، إضافة إلى الإقامات الداخلية في المناطق البعيدة، مما ساعد على تحسين نسب التمدرس واستمراريته.

ثالثاً: تحسين البنية التحتية والتجهيزات التربوية

تتضمن السياسات العمومية أيضًا تحسين الهياكل المدرسية من خلال ترميم المدارس القديمة وتجهيزها بالوسائل البيداغوجية الضرورية، إضافة إلى إدماج الوسائل التكنولوجية تدريجيًا بهدف تحسين جودة التعليم ومواكبة التحولات الحديثة في المجال التربوي[1]

رابعاً: دعم التأطير التربوي والتكوين

تعمل الدولة على توظيف الأساتذة وتوزيعهم عبر مختلف المناطق، مع توفير برامج تكوين مستمر لتحسين كفاءاتهم المهنية، كما يتم اعتماد بعض التحفيزات لتشجيع الإطارات التربوية على العمل في المناطق الريفية.

خامساً: البرامج التنموية وتقليص الفوارق المجالية

تندرج سياسات دعم التعليم الريفي ضمن برامج التنمية المحلية والريفية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة في هذه المناطق، والحد من الهجرة نحو المدن، من خلال توفير خدمات عمومية متكاملة، يكون التعليم أحد أهم محاورها.[2]

[1] زواغي، عبد الرزاق،"تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الإمكانيات المتاحة والتحديات المطروحة"،مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017، ص 32-49.

[2] بيصار، عبد الحكيم؛ بن واضح، الهاشمي،"سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية الجزائرية"،مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، 2017، ص 188-207.

❖ خاتمة الفصل

في ختام هذا الفصل، يتبين أن دراسة الخدمات التعليمية في الوسط الريفي تستند إلى جملة من المفاهيم الأساسية التي ترتبط بطبيعة الريف وخصائصه السكانية والاقتصادية، إضافة إلى دوره داخل المنظومة التنموية الوطنية. فقد تم التطرق إلى مفهوم الريف وخصائصه، والتمييز بينه وبين الوسط الحضري، مع إبراز طبيعة السكان الريفيين وأنشطتهم الاقتصادية وتنوع الأرياف حسب السياقات الجغرافية للدول، بما في ذلك الجزائر.

كما تم توضيح أهمية التجهيزات العمومية باعتبارها القاعدة الأساسية لتوفير مختلف الخدمات، ودورها في دعم التنمية بمختلف أبعادها، إلى جانب التركيز على التجهيزات التعليمية التي تشكل الإطار المباشر للعملية التربوية. وقد أظهر التحليل أن التعليم في الوسط الريفي يحتل مكانة محورية في تحقيق التنمية البشرية، رغم ما يواجهه من تحديات مرتبطة بضعف البنية التحتية، وصعوبة الوصول إلى المؤسسات التعليمية، ونقص بعض الخدمات المرافقة.

ومن جهة أخرى، سمح هذا الفصل بإبراز خصوصية الريف في الجزائر من حيث امتداده الجغرافي ومساهمته في الاقتصاد الوطني، إلى جانب التفاوت المسجل في توزيع السكان والخدمات، وخاصة الخدمات التعليمية، وما يقابله من جهود الدولة لتحسين هذا القطاع من خلال سياسات وبرامج مختلفة.

وبذلك، يشكل هذا الفصل أرضية نظرية ومنهجية أساسية لفهم موضوع الدراسة في عمقه، ويمهد بشكل مباشر للفصل الثاني الذي سيتم فيه التطرق إلى تقديم منطقة الدراسة المتمثلة في بلدية المجبارة والمنطقة الريفية المعلبة، من أجل التعرف على خصائصها الميدانية وإطارها الجغرافي والبشري. كما يُعد مدخلًا ضروريًا للفصل الثالث الذي سيتناول الدراسة الميدانية لواقع الخدمات التعليمية في هذه المنطقة، بهدف الانتقال من الجانب النظري إلى التحليل الميداني والتطبيقي للواقع الفعلي.

الفصل الثاني: تقديم منطقة الدراسة

بلدية المجبارة والمنطقة الريفية

المعلبة

❖ تمهيد

يُعدّ تقديم منطقة الدراسة خطوة منهجية أساسية في البحث الجغرافي والسوسيولوجي، إذ لا يمكن فهم واقع الخدمات التعليمية بمعزل عن الإطار المكاني والبشري الذي تتشكل داخله. وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا الفصل دراسة وصفية وتحليلية لمنطقة الدراسة المتمثلة في بلدية المجبارة بولاية الجلفة، مع التركيز على المنطقة الريفية المعلبة باعتبارها الحيز المكاني الأساسي للدراسة.

ويهدف هذا الفصل إلى إبراز أهم الخصائص الطبيعية والديموغرافية والسوسيو–اقتصادية للمنطقة، من خلال دراسة موقعها الجغرافي وخصائصها الطبيعية والاقتصادية والبشرية، إضافة إلى ظروف العيش ومستوى توفر التجهيزات والخدمات العمومية، خاصة البنية التحتية والخدمات الأساسية.

وتكمن أهمية هذا الفصل في كونه يشكل إطارًا مرجعيًا لفهم واقع الخدمات التعليمية بالمنطقة، من خلال ربط المعطيات الميدانية بالسياق الجغرافي والاجتماعي، مما يساعد على تفسير الإشكالات التي تواجه القطاع التعليمي، والتي سيتم التطرق إليها في الفصول اللاحقة.

1. الدراسة الطبيعية لبلدية المجبارة

تُشكل الدراسة الطبيعية المدخل الأساسي لفهم خصوصيات أي منطقة جغرافية، باعتبار أن العناصر الطبيعية من موقع جغرافي وتضاريس ومناخ وموارد طبيعية تمثل الإطار الفيزيائي الذي تتفاعل داخله الأنشطة البشرية المختلفة. فطبيعة المجال الجغرافي تؤثر بشكل مباشر في توزيع السكان وأنماط استقرارهم، كما تحدد طبيعة الأنشطة الاقتصادية والخدمات الأساسية المتوفرة، ومن بينها الخدمات التعليمية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظروف البيئة المحلية.[1]

[1] بن سالم عبد الرحمان، الهضاب العليا الجزائرية: الخصائص الطبيعية والبشرية، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2015، ص 34.

وتتميز بلدية المجبارة بموقع جغرافي خاص يجعلها منطقة انتقالية بين الهضاب العليا والمجال شبه الصحراوي، وهو ما أكسبها خصائص طبيعية متباينة من حيث التضاريس والمناخ والغطاء النباتي. كما أن هذا الموقع الانتقالي ساهم في ظهور تفاوتات مجالية واضحة على مستوى توزيع السكان والتجمعات الريفية، الأمر الذي انعكس على طبيعة التهيئة العمرانية ومستوى توفير الخدمات العمومية، خاصة في المناطق الريفية المعزولة.

ويهدف هذا المبحث إلى دراسة المقومات الطبيعية لبلدية المجبارة من خلال التطرق إلى الموقع الجغرافي وحدود البلدية، ثم تحليل خصائص السطح والمناخ والموارد الطبيعية المتوفرة بها، مع إبراز أثر هذه العوامل في حياة السكان وفي واقع التنمية المحلية بصفة عامة، وقطاع التعليم بصفة خاصة. وتكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة لأنها تسمح بفهم العلاقة بين البيئة الطبيعية والواقع الاجتماعي والخدماتي الذي تعيشه المنطقة، وهو ما يساعد لاحقاً في تفسير مختلف الصعوبات والإشكالات المرتبطة بالخدمات التعليمية في المنطقة الريفية المعلبة. [1]

1.1 الموقع الجغرافي

يُعدّ الموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة في طبيعة التنمية ومستوى التجهيزات والخدمات داخل أي منطقة، إذ يحدد درجة ارتباطها بالمراكز الحضرية والاقتصادية والإدارية، كما يؤثر بشكل مباشر في حركة السكان وسهولة التنقل وتوفير مختلف الخدمات العمومية، خاصة الخدمات التعليمية. فالمناطق القريبة من الطرق والمحاور الرئيسية تستفيد غالباً من توفر التجهيزات الأساسية بصورة أفضل، في حين تعاني المناطق الريفية البعيدة من صعوبات مرتبطة بالعزلة وضعف الربط والخدمات.

وتقع بلدية المجبارة ضمن إقليم ولاية الجلفة بالجزء الجنوبي الشرقي منها، حيث تنتمي إلى المجال الانتقالي بين نطاق الهضاب العليا الشمالية والمجال شبه الصحراوي الجنوبي، وهو ما يمنحها خصائص طبيعية ومناخية مميزة. كما تتميز البلدية باتساع مساحتها ووجود تجمعات

[1] عمار سالم، جغرافية ولاية الجلفة: المقومات الطبيعية والتنمية الريفية، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2019، ص 22.

سكانية متفرقة ومتباعدة، خاصة بالمناطق الريفية، الأمر الذي يصعّب عملية الربط بين مختلف التجمعات السكنية ويؤثر على فعالية تغطية الخدمات الأساسية.[1]

وتحدّ بلدية المجبارة مجموعة من البلديات التابعة لولاية الجلفة، كما ترتبط بعدة مسالك وطرق محلية تستعمل في تنقل السكان وربط القرى والمناطق الريفية بمركز البلدية. غير أنّ بعض هذه المسالك تبقى محدودة الفعالية، خاصة خلال فصل الشتاء أو في الفترات التي تعرف تساقط الأمطار، مما يزيد من صعوبة التنقل بالنسبة للسكان والتلاميذ.

ويمنح الموقع الجغرافي للبلدية أهمية محلية باعتبارها مجالاً ريفياً يربط بين عدد من التجمعات السكانية والمناطق المجاورة، إلا أن هذا الموقع يطرح في المقابل عدة تحديات تنموية، من بينها تباعد التجمعات السكانية وضعف وسائل النقل وبعد بعض القرى عن مركز البلدية، إضافة إلى نقص بعض التجهيزات القاعدية في المناطق الريفية.

وتنعكس هذه الظروف بشكل مباشر على قطاع التعليم، حيث تواجه المؤسسات التعليمية والسكان عدة صعوبات، أهمها مشاكل النقل المدرسي، وبعد المؤسسات التعليمية عن أماكن إقامة التلاميذ، وصعوبة الوصول إليها في بعض الظروف المناخية، وهو ما يؤثر على التمدرس والاستقرار الدراسي خاصة بالمناطق الريفية المتباعدة.[2]

ومن خلال دراسة الموقع الجغرافي لبلدية المجبارة يمكن فهم العديد من الخصائص السكانية والخدماتية التي تميز المنطقة، كما يساعد ذلك على تفسير التفاوت في توزيع الخدمات التعليمية بين مختلف التجمعات الريفية التابعة للبلدية، وهو ما يمثل محوراً أساسياً في هذه الدراسة الميدانية.

1.1.1 الموقع الفلكي:

تقع بلدية المجبارة فلكياً ضمن الجزء الجنوبي من ولاية الجلفة، عند حوالي دائرة عرض 34.50° شمالاً وخط طول 3.47° شرقاً، وهو ما يجعلها تنتمي إلى النطاق المعتدل الدافئ في

[1] خليفي الطيب، جغرافية الريف الجزائري: الإشكاليات والتحديات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018، ص 45.
[2] عمار سالم، جغرافية ولاية الجلفة: المقومات الطبيعية والتنمية الريفية، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2019، ص 56.

النصف الشمالي للكرة الأرضية. كما تقع المنطقة ضمن المجال الانتقالي بين التأثيرات المناخية المتوسطية القادمة من الشمال والمظاهر الصحراوية الجافة القادمة من الجنوب، الأمر الذي يمنحها خصائص مناخية انتقالية مميزة.

ويؤثر هذا الموقع الفلكي بشكل مباشر على طبيعة المناخ السائد بالمنطقة، حيث يسود مناخ شبه جاف يتميز ببرودة الشتاء وارتفاع درجات الحرارة صيفاً، مع تفاوت في كمية التساقط بين الفصول. كما تعرف المنطقة تذبذباً مناخياً واضحاً نتيجة تأثرها بالمؤثرات القارية وشبه الصحراوية، وهو ما ينعكس على الظروف الطبيعية والمعيشية للسكان.[1]

ويساهم الموقع الفلكي كذلك في تفسير بعض التباينات الطبيعية داخل البلدية، خاصة بين المناطق الشمالية المرتفعة والمناطق الجنوبية الأكثر انبساطاً، حيث تكون درجات الحرارة أقل نسبياً بالمناطق المرتفعة خلال فصل الشتاء، في حين تميل المناطق السهلية والمنخفضة إلى الحرارة المرتفعة صيفاً والجفاف النسبي.

كما يؤثر هذا الموقع على النشاط الزراعي وحركة السكان وظروف التنقل، خاصة خلال الفترات المناخية الصعبة، الأمر الذي ينعكس بدوره على مختلف القطاعات الخدمية، وعلى رأسها قطاع التعليم، من خلال تأثير الظروف المناخية على النقل المدرسي والتنقل اليومي للتلاميذ نحو المؤسسات التعليمية بالمناطق الريفية المتباعدة.[2]

[1] بن سالم عبد الرحمان، الهضاب العليا الجزائرية: الخصائص الطبيعية والبشرية، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2015، ص 56

[2] نويري بلقاسم، المناخ والزراعة في الجزائر: دراسة جغرافية تطبيقية، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص 45.

جدول (01) : الموقع الفلكي لبلدية المجبارة

العنصر	القيمة
خط العرض	34.50 درجة شمالا
خط الطول	3.47 درجة شرقا
الإرتفاع عن سطح البحر	حوالي 1200 م
المسافة عن عاصمة الولاية	25 كم جنوب شرق الجلفة
المسافة عن الجزائر العاصمة	حوالي 325 كم جنوبا

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع الجغرافي لبلدية المجبارة، ولاية الجلفة، من خرائط Google Maps وبيانات GeoNames و Mapcarta .

تقع بلدية المجبارة ضمن الإقليم الجنوبي لولاية الجلفة، على مسافة تقارب 25 كيلومتراً جنوب شرق مقر الولاية، وتابعة إدارياً إلى دائرة عين الإبل. وتحتل موقعاً متوسطاً نسبياً داخل هذا الجزء من الولاية، مما يجعلها مرتبطة بعدد من المسالك والطرق المحلية التي تربطها بالمراكز الحضرية المجاورة، خاصة على مستوى المحور الطرقي الرابط بين مدينتي الجلفة ومسعد، وهو ما يمنحها أهمية نسبية من حيث الحركة والتنقل رغم الطابع الريفي الغالب على المنطقة.

غير أن هذا الارتباط الطرقي يبقى غير كافٍ لتغطية كامل إقليم البلدية، حيث تعاني العديد من التجمعات الريفية من ضعف في شبكة الطرق الثانوية وتدهورها في بعض الفترات، خاصة أثناء تساقط الأمطار وحدوث الفيضانات، مما يزيد من صعوبة التنقل ويؤثر على استمرارية الارتباط بين القرى ومركز البلدية.[1]

ويتميز الموقع الجغرافي لبلدية المجبارة بتباين مجالي واضح بين قسمين رئيسيين:

- **الشطر الشمالي:** ويشمل المناطق المرتفعة نسبياً مثل المعلبة، والتي تتميز بطابعها الطبيعي واحتوائها على بعض المنشآت ذات الطابع الاستراتيجي مثل أجزاء من فضاء السد الأخضر وبعض التجهيزات المرتبطة بالمياه والبنية التحتية.

[1] عمار سالم، جغرافية ولاية الجلفة: المقومات الطبيعية والتنمية الريفية، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2019، ص 61.

- **الشطر الجنوبي:** ويتمثل في منطقة الويصال ذات الطابع السهلي والمنخفض، والتي تميل إلى الخصائص شبه الصحراوية من حيث المناخ والتربة.

وقد انعكس هذا التباين الجغرافي على توزيع السكان والأنشطة داخل البلدية، حيث يتركز أغلب السكان في المركز الحضري والتجمعات القريبة منه، في حين تعاني المناطق الريفية البعيدة من نوع من العزلة النسبية. وتؤثر هذه الوضعية بشكل مباشر على مستوى الخدمات المتوفرة، خاصة الخدمات التعليمية، من خلال صعوبة الوصول إلى المؤسسات التربوية وضعف وسائل النقل المدرسي في بعض التجمعات الريفية.[1]

الشكل البياني (1) : الخريطة الإدارية لبلدية المجبارة

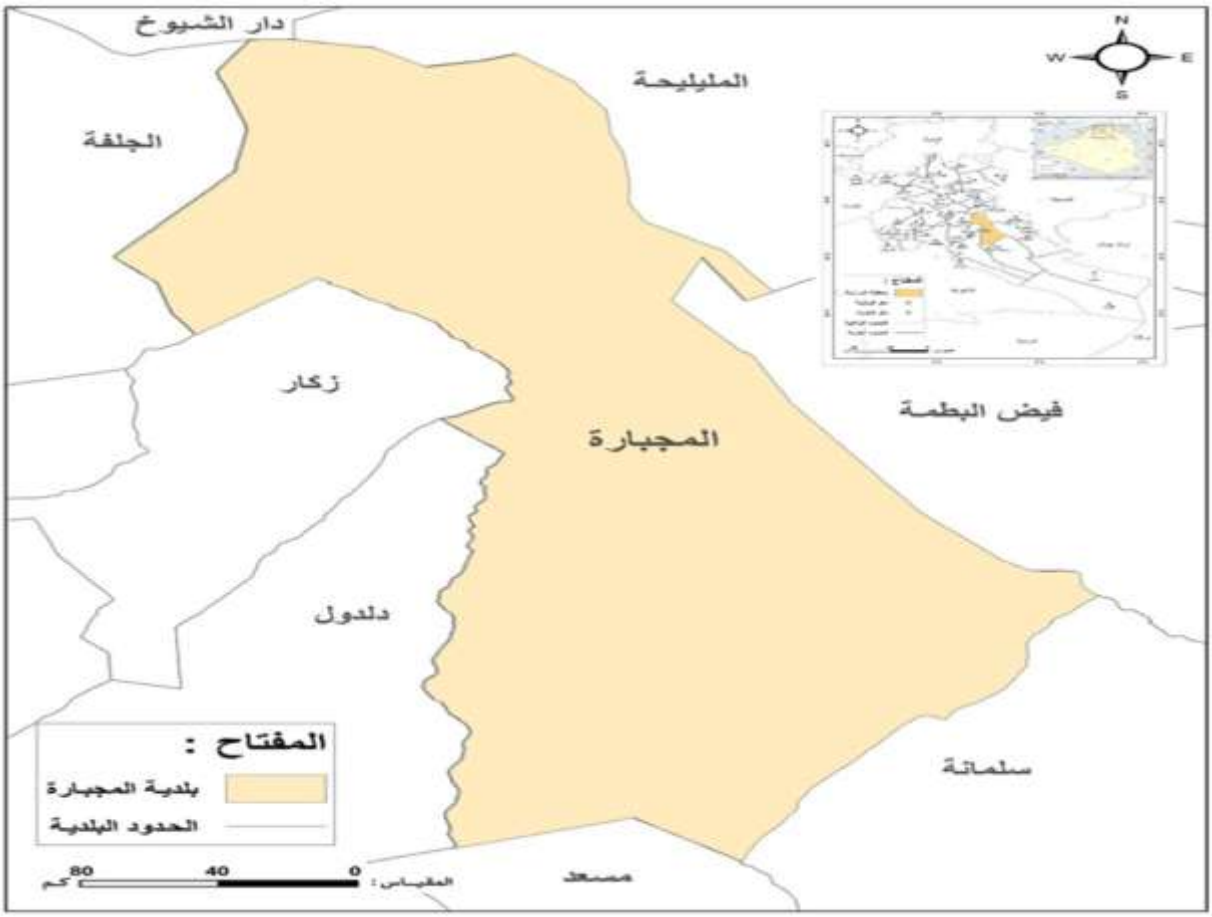

المصدر : المديرية العامة للتنظيم الوطني (DGON)، وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

[1] بلحاج أحمد، النقل والتنمية في الريف الجزائري: العلاقة بين شبكة الطرق والخدمات، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص 34.

2.1.1 الحدود الإدارية

تحد بلدية المجبارة عدة بلديات مجاورة تشكل معها حدودا إدارية واضحة، وهي بلدية الجلفة وبلدية دار الشيوخ من الجهة الشمالية، وبلدية مسعد وبلدية سلمانة من الجهة الجنوبية، وبلدية فيض البطمة وبلدية مليليحة من الجهة الشرقية، وبلدية زكار وبلدية دلدول من الجهة الغربية. وقد أُحدثت البلدية في إطار التقسيم الإداري لعام 1984 بموجب القانون رقم 84-09، وتحمل الرمز الإداري 1702 لدى الديوان الوطني للإحصاء.[1]

وتضم بلدية المجبارة فرعا بلديا وحيدا هو فرع المعلبة الذي يعد أكبر التجمعات السكانية الريفية بالبلدية وأكثرها أهمية، نظرا لما يضمه من مرافق حيوية كغابة السد الأخضر ومحطة ضخ المياه ومطار الثليثي. وتتفرع المنطقة أيضا إلى عدة أحياء ومشاتي منها المعلبة الجنوبية والرياشة وضاية أولاد لخضر ووادي العواي. وتعد هذه الحدود الإدارية والتنظيمية إطارا مرجعيا لفهم توزيع الصلاحيات والموارد بين مختلف المستويات الإدارية، وهو ما ينعكس مباشرة على مستوى توفير الخدمات العمومية ومنها الخدمات التعليمية.[2]

الجدول (02) : الحدود الإدارية لبلدية المجبارة

الإتجاه	البلديات المحاذية
الشمال	بلدية الجلفة – بلدية دار الشيوخ
الجنوب	بلدية مسعد – بلدية سلمانة
الشرق	بلدية فيض البطمة – بلدية مليليحة
الغرب	بلدية زكار – بلدية دلدول

مصلحة التعمير لبلدية المجبارة، مخطط التهيئة والتعمير(PDAU) ، 2026.

2.1 الخصائص الطبيعية

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير 1984 المتعلق بالتنظيم الإداري، الجزائر، 1984، ص 234.

[2] بوطالب محمد، التنظيم الإداري في الجزائر: من المركزية إلى لاامركزية، دار ديار القضاء للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016، ص 112.

تشكل الخصائص الطبيعية الإطار المادي الذي تتشكل ضمنه أنماط الحياة والاستقرار البشري، وتلعب دورا محوريا في تحديد الإمكانيات التنموية المتاحة للمنطقة. [1] وتتميز بلدية المجبارة بتنوع طبيعي ملحوظ يجمع بين المرتفعات الهضابية في الشمال والمنخفضات شبه الصحراوية في الجنوب، مما يخلق تباينا واضحا في الظروف المناخية والموارد الطبيعية بين شطري البلدية، وهذا التباين ينعكس بشكل مباشر على توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية وبالتالي على توزيع الخدمات التعليمية. [2]

1.2.1 التضاريس

تتميز تضاريس بلدية المجبارة بالتباين الواضح بين نطاقين تضاريسيين رئيسيين: النطاق الشمالي المتمثل في الهضبة المرتفعة للمعلبة التي يبلغ ارتفاعها حوالي 1200 متر فوق سطح البحر، وهي جزء من الهضاب العليا (Les Hauts Plateaux) التي تميز الشمال الجزائري. يتميز هذا النطاق باستواء نسبي في السطح مع وجود بعض التلال الخفيفة، ويضم غابة السد الأخضر التي تعد من أقدم مشاريع التشجير في المنطقة، حيث أطلقت في السبعينيات ضمن مشروع السد الأخضر الوطني، وتغطي مساحة شاسعة بأشجار الصنوبر (مشتلة 20 أوت).

أما النطاق الجنوبي فيتمثل في منطقة الويصال التي تشكل منخفضا أرضيا شبه صحراوي يبلغ ارتفاعه حوالي 800 متر فوق سطح البحر، وهو يمثل منطقة انتقالية نحو الصحراء الكبرى. وتتميز هذه المنطقة بانبساط تضاريسي مع وجود بعض المنخفضات والسبخات. وبين هذين النطاقين يمتد شريط انتقالي يتميز بتعقد تضاريسي نسبي حيث تنتقل الهضبة المرتفعة تدريجيا نحو المنخفض الجنوبي.[3]

[1] بن سالم عبد الرحمان، الهضاب العليا الجزائرية: الخصائص الطبيعية والبشرية، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2015، ص 78.

[2] بوغراس محمد، السهل الروستيني في الجزائر: دراسة جغرافية إقليمية، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013، ص 167.

[3] عمار سالم، جغرافية ولاية الجلفة: المقومات الطبيعية والتنمية الريفية، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2019، ص 72.

ويؤثر هذا التباين التضاريسي بشكل مباشر على واقع الخدمات التعليمية بالمنطقة، إذ أن المناطق المرتفعة الشمالية وخاصة المعلبة تعاني من صعوبات المواصلات خلال فصل الشتاء بسبب البرودة القارسة والثلوج التي قد تقطع الطرق لفترات محدودة، مما يؤثر على انتظام الدراسة في المؤسسات التعليمية المتنقلة أو البعيدة عن مقر السكن. كما أن انبساط المنطقة الجنوبية لا يعني سهولة الوصول، إذ أن غياب الطرق المعبدة يجعل التنقل صعبا خاصة في فترات الأمطار.[1]

الشكل بياني (02) : التضاريس منطقة المعلبة بلدية المجبارة

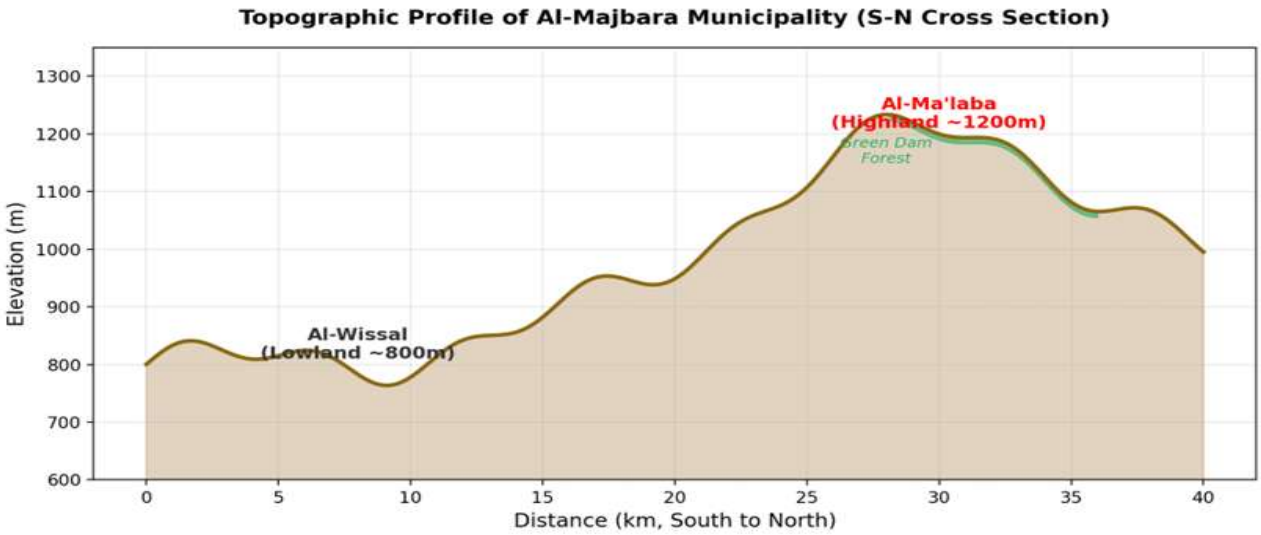

المصدر: المقطع الطبوغرافي لبلدية المجبرة (محور شمال–جنوب)، مديرية التعمير والبناء، ولاية الجلفة.

2.2.1 المناخ

يتسم مناخ بلدية المجبارة بطابعه القاري شبه الجاف، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي الرطب شمالا والمناخ الصحراوي الحار جنوبا. ويتميز هذا المناخ بشتاء قارس البرودة يصل فيه معدل الحرارة الدنيا في شهر يناير إلى درجة الصفر أو دونها في المناطق المرتفعة كالمعلبة،

[1] بن عمراني محمد، السد الأخضر في الجزائر: التأسيس والآفاق، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013، ص 92.

حيث تسجل موجات صقيع متكررة وتساقط الثلوج في بعض السنوات. [1] أما الصيف فيكون حارا جافا حيث تتجاوز الحرارة القصوى 33 درجة مئوية في شهر يوليو بالمناطق المنخفضة.

ويتباين المناخ بشكل ملحوظ بين شطري البلدية، فمنطقة المعلبة المرتفعة تشهد شتاء شديد البرودة وصيفا شبه معتدل نظرا لتأثير الارتفاع، بينما تعرف منطقة الويصال المنخفضة شتاء أدفأ نسبيا وصيفا أكثر حرارة وقساوة.[2] أما التساقط فضعيف وغير منتظم، حيث يتراوح المعدل السنوي بين 250 و350 ملم، ويتركز معظمه في فصلي الخريف والشتاء. وتؤثر هذه الظروف المناخية القاسية بشكل مباشر على واقع الدراسة والتعليم، خاصة في فصل الشتاء حيث تصبح ظروف التنقل صعبة للغاية نحو المؤسسات التعليمية.[3]

الجدول (03) : المعطيات المناخية لمنطقة الجلفة (محطة الجلفة)

الشهر	الحرارة القصوى (م)	الحرارة الدنيا (م)	التساقط (ملم)
جانفي	9	1	31
فيفري	11	2	28
مارس	14	4	35
أفريل	18	7	38
ماي	23	11	30
جوان	29	16	14
جويلية	33	19	5
أوت	32	19	8
سبتمبر	27	15	22
أكتوبر	21	10	30
نوفمبر	14	5	34
ديسمبر	10	2	33
المعدل السنوي	20.1	9.3	309

المصدر : محطة الأرصاد الجوية بالجلفة 2025

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للأرصاد الجوية (ONM)، البيانات المناخية لمحطة الجلفة خلال الفترة 1988-2020، الجزائر، 2020، ص. 12.

[2] بن عيسى محمد، المناخ القاري وأثره على النشاط البشري في الهضاب العليا، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014، ص 67.

[3] زيدان خليفة، المناخ الجزائري: الخصائص والتنوع، دار أوسيانا للنشر والتوزيع، وهران، الطبعة الأولى، 2012، ص 134.

الشكل البياني (03) : المخطط المناخي لمنطقة الجلفة

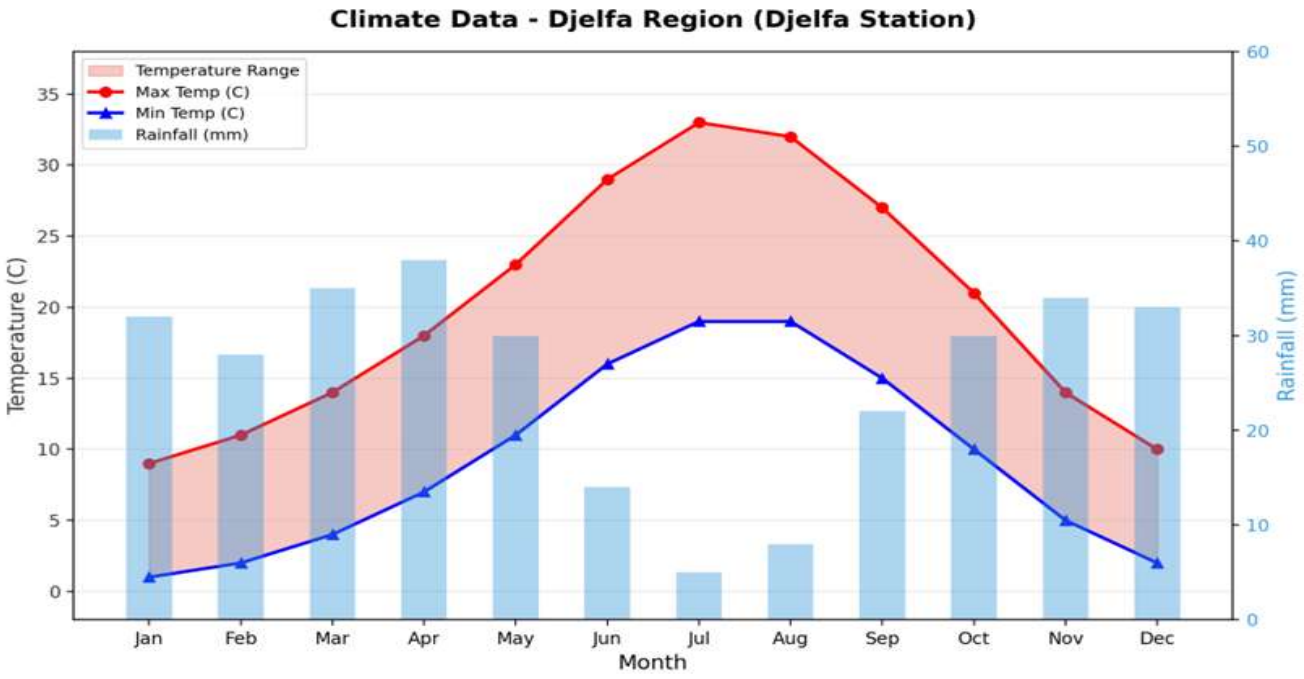

المصدر : محطة الأرصاد الجوية بالجلفة 2025

3.2.1 الموارد الطبيعية

تزخر بلدية المجبارة بعدة موارد طبيعية تشكل القاعدة الاقتصادية الأساسية للمنطقة، وتتمثل أبرزها في الأراضي الفلاحية التي تقدر مساحتها بنحو 12055 هكتارا صالحا للزراعة، والثروة الحيوانية التي يقدر حجمها بحوالي 50000 رأس من المواشي، مما يجعل البلدية من أهم الموردات للحوم بولاية الجلفة. كما تضم المنطقة ثروة غابية هائلة متمثلة في غابة السد الأخضر بالمعلبة التي تعد من أكبر الغابات المصطنعة في الولاية.[1]

أما الموارد المائية فتتمثل في الحقل المائي بالمعلبة المرتبط بسد أم الدروع بسيدي بايزيد، والذي يزود مدينة الجلفة بمياه الشرب عبر محطة ضخ بطاقة إنتاجية تبلغ 5000 متر مكعب يوميا، مع إمكانية تجاوز 10000 متر مكعب من حقل مياه سد أم الدروع. وتعد هذه الموارد

[1] توتي محمد، الموارد المائية في الجزائر: الواقع والآفاق، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص 56.

المائية من أثمن الثروات الطبيعية بالمنطقة، غير أن استفادة سكان المنطقة الريفية نفسها من هذه المياه لا تزال محدودة.[1]

ومن الموارد الطبيعية الأخرى نذكر وجود موقع أثري هام هو عين الناقة الذي يعد من أقدم المواقع الأثرية بالجزائر، حيث اكتشفت فيه آثار أقدام ديناصورات، كما توجد بالموقع بقايا تاريخية تعود لحقب زمنية مختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن الغطاء النباتي الطبيعي يتكون أساسا من نباتات السهوب والصحراء كالحلفاء والشيح والمثنان والقطف والنباتات الشوكية، وهي نباتات تتكيف مع الظروف المناخية الجافة وتوفر مراعي طبيعية للثروة الحيوانية.[2]

الجدول (04) : أبرز الموارد الطبيعية لبلدية المجبارة

المورد	البيانات	الملاحظات
الأراضي الفلاحية	12055 هكتار	أراضي صالحة للزراعة
الثروة الحيوانية	حوالي 50000 رأس	أهم مورد للحوم بالولاية
الغابة	مساحة شاسعة	مشتلة 20 أوت بالصنوبر
الموارد المائية	5000 م3/يوم	محطة ضخ المعلبة
الموقع الأثري	عين الناقة	آثار ديناصورات

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات بلدية المجبارة ومديريات الفلاحة والغابات والموارد المائية والثقافة بولاية الجلفة، 2026.

2. الدراسة السوسيو–اقتصادية

لا يمكن فهم واقع الخدمات التعليمية في أي منطقة دون الإحاطة بالخصائص السوسيو–اقتصادية لسكانها، إذ أن حجم السكان وتوزيعهم المكاني وبنيتهم الديمغرافية وطبيعة أنشطتهم الاقتصادية ومستوى معيشتهم تشكل العوامل المحددة للطلب على الخدمات التعليمية والقدرة على الاستجابة لهذا الطلب. ويتناول هذا الجزء دراسة الخصائص السكانية والأنشطة

[1] مؤسسة الجيل للمياه، التقرير السنوي لتزويد مياه الشرب لولاية الجلفة 2022، الجزائر، 2022، ص 23.
[2] رابح محمد، التراث الأثري الجزائري: دراسة في الحفاظ والتنمية، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018، ص 145.

الاقتصادية ببلدية المجبارة، مع إبراز انعكاساتها على واقع الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة.[1]

1.2 الخصائص السكانية

ويهدف هذا المحور دراسة الخصائص الديمغرافية لسكان المنطقة، باعتبارها من أهم العناصر التي تساعد على فهم الواقع البشري والتنظيم المجالي. ويتم ذلك من خلال التطرق إلى عدد السكان وتطوره، ثم تحليل التوزيع والكثافة السكانية، إضافة إلى دراسة البنية الديمغرافية التي تعكس الخصائص العمرية والاجتماعية للسكان، مما يساهم في إبراز طبيعة التغيرات السكانية وانعكاساتها على التنمية والخدمات بالمنطقة.[2]

1.1.2 عدد السكان

بلغ عدد سكان بلدية المجبارة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2008 ما مقداره 14052 نسمة، مقابل 10230 نسمة في التعداد السابق لسنة 1998 و7520 نسمة في تعداد 1987. ويعكس هذا التطور الديموغرافي المتصاعد نموا طبيعيا مرتفعا نسبيا، حيث سجلت البلدية معدل نمو قدره 36% بين عامي 1987 و1998، ومعدل 37.3% بين 1998 و2008. ويرجع هذا النمو أساسا إلى ارتفاع معدلات الإنجاب السائدة في المناطق الريفية، إضافة إلى تحسن الرعاية الصحية وانخفاض معدلات الوفيات.[3]

ويتوزع هذا السكان بشكل غير متكافئ على رقعة البلدية البالغة مساحتها 737.7 كيلومتر مربع، حيث يتركز الجزء الأكبر في المركز الحضري للبلدية وما يجاوره، بينما تظل المناطق الريفية المتباعدة ومنها المعلبة ذات كثافة سكانية ضعيفة. ويعد هذا التوزيع غير المتوازن من أبرز التحديات التي تواجه توفير الخدمات التعليمية بالمنطقة، إذ أن التركيز السكاني في المركز يبرر إنشاء مؤسسات تعليمية متعددة، بينما لا يسمح التعداد السكاني الضئيل في المناطق الريفية

[1] زيدان خليفة، السكان والتنمية في الريف الجزائري: التحديات والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2019، ص 89.
[2] واعمران محمد، الديموغرافيا والتنمية في الجزائر، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016، ص 124.
[3] الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى 2008: النتائج الإجمالية، الجزائر، 2010، ص 67.

النائية بإنشاء مؤسسات تعليمية كافية، مما يضطر التلاميذ إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى أقرب مؤسسة تعليمية.[1]

الجدول (05) : تطور عدد سكان بلدية المجبارة

سنة التعداد	عدد السكان	معدل النمو
1987	7520	-
1998	10230	+ %36.0
2008	14052	+ %37.3
2020	18000	+ %28.1

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء(ONS) ، الإحصاء العام للسكان والإسكان.(RGPH)

الشكل البياني (04) : تطور التعداد السكاني ومعدلات النمو بلدية المجبارة (1987 - 2020)

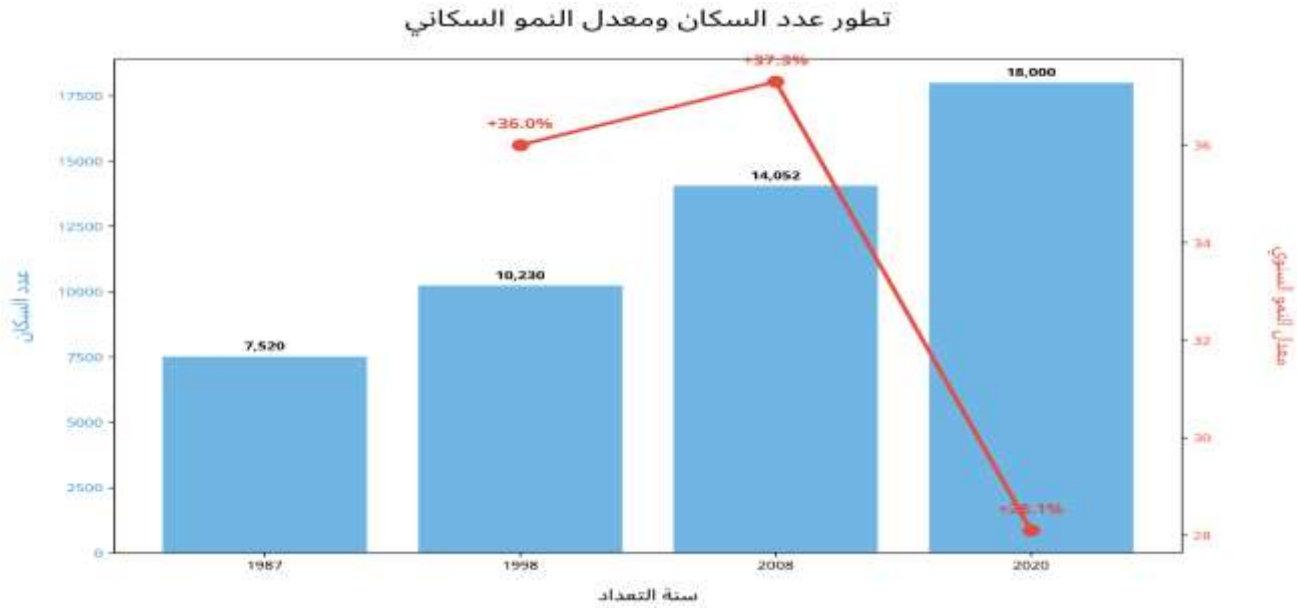

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الإحصاء العام للسكان والإسكان (RGPH)، معالجة الباحث.

[1] الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى 1998: النتائج الإجمالية، الجزائر، 2001، ص 45.

2.1.2 التوزيع والكثافة

تبلغ الكثافة السكانية العامة لبلدية المجبارة حوالي 19 نسمة في الكيلومتر المربع، وهي كثافة ضعيفة مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يتجاوز 16 نسمة/كم2، غير أن هذا المتوسط يخفي تفاوتا كبيرا بين القطاعات. فالمركز الحضري للبلدية تسجل كثافة تقدر بحوالي 85 نسمة/كم2، بينما لا تتجاوز الكثافة في المناطق الريفية 15 نسمة/كم2 في المعلبة و8 نسمات/كم2 في الويصال و12 نسمة/كم2 في الرياشة و6 نسمات/كم2 في باقي المناطق الريفية المتباعدة.[1]

ويعد التوزيع غير المتوازن للسكان من أبرز سمات البلديات الريفية الجزائرية، حيث يتركز السكان حول المحاور الطرقية الرئيسية والمركز الحضري تاركين مساحات شاسعة شبه خالية. وينعكس هذا التوزيع بشكل مباشر على واقع الخدمات التعليمية، فالمؤسسات التعليمية تتوجه بشكل طبيعي نحو التجمعات السكانية الكبرى، بينما تعاني المناطق ذات الكثافة الضعيفة من نقص فادح في المرافق التعليمية أو من بعد شاسع بينها وبين أقرب مؤسسة تعليمية، وهو ما يعد من أبرز تحديات التعليم بالمناطق الريفية.[2]

الجدول (06) : توزيع الكثافة السكانية والحالة العمرانية حسب القطاعات الجغرافية ببلدية المجبارة.

المنطقة	الكثافة السكانية (نسمة/كم²)	نسبة توزيع المساحة(%)	الحالة العمرانية
المركز الحضري	85	(2026) %1.4	اكتظاظ شديد
المعلبة (شمال)	15	(2026) %24.4	كثافة منخفضة
الوصال (جنوب)	8	(2026) %27.1	كثافة منخفضة جداً
الرياشة	12	(2026) %20.3	كثافة متوسطة–منخفضة
أرياف أخرى	6	(2026) %26.8	كثافة منخفضة جداً
الإجمالي / المتوسط	–	(2026) 100%	إجمالي المساحة: 737.7 كم²

المصدر : إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات ONS وخرائط التهيئة العمرانية لبلدية المجبارة.

[1] بن يونس علي، الكثافة السكانية والتوزيع المجالي في الجزائر، دار ديار القضاء للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014، ص 56.
[2] زيدان خليفة، السكان والتنمية في الريف الجزائري: التحديات والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2019، ص 112.

الشكل البياني (05) : توزيع الكثافة السكانية في بلدية المجبارة

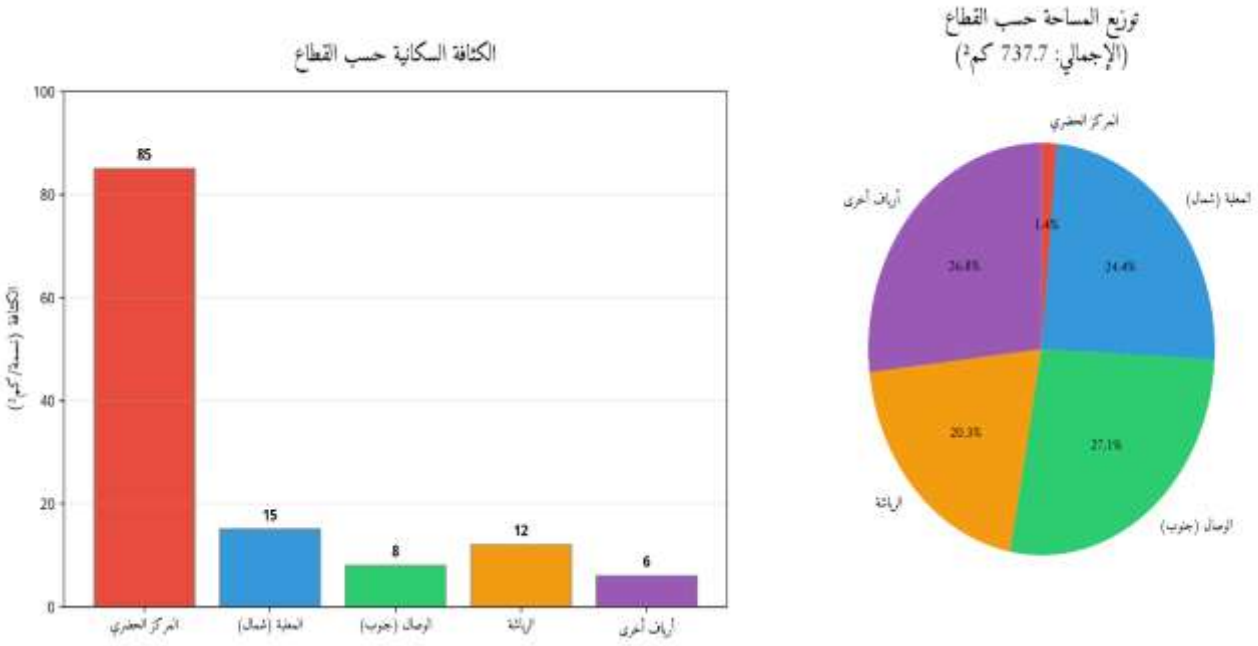

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الإحصاء العام للسكان والإسكان (RGPH)، معالجة الباحث.

3.1.2 البنية الديمغرافية

تتسم البنية الديمغرافية لبلدية المجبارة بتركيب سكاني يغلب عليه الطابع الشبابي، حيث تمثل الفئة العمرية التي تقل عن 20 سنة حوالي 40% من إجمالي السكان، وهي نسبة مرتفعة تعكس استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة في الأوساط الريفية. في المقابل، تشكل الفئة العمرية النشيطة (20–59 سنة) ما يقارب 50% من مجموع السكان، بينما لا تتجاوز نسبة كبار السن (60 سنة فما فوق) حوالي 10.%

ويُبرز هذا التركيب السكاني المائل نحو الفئات الشابة ضغطًا متزايدًا على الخدمات التعليمية، لاسيما في مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط، نتيجة ارتفاع الطلب على التمدرس وتزايد أعداد التلاميذ في هذه الفئات العمرية.[1]

[1] واعمران محمد، الديموغرافيا والتنمية في الجزائر، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016، ص 145.

الجدول (07): البنية الديمغرافية التقديرية لبلدية المجبارة

الفئة العمرية	النسبة التقديرية	الأهمية التعليمية
أقل من 6 سنوات	%12	ما قبل المدرسي
6-15 سنة	%28	التعليم الابتدائي والمتوسط
15-20 سنة	%10	التعليم الثانوي
20-59 سنة	%40	السكان في سن العمل
60 سنة فأكثر	%10	كبار السن

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الإحصاء العام للسكان والإسكان (RGPH 2008)، التوزيع السكاني حسب الفئات العمرية، بلدية المجبارة ولاية الجلفة.

2.2 الأنشطة الاقتصادية

يتناول هذا الجزء واقع الأنشطة الاقتصادية السائدة بالمنطقة ودورها في توفير مصادر العيش للسكان وتحريك التنمية المحلية. حيث سيتم التطرق إلى النشاط الفلاحي باعتباره النشاط الرئيسي بالمنطقة، ثم عرض مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى المكملة له، إضافة إلى دراسة مستوى المعيشة من خلال إبراز الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان ومدى توفر متطلبات الحياة الأساسية.

1.2.2 النشاط الفلاحي

يعد النشاط الفلاحي والرعوي العمود الفقري للاقتصاد المحلي ببلدية المجبارة، حيث تتوفر البلدية على 12055 هكتارا من الأراضي الصالحة للزراعة، وحوالي 50000 رأس من المواشي. ويتميز النشاط الفلاحي بتعدد إنتاجه بين الحبوب والخضروات والأشجار المثمرة، حيث تشتهر المنطقة بإنتاج الجزر الذي يصنف ضمن أحسن الإنتاج الوطني[1]، كما تشتهر بإنتاج المشمش

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية الجلفة، إحصائيات القطاع الفلاحي والثروة الحيوانية لبلدية المجبارة، مصلحة الإحصائيات والمتابعة، الجلفة، 2024

ذي النوعية الممتازة. ويعد إنتاج الخضروات وخاصة الجزر من أهم مصادر الدخل للفلاحين المحليين، حيث يوجه جزء كبير منه نحو الأسواق الوطنية.[1]

أما النشاط الرعوي فيظل مهيمنا على الحياة الاقتصادية للمنطقة، حيث تعتمد أغلب العائلات الريفية على تربية المواشي كمصدر رئيسي للدخل. وتوفر المراعي الطبيعية المتكونة من الحلفاء والشيح والقطف الغذاء الضروري للقطعان، غير أن التقلبات المناخية وقلة الأمطار تؤدي أحيانا إلى أزمات علفية تهدد هذا النشاط الحيوي. وتعد بلدية المجبارة من أهم الموردات للحوم بولاية الجلفة، مما يمنحها أهمية اقتصادية إقليمية ملحوظة.[2]

الجدول (08) : جدول إحصائي لتوزيع مساحات الأراضي الزراعية ببلدية المجبارة حسب الفئة.

فئة استخدام الأراضي	النسبة المئوية (%)	المساحة التقديرية (هكتار)
المراعي والأراضي الرعوية	%46.1	5,557.36
الحبوب والمحاصيل الحقلية	%29.0	3,495.95
الخضروات (الجزر)	%10.0	1,205.50
الغابات (السد الأخضر)	%8.3	1,000.57
الأشجار المثمرة (المشمش)	%6.6	795.63
المجموع الكلي	%100	12,055

المصدر : بلدية المجبارة، مخطط التنمية البلدية (PCD) ومخطط التهيئة والتعمير (PDAU)، مصلحة التعمير والفلاحة، بلدية المجبارة، ولاية الجلفة، 2024.

[1] حمداني أحمد، الفلاحة في الهضاب العليا الجزائرية: الواقع والتحديات، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص 134

[2] عابدين عمر، الرعي والتنمية الريفية في الجزائر: مقاربة جغرافية، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015، ص 78.

الشكل البياني (06) : توزيع استخدامات الأراضي الزراعية في بلدية المجبارة.

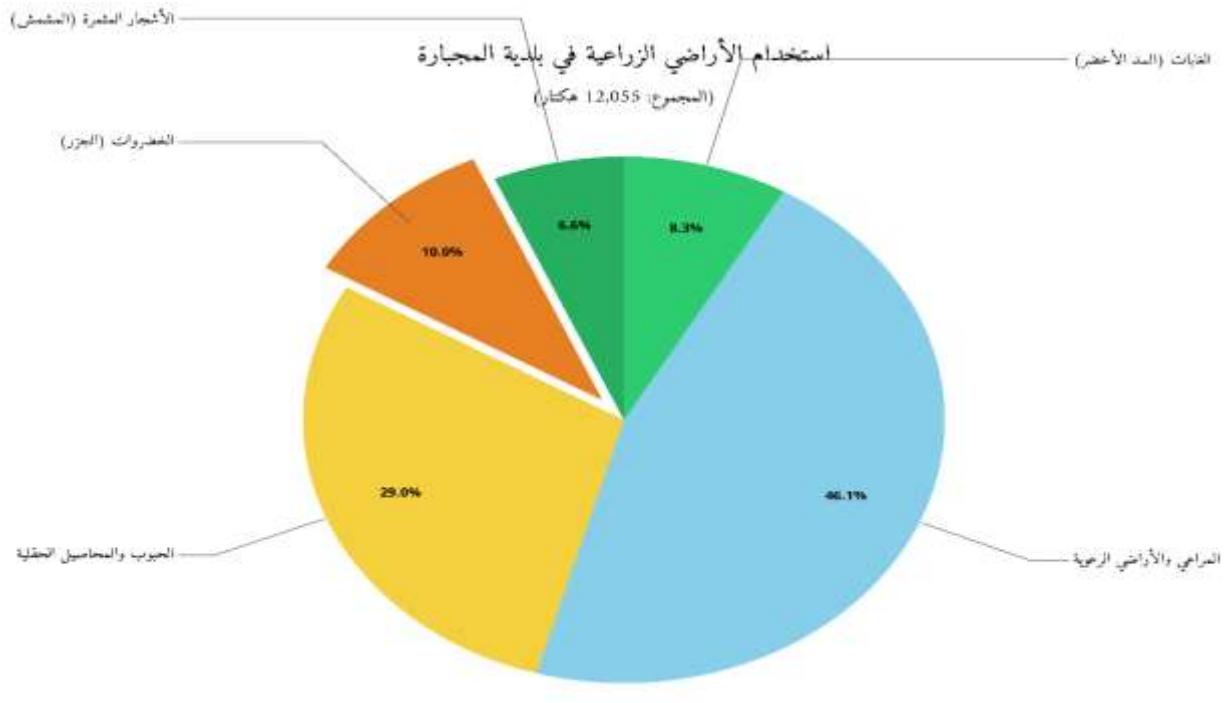

المصدر : بلدية المجبارة، مخطط التنمية البلدية (PCD) ومخطط التهيئة والتعمير (PDAU)، مصلحة التعمير والفلاحة، بلدية المجبارة، ولاية الجلفة، 2024.

2.2.2 الأنشطة الأخرى

إلى جانب النشاط الفلاحي والرعوي، تمارس بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى ببلدية المجبارة وإن كانت محدودة النطاق. ومن أبرزها الصناعة التقليدية التي تمارسها النساء في المناطق الريفية، حيث ينتجن منتجات يدوية تقليدية تعكس التراث الثقافي للمنطقة. كما يوجد نشاط تجاري محدود يتركز في المركز الحضري للبلدية، يتمثل في المحلات التجارية الصغيرة والأسواق الأسبوعية التي تعرف نشاطا ملحوظا.[1]

ومن الأنشطة الأخرى التي تمارس بالمنطقة تربية النحل، والتي تعد نشاطًا مكملًا للفلاحة، حيث تساهم في إنتاج العسل ومشتقاته، كما توفر مصدر دخل إضافيًا لبعض السكان.

[1] فرحات فاطمة، الصناعة التقليدية والتراث الثقافي في الريف الجزائري، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2019، ص 56.

كما يوجد مشروع مطار الثليثي الذي ظل معطلا لعقود طويلة، رغم أنه شهد مؤخرا اهتماما من السلطات المحلية بزيارة الوالي للموقع في ديسمبر 2024، حيث تم الإعلان عن مشاريع لبناء جدار محيطي وإعادة تأهيل مدرج الهبوط. ويبقى هذا المشروع الاستراتيجي حبرا على ورق منذ إنشائه سنة 1943 وافتتاحه سنة 1957.[1]

3.2.2 مستوى المعيشة

يتسم مستوى المعيشة في بلدية المجبارة بشكل عام وفي المنطقة الريفية المعلبة بشكل خاص بالضعف والهشاشة، إذ أن الاعتماد شبه الحصري على النشاط الفلاحي والرعوي يجعل الدخل الأسري عرضة للتقلبات المناخية وحالة السوق. وتعاني أغلب العائلات الريفية من ضعف المداخيل، خاصة في المناطق الأبعد عن المركز الحضري حيث تقل فرص العمل والخدمات. ويتراوح متوسط الدخل الأسري في المناطق الريفية بين 20000 و40000 دج شهريا[2]، وهو مستوى لا يسمح بتغطية كافة الاحتياجات بما فيها النفقات التعليمية.[3]

وينعكس هذا الوضع الاقتصادي المزرية بشكل مباشر على واقع التعليم، إذ تجد كثير من العائلات صعوبة في تحمل تكاليف التمدرس المتمثلة في اللوازم المدرسية والنقل والإطعام، خاصة عندما تضطر إلى إرسال أبنائها إلى مؤسسات تعليمية بعيدة. كما أن ضعف المداخيل يدفع بعض العائلات إلى تشغيل أبنائها في النشاط الفلاحي بدلا من تمدرسهم، وخاصة الفتيات اللواتي يتحملن عبء الأعمال المنزلية والرعوية في كثير من الأحيان.[4]

3. دراسة المنطقة الريفية المعلبة

بعد التعرض للدراسة الطبيعية والسوسيو–اقتصادية لبلدية المجبارة كإطار عام، ننتقل في هذا المبحث إلى دراسة المنطقة الريفية المعلبة بوصفها الحيز المكاني المباشر للبحث ومجال

[1] عبد الكريم بلال، آفات دودة الصنوبر وتأثيرها على الغابات الجزائرية: حالة غابة السد الأخضر، مجلة العلوم الزراعية، الجزائر، المجلد 28، 2020، ص 67.
[2] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الجلفة، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لبلديات الولاية، الجلفة، 2024.
[3] بن يونس علي، الفقر والتنمية في الريف الجزائري: الإشكاليات والآفاق، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021، ص 112.
[4] عمار سالم، جغرافية ولاية الجلفة: المقومات الطبيعية والتنمية الريفية، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2019، ص 95.

تطبيق الدراسة الميدانية. وتكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة لكونها تتيح فهم الخصائص المحلية الدقيقة التي تميز منطقة الدراسة، والتي تحدد بشكل مباشر واقع الخدمات التعليمية بها.[1]

1.3 تقديم المنطقة

يتناول هذا الجزء تقديمًا عامًا للمنطقة محل الدراسة من خلال تحديد موقعها داخل البلدية وإبراز مكانتها الجغرافية، ثم التطرق إلى أهم خصائصها الطبيعية والبشرية والعمرانية، إضافة إلى بيان أهمية المنطقة ودورها ضمن المجال المحلي، سواء من الناحية السكانية أو الاقتصادية أو التنموية.

1.1.3 الموقع داخل البلدية

تقع المنطقة الريفية المعلبة في الجزء الشمالي من بلدية المجبارة، على ارتفاع يقدر بحوالي 1200 متر فوق سطح البحر، وتعد الفرع البلدي الوحيد التابع للبلدية. وتبعد المعلبة عن مقر البلدية بمسافة تقدر بحوالي 10 كيلومترات شمالاً، وترتبط بها عبر طريق غير معبد بشكل كامل يتعرض للتدهور المتكرر بفعل الفيضانات والأمطار. كما تبعد عن عاصمة الولاية، مدينة الجلفة، بحوالي 15 كيلومتراً شمالاً شرقاً.

وتتصل المعلبة بمدينة الجلفة عبر الطريق الوطني رقم 46 الذي يمر عبر مقر البلدية، كما تتصل بمدينة مسعد جنوباً عبر نفس المحور. أما الطريق الرابط مباشرة بين المعلبة ومدينة الجلفة فهو طريق ريفي غير معبد في بعض المقاطع، مما يعقد عملية التنقل خاصة خلال فصل

[1] بلقاسم مراد، المجال الريفي في ولاية الجلفة: الخصائص الطبيعية والتحديات التنموية، مذكرة ماجستير، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019، ص 78.

الشتاء وتساقط الأمطار. وتضم المنطقة عدة أحياء ومشاتي فرعية منها المعلبة الجنوبية، الرياشة، ضاية أولاد لخضر، ووادي العواي.

الشكل البياني (07) : التوزيع المكاني والربط الملاحي بين منطقة المعلبة وبلدية المجبارة

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Google Maps (2026).

2.1.3 الخصائص العامة

تتميز المنطقة الريفية المعلبة بعدة خصائص تجعلها منطقة فريدة ضمن بلدية المجبارة وولاية الجلفة عموما. فمن الناحية الطبيعية، تتميز بارتفاعها الكبير نسبيا (حوالي 1200 م) الذي يمنحها مناخا أبرد من باقي أجزاء البلدية، كما تضم غابة السد الأخضر التي تعد من أهم المشاريع البيئية بالمنطقة. ومن الناحية الاقتصادية، تضم محطة ضخ المياه التي تزود مدينة الجلفة بحوالي 5000 متر مكعب يوميا، مما يجعلها ذات أهمية استراتيجية في مجال الموارد المائية.

ومن الناحية العمرانية، يتكون التجمع السكاني للمعلبة من بيوت متناثرة تنتشر على مساحة واسعة، وهو نمط استيطاني ريفي تقليدي يختلف جذريا عن النمط الحضري المركز. ويفتقر هذا التجمع إلى التجهيزات الحضرية الأساسية من طرق معبدة وشبكة صرف صحي ومساحات خضراء، كما أنه يعاني من غياب الغاز الطبيعي وهو ما يشكل واحدة من أبرز مشاكل السكان الذين اضطروا مرارا للاحتجاج والمطالبة بربط المنطقة بشبكة الغاز الطبيعي. وتوصف المنطقة من قبل سكانها بمنطقة الظل (zone d'ombre) والمنطقة المهمشة، وهو ما يعكس الشعور العام بالإهمال والتهميش.

3.1.3 أهمية المنطقة المعلبة

تكتسي المنطقة الريفية المعلبة أهمية خاصة بالنظر إلى موقعها وخصائصها الطبيعية، غير أنها تعاني من إشكالية نقص المياه، التي تعد من أبرز العوائق أمام التنمية المحلية، حيث تؤثر على النشاط الفلاحي وتربية المواشي واستقرار السكان. ورغم هذه التحديات، تزخر المنطقة بمقومات بيئية تتمثل في أجزاء من مشروع السد الأخضر، الذي يساهم في مكافحة التصحر والمحافظة على الغطاء النباتي، الأمر الذي يبرز أهمية تبني برامج تنموية تضمن الاستغلال المستدام لمواردها الطبيعية.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، يوجد بموقع المعلبة مطار الثليثي الذي يمتد على مساحة 535 هكتارا ويضم مدرجين غير معبدين بطول 1800 متر و1105 أمتار، وهو مصنف في الدليل الدولي للمطارات. وقد بني هذا المطار سنة 1943 وافتتح سنة 1957، وظل شبه معطل لفترة طويلة رغم إمكانياته الكبيرة. وعلى الصعيد التعليمي، تطرح المنطقة إشكاليات حقيقية تتعلق بجودة الخدمات التعليمية وعدالة توزيعها في سياق ريفي يطغى عليه التهميش والنقص في التجهيزات الأساسية.

2.3 التجهيزات العمومية بالمنطقة

يتناول هذا الجزء واقع التجهيزات العمومية المتوفرة بالمنطقة ومدى مساهمتها في تحسين الظروف المعيشية للسكان وفك العزلة عنها. حيث سيتم التطرق إلى شبكة الطرق ووسائل المواصلات، ثم دراسة خدمات الماء والكهرباء والغاز، إضافة إلى عرض التجهيزات التعليمية المتوفرة ودورها في تلبية حاجيات السكان في مجال التمدرس والتعليم.

1.2.3 الطرق والمواصلات

تعاني المنطقة الريفية المعلبة من ضعف كبير في شبكة الطرق والمواصلات، وهو ما يشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية الشاملة ومن أمام واقع الخدمات التعليمية بشكل خاص. فالطريق الرئيسي الرابط بين مقر البلدية والمعلبة يبقى طريقا غير معبد بشكل كامل، يتعرض للتدهور المتكرر بفعل الفيضانات والسيول، مما يجعل التنقل صعبا خاصة في فصل الشتاء.[1]

أما الطريق الرابط بين المعلبة ومدينة الجلفة عبر الغابة فهو طريق ترابي غابي لا يصلح لجميع أنواع المركبات، ويصبح شبه مستحيل المرور فيه خلال فصل الشتاء بسبب الوحل والثلوج. ويعني ضعف شبكة الطرق أن التلاميذ والمعلمين يواجهون صعوبات جمة في الوصول إلى المؤسسات التعليمية، خاصة خلال الفترة الممتدة من نوفمبر إلى مارس حيث تسجل أسوأ الظروف المناخية. كما أن غياب النقل المدرسي المنتظم يزيد من معاناة التلاميذ الذين يضطرون للمشي مسافات طويلة أو استقلال وسائل نقل غير آمنة.[2]

[1] شريف ناصر، البنية التحتية في الريف الجزائري: الواقع والتحديات، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2019، ص 89.
[2] بلحاج أحمد، النقل والتنمية في الريف الجزائري: العلاقة بين شبكة الطرق والخدمات، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص 67.

الشكل البياني (08) : مقارنة تغطية البنية التحتية والخدمات الأساسية بين مركز بلدية المجبارة والمناطق الريفية التابعة لها

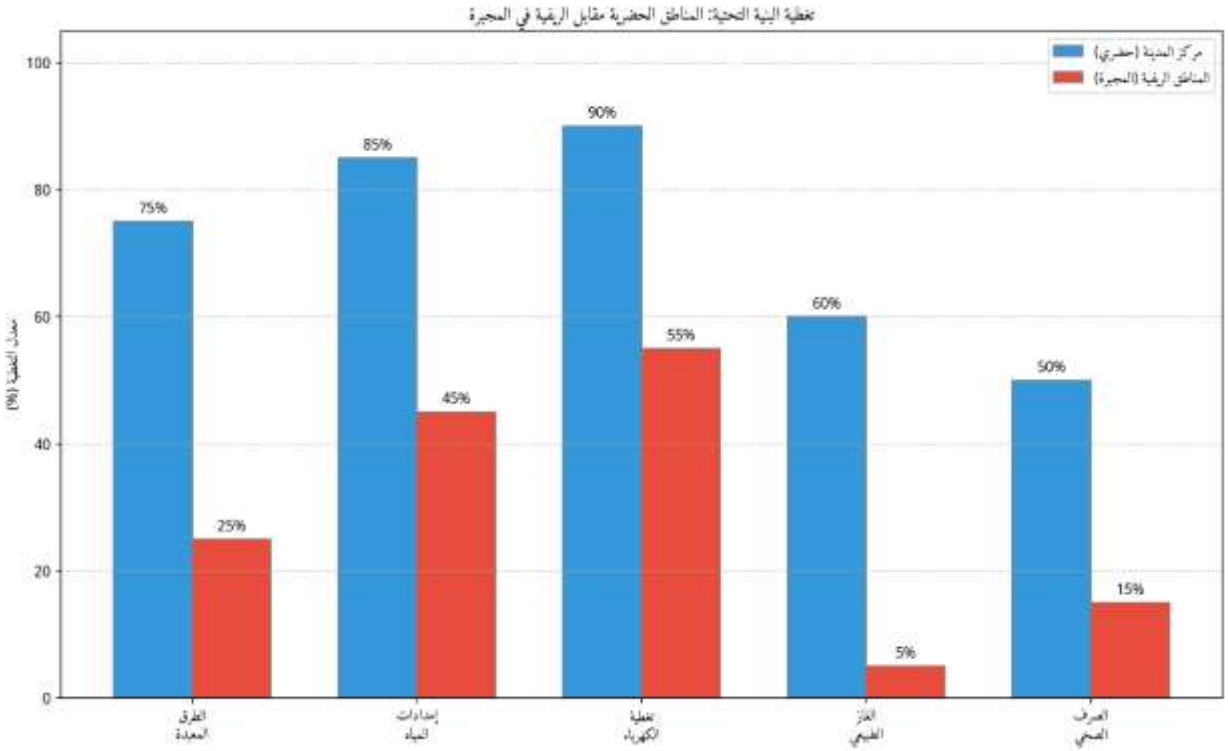

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الدراسة الميدانية، 2026.

الجدول (09) : وضعية الخدمات العمومية بالمنطقة الريفية المعلبة

التجهيز	الوضعية بالمعلبة	ملاحظات
الطرق المعبدة	ضعيفة جدا	الطريق الرئيسي يتدهور باستمرار
الماء الصالح للشرب	متوفر جزئيا	محطة ضخ تزود الجلفة أولا
الكهرباء	مغطاة جزئيا	غياب الكهرباء الفلاحية
الغاز الطبيعي	غير متوفر	من أبرز مطالب السكان
الصرف الصحي	غير متوفر	غياب شبكة الصرف الصحي
النقل المدرسي	محدود جدا	يؤثر على انتظام الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على المعاينة الميدانية والمقابلات مع سكان منطقة المعلبة ووثائق بلدية المجبارة، 2026.

2.2.3 الماء والكهرباء والغاز

يعاني سكان المنطقة الريفية المعلبة من خصاص كبير في الخدمات الأساسية الثلاث: الماء والكهرباء والغاز. فبالنسبة للماء الصالح للشرب، ورغم وجود محطة ضخ المياه بالمعلبة التي تزود مدينة الجلفة بـ5000 متر مكعب يوميا، فإن استفادة سكان المنطقة نفسها من هذه المياه تبقى محدودة. وقد طالب السكان مرارا بالسماح لهم بحفر آبار خاصة (رخص الحفر) لتلبية احتياجاتهم المائية، خاصة في المناطق الريفية المتباعدة كضاية أولاد لخضر ووادي العواي.[1]

أما الكهرباء فهي متوفرة في التجمع السكاني الرئيسي للمعلبة عبر شبكة سونلغاز التي تملك مكتبا توزيعيا ببلدية المجبارة، غير أن الكهرباء الفلاحية تبقى مفقودة في العديد من المناطق الزراعية والرعوية، مما يحد من إمكانيات التنمية الفلاحية. وقد أعلن عن مشروع كهربة عين الناقة الذي مازال قيد الإنجاز. أما الغاز الطبيعي فغيابه يمثل واحدة من أبرز مشاكل المنطقة، حيث لا ترتبط المعلبة بشبكة الغاز الطبيعي، وهو ما يدفع السكان إلى استخدام قنينات الغاز أو الحطب للتدفئة والطبخ، مما يرفع من تكاليف المعيشة ويؤثر على ظروف الدراسة في فصل الشتاء. وقد أعلن في 2025 عن مشاريع لتعزيز تزويد منطقة المعلبة بالغاز الطبيعي.[2]

3.2.3 التجهيزات التعليمية

تُعدّ التجهيزات التعليمية من أهم المؤشرات الدالة على مستوى الخدمات التعليمية في أي منطقة، وتشمل مختلف المؤسسات التعليمية ومرافقها المساندة كالمطاعم المدرسية والمكتبات وقاعات الإعلام الآلي. وتضم بلدية المجبارة ثانوية وحيدة هي ثانوية المجاهد غيبش بن ثابت

[1] توتي محمد، الموارد المائية في الجزائر: الواقع والآفاق، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص 98.
[2] مؤسسة الجيل للمياه، التقرير السنوي لتزويد مياه الشرب لولاية الجلفة 2022، الجزائر، 2022، ص 34.

الواقعة بمركز البلدية، إضافة إلى متوسطة واحدة هي متوسطة حبشي عيسى، إلى جانب عدد من المدارس الابتدائية الموزعة عبر مختلف التجمعات السكانية.

أما منطقة المعلبة فتتوفر على ست (06) مدارس ابتدائية تمثل القاعدة الأساسية للتعليم بالمنطقة، وهي: مدرسة الشهيد دحماني دحمان، ومدرسة النوي عثمان، ومدرسة ربيح عيسى، ومدرسة لقبج محمد، ومدرسة جليطة محمد، ومدرسة المعلبة الخونية (واد مسلم)، إضافة إلى مدرسة نعامة علي. وتساهم هذه المؤسسات في ضمان التمدرس للأطفال على مستوى مختلف التجمعات السكانية، مما يحدّ من مشكل التنقل في المرحلة الابتدائية.

في المقابل، تخلو منطقة المعلبة من أي مؤسسة تعليمية في الطور الثانوي، وهو ما يفرض على التلاميذ بعد إنهاء مرحلة التعليم المتوسط التنقل يوميًا نحو مقر البلدية أو مدينة الجلفة لمواصلة دراستهم، مما يشكل عبئًا إضافيًا على الأولياء ويؤثر على استمرارية التمدرس، خاصة لدى الفتيات وسكان المناطق البعيدة.[1]

كما تعاني المؤسسات التعليمية المتوفرة من عدة نقائص، من أبرزها محدودية التجهيزات البيداغوجية، والحاجة إلى صيانة بعض الهياكل المدرسية، إضافة إلى ضعف تسيير المطاعم المدرسية والنقل المدرسي، وهو ما يستدعي تعزيز الاهتمام بالقطاع التربوي لتحسين ظروف التمدرس والرفع من جودة الخدمات التعليمية المقدمة لسكان المنطقة.[2]

[1] وزارة التربية الوطنية الجزائرية (2026)، التقارير الإحصائية حول الهياكل التربوية، الجزائر.
[2] بن عودة، محمد (2015)، التعليم والتنمية في الجزائر، دار الكتاب الحديث.

الجدول (10) : التجهيزات التعليمية للمنطقة الريفية المعلبة ببلدية المجبارة

نوع المؤسسة	المعلبة	الملاحظات
الثانوية	لا توجد	تبعد المؤسسات الثانوية ما بين 10 إلى 20 كلم عن المنطقة
متوسطة	متوسطة حبشي عيسى	تعاني من نقص في بعض التجهيزات والخدمات الأساسية
مدرسة ابتدائية	ست (06) مدارس ابتدائية	موزعة عبر التجمعات السكانية وتعاني من بعض النقائص في التجهيزات
مطعم مدرسي	ضعيف التسيير	مطالب بتحسين التسيير والخدمات المقدمة
نقل مدرسي	شبه معدوم	يمثل عائقًا كبيرًا أمام تنقل التلاميذ
مكتبة	غير متوفرة	ينعكس سلبًا على نشاط المطالعة والبحث
مخابر علمية	غير متوفرة	يؤثر سلبًا على جودة التعليم خاصة في المواد العلمية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على الدراسة الميدانية التي أُجريت بمنطقة المعلبة (2026)

الشكل البياني (09) : خريطة توزيع المؤسسات التعليمية بمنطقة المعلبة ببلدية المجبارة

المصدر : مديرية التربية لولاية الجلفة، مصلحة الخريطة المدرسية، بيانات المؤسسات التعليمية ببلدية المجبارة ومنطقة المعلبة، 2025.

3.3 معطيات التهيئة (PDAU)

يتناول هذا الجزء أهم معطيات التهيئة والتعمير الواردة ضمن مخطط التهيئة والتعمير (PDAU)، من خلال عرض التوجهات العامة لتنظيم المجال وتنميته. كما سيتم التطرق إلى مخطط التهيئة وأبرز أهدافه، ثم إبراز توجيهات التنمية المقترحة للمنطقة، إضافة إلى دراسة مكانة قطاع التعليم ضمن التخطيط العمراني ومدى الاهتمام بتوفير التجهيزات التعليمية وتحسين خدماتها مستقبلاً.[1]

1.3.3 مخطط التهيئة

يخضع التخطيط العمراني والتنموي في الجزائر لإطار قانوني وتنظيمي محدد بموجب القانون 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 والمعدل والمتمم، والذي يحدد أدوات التهيئة والتعمير على المستوى المحلي والولائي والوطني. ومن أبرز هذه الأدوات مخطط التوجيه للتهيئة والتعمير (PDAU) الذي يمثل أداة التخطيط الاستراتيجي على مستوى البلدية، ويحدد التوجهات الكبرى للتنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد.

وبالنسبة لبلدية المجبارة، فإنها تخضع لمخطط التهيئة الخاص بها والذي تضعه المجلس الشعبي البلدي وتوافق عليه السلطات الولائية. ويركز هذا المخطط بشكل عام على تنظيم النسيج العمراني وتحديد مناطق التوسع السكني والاقتصادي وتوزيع المرافق العمومية. غير أن تطبيق هذا المخطط يبقى محدودا في المناطق الريفية ومنها المعلبة، حيث يغيب التنفيذ الفعلي لمعظم المشاريع المبرمجة بسبب نقص الموارد المالية والصعوبات التقنية المرتبطة بطبيعة التضاريس والتباعد المكاني.[2]

2.3.3 توجيهات التنمية

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجزائر، 1990، ص 1567.

[2] بوزيدي محمد، التهيئة العمرانية في الجزائر: الأسس والممارسات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016، ص 134.

تتجه توجيهات التنمية في بلدية المجبارة نحو تحقيق عدة أهداف استراتيجية، من أبرزها فك العزلة عن المناطق الريفية وخاصة المعلبة من خلال تعبيد وتعزيز شبكة الطرق، وربط المعلبة بشبكة الغاز الطبيعي، وتحسين التزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء. كما تتضمن التوجهات التنموية الحفاظ على الغابة المصطنعة ومكافحة الآفات التي تهددها، وتأهيل مطار الثليثي لاستغلاله في النقل المدني، وتعزيز البنية التحتية التعليمية والصحية.

غير أن الواقع يشير إلى بطء شديد في تنفيذ هذه التوجهات، حيث أن العديد من المشاريع المبرمجة تظل حبرا على ورق لسنوات طويلة. فمشروع الغاز الطبيعي للمعلبة مطروح منذ سنوات دون تحقيق ملموس، ومشروع تعبيد الطرق يتأجل باستمرار، ومطار الثليثي يظل معطلا رغم الزيارات الميدانية المتكررة. ويعكس هذا البطء صعوبات هيكلية تتعلق بتخصيص الموارد المالية وضعف المتابعة والتنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية والمحلية.[1]

3.3.3 موقع التعليم ضمن التخطيط

يحظى قطاع التعليم بأهمية بالغة ضمن مخططات التهيئة والتنمية، إذ يعد من القطاعات ذات الأولوية في السياسات العمومية الجزائرية. ويخصص مخطط التهيئة (PDAU) فضاءات معينة لإنشاء المؤسسات التعليمية وتوسيعها، ويحدد المعايير المتعلقة بتوزيعها الجغرافي بما يخدم احتياجات السكان الحالية والمستقبلية. غير أن التخطيط التعليمي في المناطق الريفية يواجه تحديات جوهرية تتعلق بضعف الكثافة السكانية والتباعد المكاني بين التجمعات السكانية.

وفي حالة المنطقة الريفية المعلبة، يبرز الخلل بوضوح بين ما يخطط له على الورق وما يتحقق على أرض الواقع. فرغم إدراج مشاريع تعليمية في مخططات التهيئة كإنشاء متوسطة أو تحسين التجهيزات المدرسية القائمة، فإن التنفيذ يبقى محدودا جدا.

[1] مولاي شريف، مخططات التهيئة والتعمير ودورها في تنظيم المجال الريفي، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018، ص 112.

❖ خاتمة الفصل

من خلال الدراسة الطبيعية والسوسيو–اقتصادية لبلدية المجبارة وتحليل خصائص المنطقة الريفية المعلبة، يتضح أن واقع الخدمات التعليمية يرتبط بعدة عوامل جغرافية وبشرية وتنموية. فقد ساهم التباعد بين التجمعات السكانية، وضعف البنية التحتية، وصعوبة التنقل، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية، في التأثير سلبًا على ظروف التمدرس وجودة الخدمات التعليمية.

كما تبين أن منطقة المعلبة، رغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية وإمكانات محلية، لا تزال تعاني من نقص في التجهيزات الأساسية، خاصة الطرق والنقل المدرسي والتجهيزات التعليمية، مما انعكس على سير العملية التعليمية واستقرار التلاميذ.

ويُعد هذا الفصل مدخلًا لفهم السياق العام للدراسة، تمهيدًا للانتقال إلى الدراسة الميدانية التي ستتناول واقع المؤسسات التعليمية وتحليل توزيع الخدمات وصعوبات التمدرس، بهدف تشخيص الوضع واقتراح حلول لتحسين الخدمات التعليمية في المنطقة الريفية.

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية لواقع الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة

❖ تمهيد

يُعدّ الفصل التطبيقي حلقة الوصل بين الإطار النظري المُعالَج في الفصلين السابقين وبين الواقع الميداني لمنطقة الدراسة، إذ يسعى إلى تشخيص واقع الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة التابعة لبلدية المجبارة ولاية الجلفة، وذلك من خلال رصد المؤسسات التعليمية القائمة وتحليل طاقتها الاستيعابية ومواردها البشرية، ثم دراسة التوزيع المجالي لهذه الخدمات والعوائق التي تحول دون الاستفادة الكاملة منها. كما يعتمد هذا الفصل على منهجية ميدانية تتضمن استمارات موجهة لمديري المؤسسات والمعلمين وأولياء التلاميذ، بغرض جمع بيانات أولية تمكّن من تحليل الواقع وتفسيره بشكل علمي دقيق.

وتكتسي هذه الدراسة الميدانية أهمية بالغة نظراً لكون المنطقة الريفية المعلبة تعاني من خصوصيات جغرافية واجتماعية واقتصادية تجعل تقديم الخدمات التعليمية فيها تحدياً حقيقياً، يتمثل في التشتت السكاني، والتباعد بين التجمعات السكنية والمؤسسات التعليمية، وضعف شبكات النقل والمواصلات، إضافة إلى غياب التعليم الثانوي مما يُجبر التلاميذ على التنقل لمسافات طويلة لمواصلة دراستهم. ويهدف هذا الفصل إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المتمثلة في: **ما واقع الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة، وما العوامل المؤثرة فيها؟**

1. واقع المؤسسات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة

تُعدّ المؤسسات التعليمية الركيزة الأساسية لأي منظومة تربوية، إذ تمثل الإطار المادي والبيداغوجي الذي تتم فيه العملية التعليمية. وتشمل المنطقة الريفية المعلبة على سبع (07) مؤسسات تعليمية ابتدائية ومتوسطة واحدة، وهو عدد محدود نسبياً مقارنة بعدد السكان واتساع المجال الجغرافي للمنطقة. ويتضح من خلال الجرد الميداني أن هذه المؤسسات تختلف من حيث سنة الإنشاء والطاقة الاستيعابية وعدد التلاميذ والموارد البشرية، مما ينعكس على جودة الخدمات المقدمة ومدى تغطية الاحتياجات التعليمية للسكان.

1.1 المؤسسات التعليمية الابتدائية

تضم المنطقة الريفية المعلبة سبع (07) مدارس ابتدائية تتوزع على مختلف التجمعات السكانية بالمنطقة، وهي تؤمن التعليم الأساسي لأبناء المنطقة في الطور الابتدائي الذي يمتد من السنة الأولى إلى السنة الخامسة. ويُلاحظ أن أقدم هذه المؤسسات هي ابتدائية الشهيد دحماني دحمان التي أُنشئت سنة 1967، بينما باقي المؤسسات أحدث عهداً. ويعكس هذا التوزيع محاولة السلطات العمومية لتقريب الخدمة التعليمية من السكان رغم صعوبات التشتت السكاني.

الجدول 11: توزيع المؤسسات الابتدائية بالمنطقة الريفية المعلبة (2025-2026)

الرقم	المؤسسة	سنة الإنشاء	عدد التلاميذ	عدد الاقسام	عدد المعلمين
01	دحماني دحمان	1967	100	6	6
02	النوي عثمان	-	50	4	4
03	ربيح عيسى	-	140	7	7
04	لقبج محمد	-	54	4	4
05	جليطة محمد	-	120	7	7
06	المعلبة الخوانية (واد مسلم)	-	38	4	4
07	نعامة علي	-	200	7	7
-	المجموع	-	702	39	39

المصدر: مديرية التربية لولاية الجلفة، الدليل الإحصائي للمؤسسات التعليمية 2025-2026

يتضح من الجدول السابق أن إجمالي عدد التلاميذ في الطور الابتدائي يبلغ 702 تلميذ موزعين على 39 قسماً و39 معلماً. وتُعتبر ابتدائية نعامة علي الأكثر اكتظاظاً بـ 200 تلميذ و7 أقسام، تليها ابتدائية ربيح عيسى بـ 140 تلميذاً و7 أقسام، بينما تسجل ابتدائية المعلبة الخوانية (واد مسلم) أقل عدد من التلاميذ بـ 38 تلميذاً فقط. ويُلاحظ أن عدد المعلمين يساوي عدد الأقسام في جميع المؤسسات، مما يعني أن معدل التأطير هو معلم واحد لكل قسم وهو معدل يُعتبر مقبولاً نسبياً لكنه لا يراعي الفروق في عدد التلاميذ بين الأقسام.

الشكل البياني (10): توزيع التلاميذ على المؤسسات الابتدائية بالمنطقة المعلبة

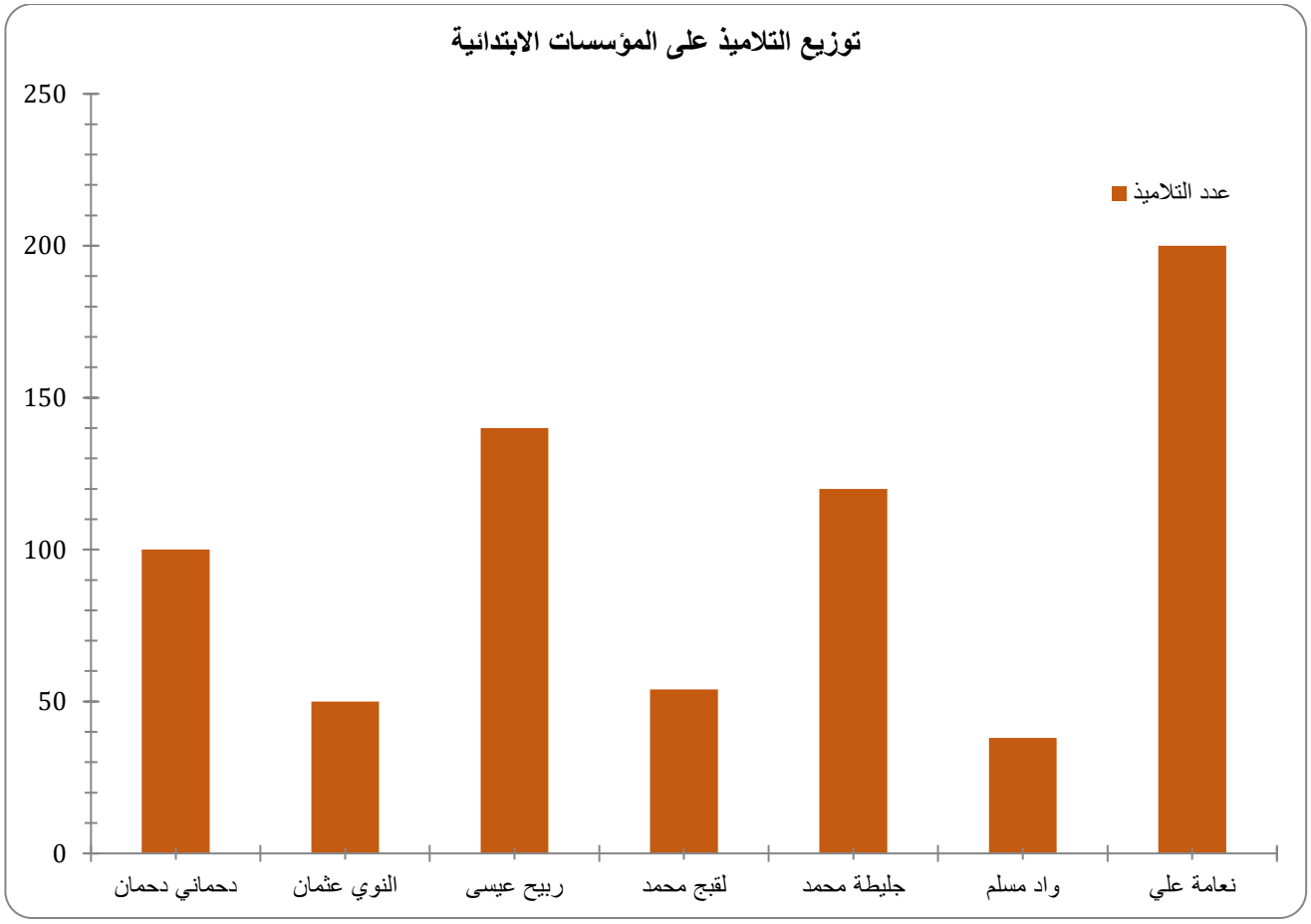

المصدر: مديرية التربية لولاية الجلفة، الدليل الإحصائي 2025-2026

الشكل البياني (11) : حصة كل مؤسسة من إجمالي التلاميذ الابتدائيين

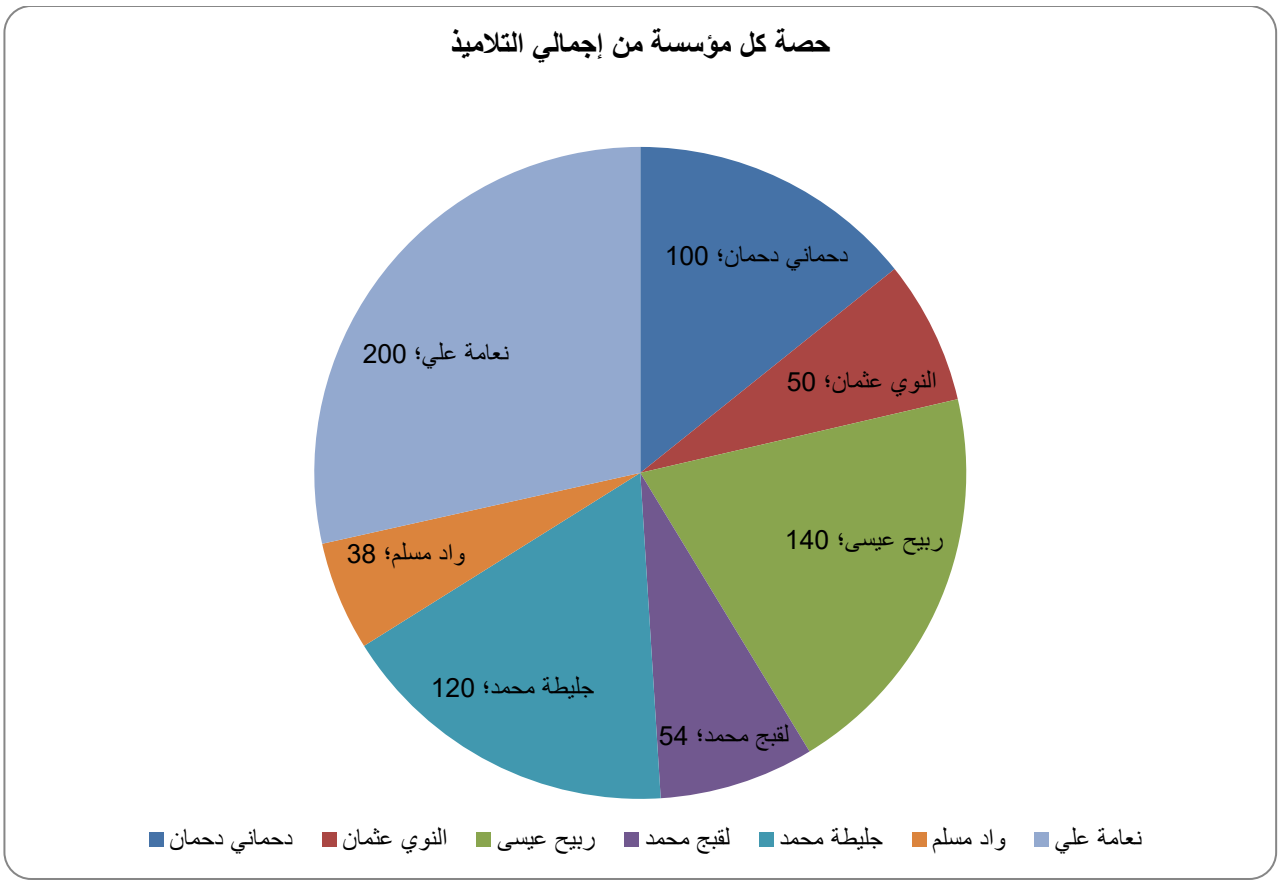

المصدر: مديرية التربية لولاية الجلفة، الدليل الإحصائي 2025-2026

يُظهر الشكلان أعلاه التفاوت الواضح في عدد التلاميذ بين المؤسسات الابتدائية السبع، حيث تستحوذ ابتدائية نعامة علي على الحصة الأكبر بنسبة تقارب 28.5% من إجمالي التلاميذ، بينما لا تتعدى حصة ابتدائية المعلبة الخوانية (واد مسلم) 5.4%. ويعود هذا التفاوت إلى اختلاف حجم التجمعات السكانية المحيطة بكل مؤسسة، فضلاً عن الموقع الجغرافي وسهولة الوصول. كما يُلاحظ أن المؤسسات ذات التلاميذ الأكثر عدداً هي تلك المتواجدة قرب المركز الرئيسي للمنطقة.

الشكل البياني (12) : مقارنة عدد الأقسام والمعلمين في المؤسسات الابتدائية

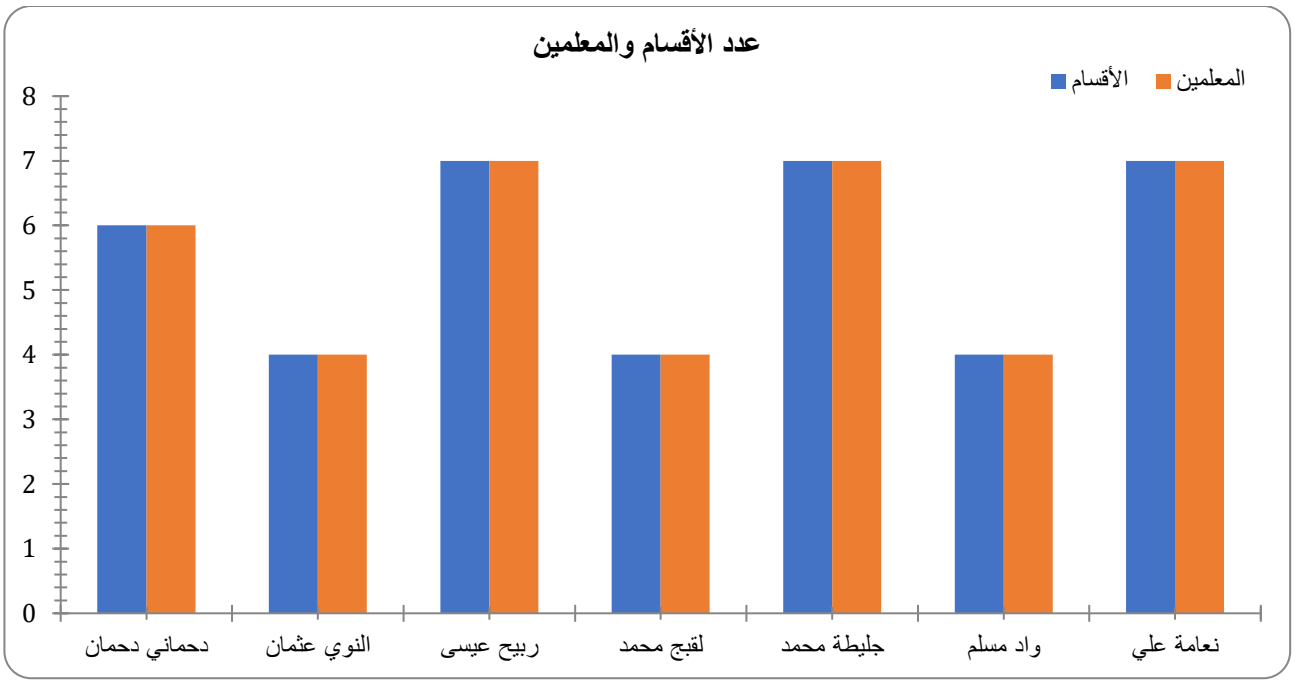

المصدر: مديرية التربية لولاية الجلفة، الدليل الإحصائي 2025-2026

يُبيّن الشكل 11 تطابق عدد الأقسام مع عدد المعلمين في كل مؤسسة ابتدائية، وهو ما يعني أن معدل تأطير تلاميذ الطور الابتدائي يبلغ معلماً واحداً لكل قسم. ورغم أن هذا المعدل يبدو متوازناً ظاهرياً، إلا أنه يخفي تفاوتاً كبيراً في عدد التلاميذ لكل معلم بين المؤسسات، حيث يبلغ المعدل في ابتدائية المعلبة الخوانية (واد مسلم) حوالي 9.5 تلميذ/معلم، بينما يرتفع في ابتدائية نعامة علي إلى حوالي 28.6 تلميذ/معلم، مما يعكس اختلالاً في توزيع الموارد البشرية يستدعي إعادة النظر في توزيع المعلمين حسب الحاجيات الفعلية لكل مؤسسة.

1.1.1 معدل التلاميذ لكل معلم

يُعدّ معدل التلاميذ لكل معلم من أهم المؤشرات التي تعكس جودة العملية التعليمية، حيث يُعتبر المعدل المثالي في التعليم الابتدائي بين 20 و25 تلميذاً لكل معلم وفقاً للمعايير الدولية. وتُبيّن البيانات الميدانية تفاوتاً ملحوظاً في هذا المعدل بين المؤسسات الابتدائية بالمنطقة المعلبة.

الجدول 12: معدل التلاميذ لكل معلم بالمؤسسات الابتدائية

المؤسسة	عدد التلاميذ	عدد التلاميذ	معدل التلميذ / المعلم
الشهيد دحماني دحمان	100	6	16.7
النوي عثمان	50	4	12.5
ربيح عيسى	140	7	20.0
لقبج محمد	54	4	13.5
جليطة محمد	120	7	17.1
المعلبة الخوانية (واد مسلم)	38	4	9.5
نعامة علي	200	7	28.6

المصدر: حساب الباحث بناءً على بيانات مديرية التربية لولاية الجلفة 2025-2026

الشكل البياني (13) : معدل التلاميذ لكل معلم بالمؤسسات الابتدائية

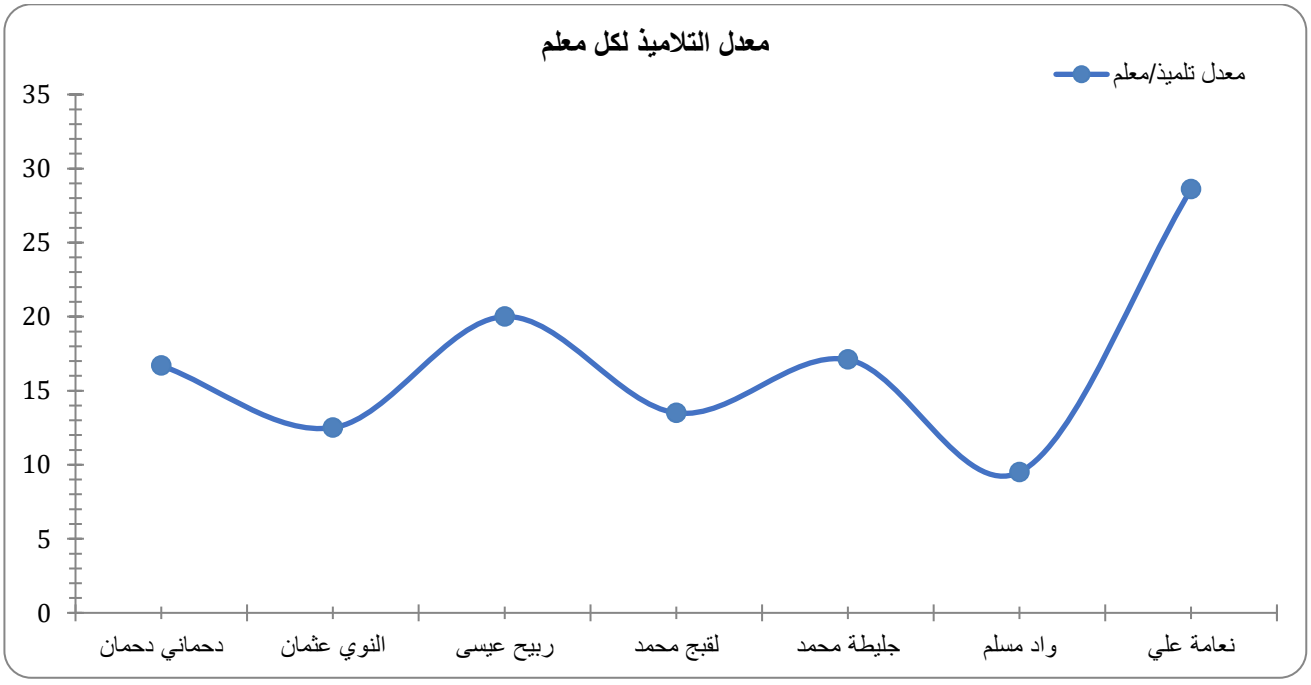

المصدر: حساب الباحث بناءً على بيانات مديرية التربية 2025- 2026

يتضح من الشكل 04 أن ابتدائية نعامة علي تسجل أعلى معدل حيث يبلغ 28.6 تلميذ/معلم، وهو معدل يتجاوز المعيار الدولي، مما قد يؤثر سلباً على جودة التعليم. في المقابل، تسجل

ابتدائية المعلبة الخوانية (واد مسلم) أقل معدل بـ 9.5 تلميذ/معلم، وهو معدل منخفض يسمح بمتابعة أفضل للتلاميذ لكنه قد يشير أيضاً إلى ضعف الجاذبية المؤسسية. أما المؤسسات الأخرى فتتراوح معدلاتها بين 13.5 و20 تلميذ/معلم، وهي معدلات مقبولة نسبياً.

2.1 المتوسطة الوحيدة – متوسطة حبشي عيسى

تُعدّ متوسطة حبشي عيسى المؤسسة التعليمية الوحيدة في الطور المتوسط بالمنطقة الريفية المعلبة، وقد أُنشئت سنة 2013 لتلبية حاجيات سكان المنطقة من التعليم المتوسط. وتستقبل هذه المتوسطة تلاميذ المنطقة كافة بعد نجاحهم في شهادة التعليم الابتدائي، مما يجعلها نقطة محورية في المسار التعليمي لأبناء المنطقة. ويُلاحظ أن هذه المتوسطة تتوفر على بعض التجهيزات الأساسية كالمطعم وخدمة النقل المدرسي، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة لاسيما من حيث غياب التعليم الثانوي وتباعد مقر إقامة الأساتذة.

الجدول(13): بطاقة تعريف متوسطة حبشي عيسى (2025-2026)

اسم المؤسسة	متوسطة حبشي عيسى
سنة الإنشاء	2013
عدد التلاميذ	380
عدد الأقسام	11
عدد الأساتذة	32
عدد الإداريين	10
المطعم	موجود
النقل المدرسي	05 حافلات
مقر إقامة الأساتذة	خارج منطقة المعلبة (100%)

المصدر: مدير متوسطة حبشي عيسى، السجل العام للمؤسسة 2025-2026

1.2.1 توزيع الأقسام حسب السنوات

يتوزع تلاميذ المتوسطة على أربع سنوات دراسية، ويُلاحظ أن السنة الأولى تستحوذ على العدد الأكبر من الأقسام بأربعة (04) أقسام، وهو ما يعكس استمرار تدفق التلاميذ من الطور الابتدائي. بينما يتناقص عدد الأقسام تدريجياً مع التقدم في السنوات، وهو ما قد يُشير إلى ظاهرة الانقطاع المدرسي أو التحول نحو مؤسسات أخرى خارج المنطقة.

الجدول (14) : توزيع الأقسام حسب السنوات بمتوسطة حبشي عيسى

السنة	عدد الإقسام
السنة الأولى	4
السنة الثانية	3
السنة الثالثة	2
السنة الرابعة	2
المجموع	11

المصدر: مدير متوسطة حبشي عيسى، السجل العام للمؤسسة 2025-2026

الشكل البياني (14) : توزيع الأقسام حسب السنوات بمتوسطة حبشي عيسى

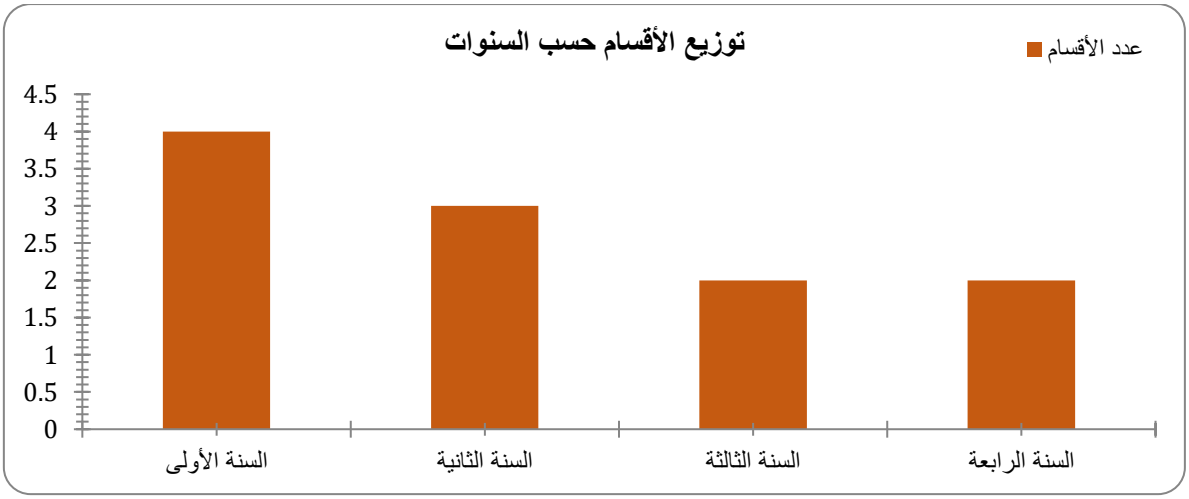

المصدر: مدير متوسطة حبشي عيسى 2025-2026

يُظهر الشكل 05 تدرجاً تنازلياً في عدد الأقسام من السنة الأولى (4 أقسام) إلى السنتين الثالثة والرابعة (قسمان لكل منهما). وهذا التدرج يعكس نسبياً استمرار ظاهرة الانقطاع المدرسي أو توجه بعض التلاميذ نحو متوسطات أخرى خارج المنطقة، خاصة في السنوات العليا. كما يجدر الذكر أن عدم وجود ثانوية بالمنطقة يجعل نسبة لا يُستهان بها من تلاميذ السنة الرابعة يغادرون المنطقة مبكراً بحثاً عن مقاعد دراسية في ثانويات البلديات المجاورة.

2.2.1 الموارد البشرية بمتوسطة حبشي عيسى

يُعدّ العنصر البشري من أهم الركائز التي يقوم عليها النظام التعليمي، إذ لا يمكن تصور عملية تربوية ناجحة دون توفر الكفاءات البشرية المؤطرة لها. وتشغل متوسطة حبشي عيسى 32 أستاذاً و10 إداريين، وهو عدد يُعتبر مقبولاً مقارنة بعدد التلاميذ البالغ 380 تلميذاً. غير أن الملاحظة الأبرز هي أن جميع الأساتذة يقيمون خارج منطقة المعلبة، مما يطرح إشكالية الارتباط بالمجال المحلي واستدامة التأطير التربوي.

الجدول (15) : أصل إقامة الأساتذة بمتوسطة حبشي عيسى

مقر الإقامة	العدد	النسبة المئوية
دار الشيوخ	03	%9.4
مدينة الجلفة	29	%90.6
المجموع	32	%100

المصدر: مدير متوسطة حبشي عيسى، السجل العام 2025-2026

الشكل البياني (15) : توزيع الأساتذة حسب مقر الإقامة

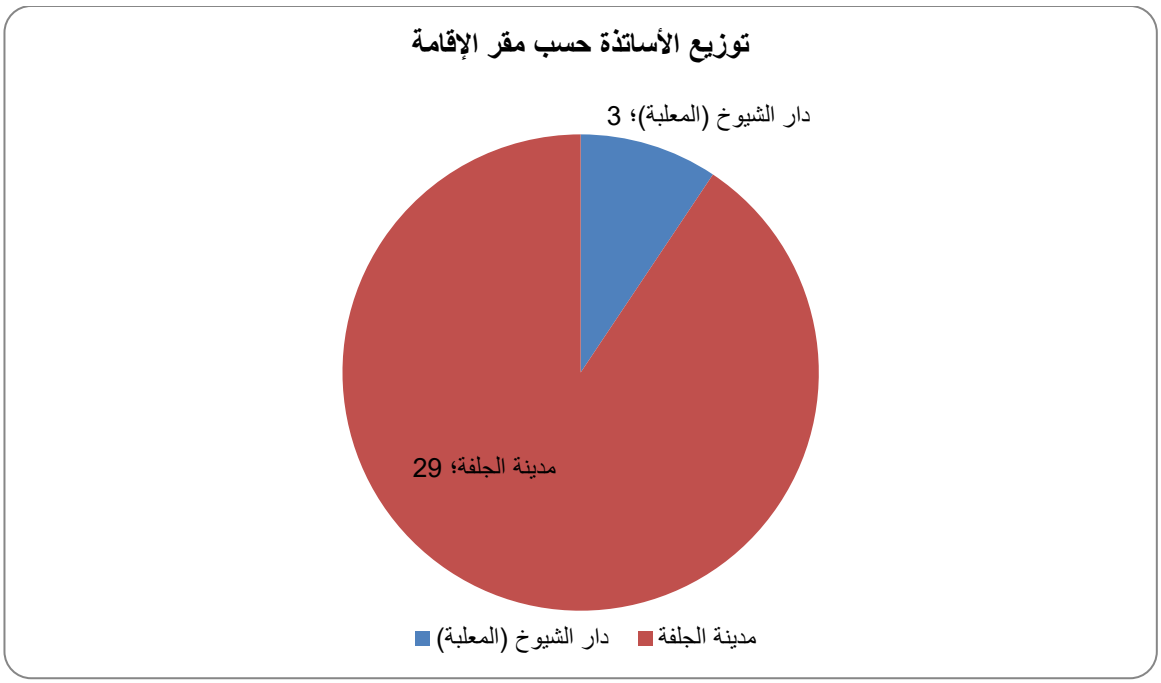

يتضح من الجدول 15 والشكل 14 أن الغالبية الساحقة من الأساتذة (90.6%) يقطنون في مدينة الجلفة ويقومون بالتنقل يومياً إلى المتوسطة، بينما لا يقيم بالمنطقة سوى 03 أساتذة في دار الشيوخ. وهذا الوضع يطرح عدة تحديات، من بينها صعوبة المتابعة البيداغوجية خارج أوقات الدروس، وتأخر الأساتذة أو غيابهم بسبب ظروف الطريق خاصة في فصل الشتاء، فضلاً عن ضعف الارتباط بالمجتمع المحلي وانعدام الأنشطة الموازية والتربوية خارج أوقات الدراسة الرسمية.

الشكل البياني (16): مقارنة الموارد البشرية بمتوسطة حبشي عيسى

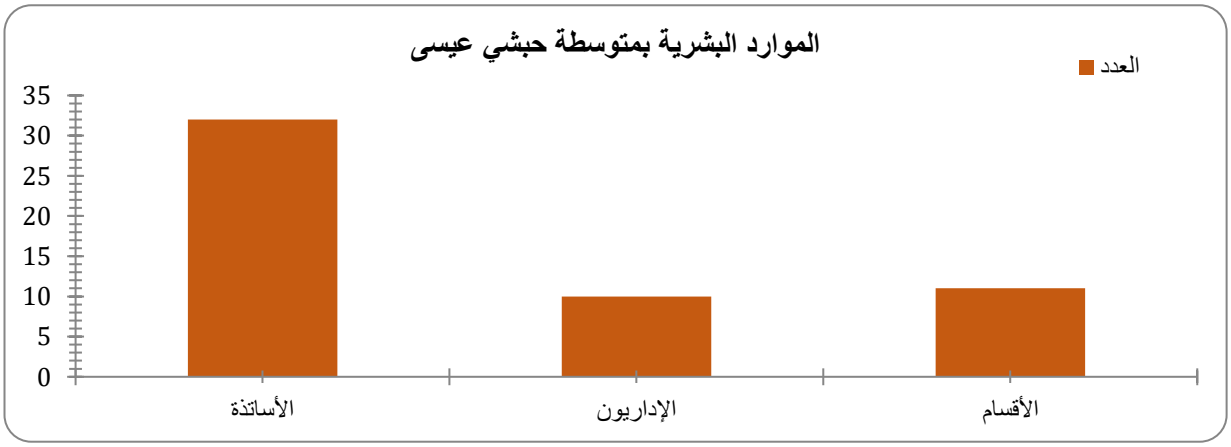

المصدر: مدير متوسطة حبشي عيسى 2025-2026

يُبيّن الشكل 15 المقارنة بين الموارد البشرية المتاحة بالمتوسطة، حيث يمثل الأساتذة القوة الأكبر بـ 32 أستاذاً مقابل 10 إداريين و11 قسماً. ويبلغ معدل التأطير حوالي 11.9 تلميذ/أستاذ في الطور المتوسط، وهو معدل أفضل من الطور الابتدائي ويتوافق مع المعايير المطلوبة. إلا أن تحدي الإقامة يظل العائق الأبرز الذي يُؤثّر على انتظام العملية التعليمية.

2. التوزيع المجالي للخدمات التعليمية

لا يقتصر تقييم الخدمات التعليمية على رصد المؤسسات ومواردها البشرية فحسب، بل يتعداه إلى تحليل التوزيع المجالي لهذه الخدمات ومدى ملاءمتها للتوزيع السكاني. وتُعاني المنطقة الريفية المعلبة من إشكالية التباعد الجغرافي بين التجمعات السكانية والمؤسسات التعليمية، وهو ما ينعكس سلباً على نسبة التمدرس خاصة لدى الفئات الأكثر هشاشة. كما أن غياب شبكة نقل مكتملة وصعوبة التضاريس يزيدان من حدة هذه الإشكالية.

1.2 المسافات بين التجمعات السكانية والمؤسسات التعليمية

يُعدّ التباعد الجغرافي من أبرز التحديات التي تواجه التعليم في المناطق الريفية بشكل عام والمنطقة المعلبة بشكل خاص. فقد أظهرت المعطيات الميدانية أن التلاميذ يقطعون مسافات متفاوتة للوصول إلى مؤسساتهم التعليمية، حيث تتراوح المسافة بين 1 كم و10 كم حسب موقع السكن والمؤسسة. ويتمثل التحدي الأكبر في انتقال تلاميذ الطور المتوسط من القرى والمداشر البعيدة إلى متوسطة حبشي عيسى الوحيدة بالمنطقة.

2.2 النقل المدرسي

يُساهم النقل المدرسي في التخفيف من حدة مشكلة التباعد الجغرافي، غير أن الواقع الميداني يُظهر أن خدمة النقل المدرسي بالمنطقة المعلبة لا تتوفر إلا على 05 حافلات تابعة لمتوسطة حبشي عيسى، وهي حافلات لا تكفي لتغطية جميع التجمعات السكانية. كما أن

المؤسسات الابتدائية لا تستفيد من خدمة النقل المدرسي مما يُجبر التلاميذ الأصغر سناً على المشي لمسافات طويلة أو الاعتماد على وسائل نقل غير منظمة.

وتُعاني الحافلات المدرسية الخمسة من عدة مشاكل، من بينها قِدم بعضها وصعوبة صيانتها خاصة في فصل الشتاء حيث تتعطل كثيراً بسبب سوء حالة الطرقات. كما أن مسارات الحافلات لا تغطي جميع المناطق النائية مما يحرم بعض التلاميذ من هذه الخدمة. ويُقدّر عدد التلاميذ المستفيدين من النقل المدرسي بحوالي 150 تلميذاً من أصل 380 تلميذاً بالمتوسطة، أي بنسبة تغطية لا تتجاوز 39.5%.

3.2 العوائق الطبيعية المؤثرة على التنقل

تتسم المنطقة الريفية المعلبة بخصائص طبيعية صعبة تُؤثّر بشكل مباشر على تنقل التلاميذ والأساتذة. فالتضاريس الوعرة والميلان الشديد لبعض الطرقات، إضافة إلى التقلبات المناخية القاسية خاصة في فصل الشتاء حيث تتساقط الثلوج وتنخفض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر، كلها عوامل تجعل التنقل اليومي تحدياً كبيراً. كما أن الطرقات غير المعبدة التي تربط بعض القرى بالمركز تتحول إلى مسارات طينية غير صالحة لسير السيارات عند هطول الأمطار، مما يؤدي إلى انقطاع التلاميذ عن الدراسة لفترات متكررة خلال الموسم الدراسي.

3. غياب التعليم الثانوي

يُعدّ غياب التعليم الثانوي من أبرز النقائص التي تعاني منها المنطقة الريفية المعلبة، إذ يضطر التلاميذ الراغبون في مواصلة دراستهم بعد مرحلة المتوسط إلى التنقل إلى ثانويات البلديات المجاورة كالمجبارة و مدينة الجلفة، وهي مسافات تتراوح بين 10 و25 كم. ويُشكّل هذا الغياب عائقاً رئيسياً أمام استمرار التلاميذ في مسارهم التعليمي، خاصة التلميذات اللواتي تمثل نسبة الانقطاع لديهن الأعلى.

الشكل البياني (17) : مصير تلاميذ السنة الرابعة متوسط بعد شهادة BEM

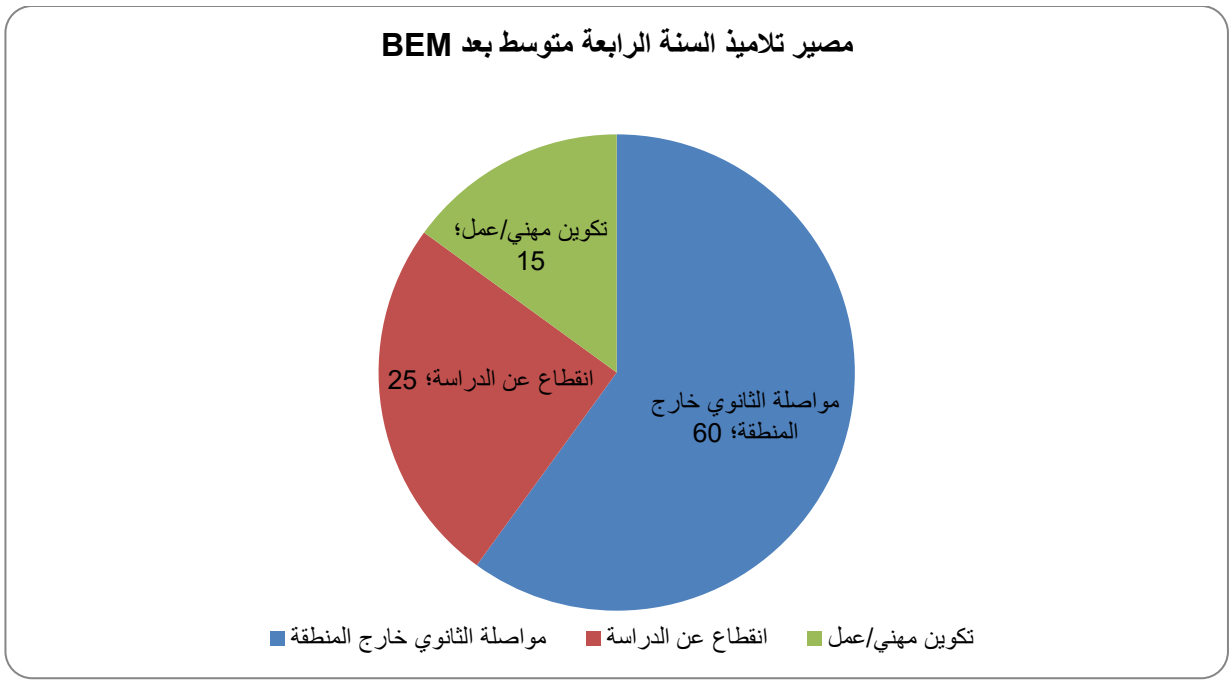

المصدر : مديرية التربية لولاية الجلفة، تقرير التوجيه المدرسي 2025-2026

يُظهر الشكل 16 أن جزءاً مهماً من تلاميذ السنة الرابعة متوسط يواصلون دراستهم الثانوية خارج المنطقة بنسبة تقدر بحوالي 60%، بينما تنقطع نسبة لا يُستهان بها تقدر بحوالي 25% عن الدراسة تماماً لأسباب مختلفة منها بعد الثانوية وصعوبة التنقل والظروف الاقتصادية للأسر. أما النسبة المتبقية (15%) فتتوجه نحو التكوين المهني أو سوق العمل المبكر.

1.3 الانقطاع المدرسي حسب الجنس

يُعاني التعليم الريفي عموماً من ظاهرة الانقطاع المدرسي التي تتأثر بعوامل متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية. وتُشير المعطيات المتاحة إلى أن الانقطاع المدرسي في المنطقة المعلبة يمس الجنسين بشكل متفاوت، حيث تكون نسبة الانقطاع أعلى لدى الإناث مقارنة بالذكور، وذلك بسبب العادات والتقاليد التي تحد من تنقل الفتيات لمسافات طويلة، فضلاً عن الأولويات الاقتصادية للأسر التي قد تميل لتوجيه الموارد المحدودة نحو تعليم الأبناء الذكور.

الجدول (16) : تقدير نسب الانقطاع المدرسي حسب الجنس والطور

الطور	نسبة الانقطاع (ذكور)	نسبة الانقطاع (إناث)
الإبتدائي	%3	%5
المتوسط	%12	%22
بعد المتوسط (غياب الثانوية)	%25	%40

4. نتائج الدراسة الميدانية

اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستمارة لجمع البيانات الميدانية من الفئات المعنية مباشرة، وذلك بهدف استقاء المعلومات من المصدر وتحليل التصورات والمواقف حول واقع الخدمات التعليمية بالمنطقة المعلبة. وقد شملت الاستمارات ثلاث فئات: مديري المؤسسات التعليمية، والمعلمين والأساتذة، وأولياء التلاميذ.

1.4 نتائج استمارة المديرين

تم توجيه استمارات لمديري المؤسسات التعليمية بالمنطقة المعلبة (08 مديرين: 7 ابتدائيات + متوسطة واحدة)، وقد تم استرجاع جميع الاستمارات بنسبة استجابة 100%. وتتلخص أبرز النتائج فيما يلي:

أكد جميع المديرين أن المؤسسات التعليمية تعاني من نقص في التجهيزات البيداغوجية والمطاعم والمكتبات، حيث أشار 87.5% منهم إلى أن مؤسساتهم لا تتوفر على مكتبة مدرسية، و75% أكدوا غياب المختبرات العلمية. كما أجمع المديرون على أن غياب الثانوية بالمنطقة يُشكّل العائق الأكبر أمام استمرار التلاميذ في دراستهم، مع الإشارة إلى أن المشكل يتفاقم في فصل الشتاء بسبب صعوبة التنقل وغياب النقل المدرسي الكافي.

الجدول (17) : أبرز نتائج استمارة المديرين

البند	نسبة الموافقة
نقص التجهيزات البيداغوجية	%87.5
غياب المكتبة المدرسية	%87.5
غياب المختبرات العلمية	%75
صعوبة التنقل في الشتاء	%100
غياب الثانوية عائق أساسي	%100
نقص النقل المدرسي	%87.5
مشكلة إقامة الأساتذة	%75

المصدر: استمارة مديري المؤسسات التعليمية، الدراسة الميدانية 2026

الشكل البياني (18): أبرز مشاكل المؤسسات التعليمية من وجهة نظر المديرين

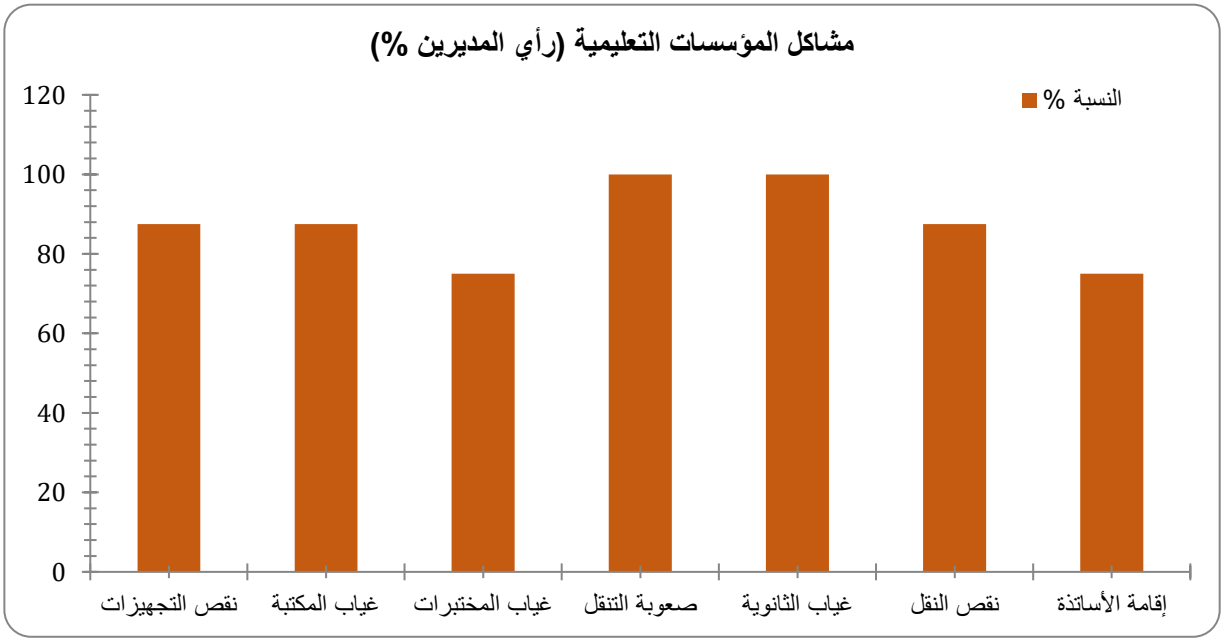

المصدر: استمارة مديري المؤسسات 2026

2.4 نتائج استمارة المعلمين والأساتذة

تم توزيع استمارات على 71 معلماً وأستاذاً (39 بالابتدائي + 32 بالمتوسط)، وتم استرجاع 65 استمارة بنسبة استجابة 91.5%. وقد كشفت النتائج عن عدة صعوبات مهنية يواجهها المعلمون والأساتذة العاملون بالمنطقة المعلبة.

أشار 92% من المستجيبين إلى أن مشكلة التنقل اليومي تمثل الصعوبة الأكبر، خاصة بالنسبة للأساتذة القادمين من مدينة الجلفة الذين يقطعون مسافات طويلة يومياً. كما أكد 78% أنهم يواجهون صعوبات في متابعة التلاميذ خارج أوقات الدروس بسبب بُعد مقر سكناهم عن المؤسسة. وأشار 65% إلى نقص في التكوين المستمر والترقيات مقارنة بزملائهم في الحضر.

الجدول (18) : أبرز الصعوبات المهنية للمعلمين والأساتذة

الصعوبة	النسبة
صعوبة التنقل اليومي	%92
بُعد مقر الإقامة عن المؤسسة	%78
نقص التكوين المستمر	%65
ضعف التحفيزات المادية	%58
غياب الإقامة	%85
صعوبة التواصل مع الأولياء	%45

المصدر: استمارة المعلمين والأساتذة، الدراسة الميدانية 2026

الشكل البياني (19): الصعوبات المهنية للمعلمين والأساتذة

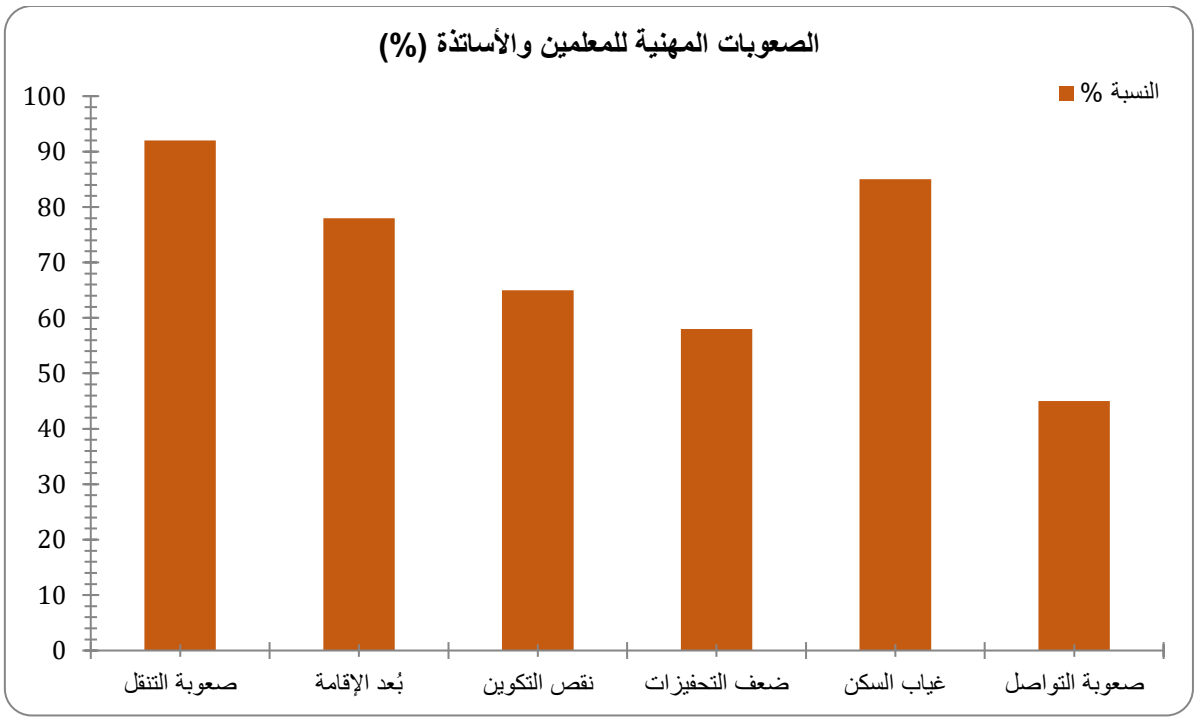

المصدر: استمارة المعلمين والأساتذة 2026

3.4 نتائج استمارة أولياء التلاميذ

تم توزيع 100 استمارة على أولياء التلاميذ وتم استرجاع 82 استمارة بنسبة استجابة 82%. وقد أظهرت النتائج أن الأسر الريفية بالمنطقة المعلبة تدرك أهمية التعليم لأبنائها، إلا أنها تواجه ظروفاً صعبة تحول دون متابعة دراسية طبيعية.

أشار 88% من الأولياء إلى أن بعد المسافة بين السكن والمؤسسة التعليمية يمثل المشكلة الأساسية، و72% أكدوا أن غياب النقل المدرسي الكافي يُعقّد عملية ذهاب وإياب أبنائهم. كما أشار 60% إلى أن الغياب المتكرر للأساتذة بسبب صعوبة التنقل يؤثر سلباً على مستوى أبنائهم الدراسي. وبالنسبة لغياب الثانوية، فقد أجمع 95% من الأولياء على أن هذا الغياب يُعدّ العامل الرئيسي وراء انقطاع أبنائهم عن الدراسة بعد مرحلة المتوسط.

الجدول (19) : أبرز صعوبات تمدرس الأبناء من وجهة نظر الأولياء

الصعوبة	النسبة
بُعد المسافة إلى المؤسسة	%88
غياب النقل المدرسي الكافي	%72
غياب الأساتذة المتكرر	%60
غياب الثانوية بالمنطقة	%95
ضعف البنية التحتية للمؤسسة	%55
الظروف الاقتصادية الصعبة	%68

المصدر: استمارة أولياء التلاميذ، الدراسة الميدانية 2026

الشكل البياني (20) : صعوبات تمدرس الأبناء من وجهة نظر الأولياء

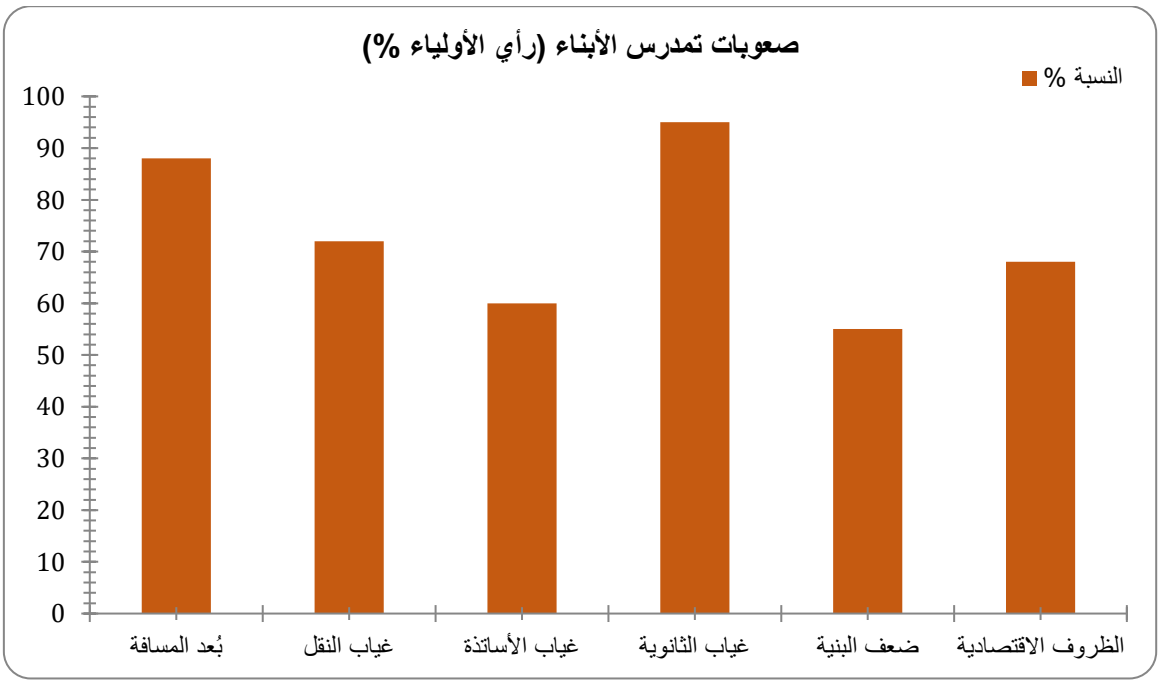

المصدر: استمارة الأولياء 2026

5. تفسير النتائج والخلاصة

من خلال التحليل الميداني للمعطيات المحصلة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج والتأكيدات التي تُجيب عن إشكالية الدراسة وتسمح باختبار الفرضيات المطروحة.

1.5 مؤشرات الخدمات التعليمية

الجدول (20): ملخص المؤشرات الرئيسية للخدمات التعليمية بالمنطقة المعلبة

المؤشر	القيمة
عدد المؤسسات الابتدائية	07
عدد التلاميذ الابتدائيين	702
عدد المعلمين بالابتدائي	39
معدل التأطير الابتدائي (تلميذ/معلم)	18
عدد المتوسطات	01
عدد التلاميذ بالمتوسط	380
عدد الأساتذة بالمتوسط	32
معدل التأطير المتوسط (تلميذ/أستاذ)	11.9
عدد الثانويات	00
نسبة الأساتذة المقيمين خارج المنطقة	%100
عدد حافلات النقل المدرسي	05
نسبة التغطية بالنقل المدرسي	%39.5

المصدر: جمع الباحث من البيانات الميدانية 2026

الشكل البياني (21) : المؤشرات الرئيسية للخدمات التعليمية بالمنطقة المعلبة

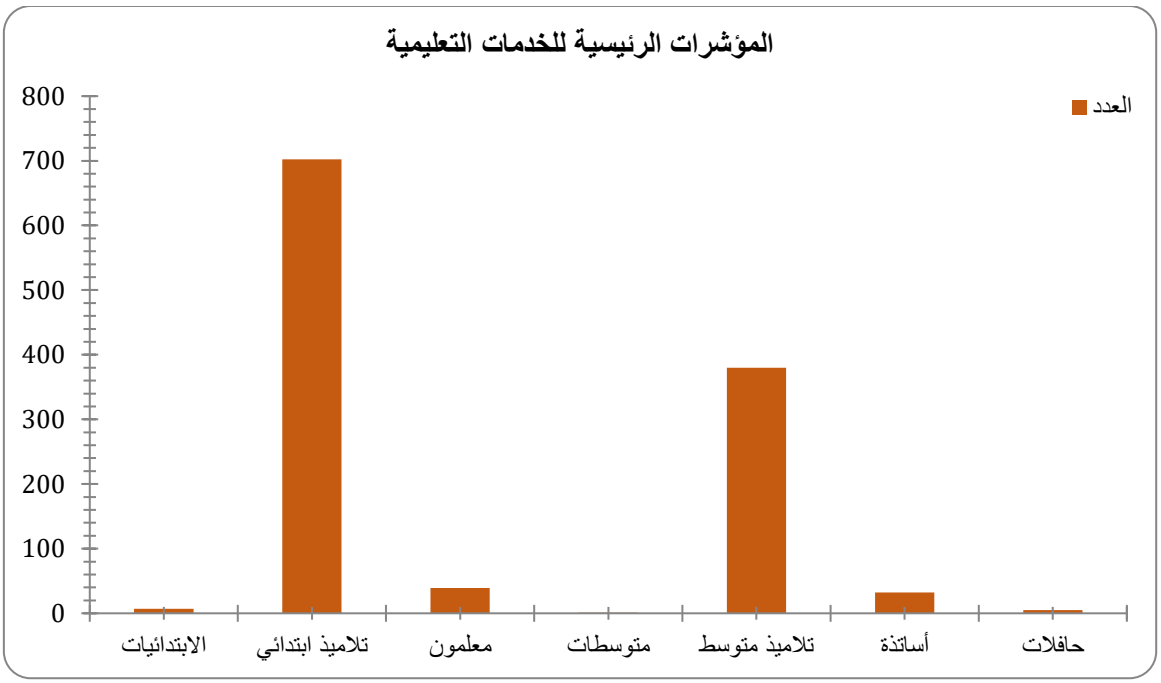

المصدر: جمع الباحث من البيانات الميدانية 2026

2.5 تشخيص واقع الخدمات التعليمية

يتضح من خلال المعطيات الميدانية أن واقع الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة يتسم بعدة خصائص سلبية تجعل المنطقة في حاجة ماسة إلى تدخل تنموي عاجل. فمن حيث التجهيزات، تفتقر معظم المؤسسات إلى المكتبات والمختبرات والفضاءات الرياضية، وهو ما يُضعف جودة التعليم المقدم. ومن حيث الموارد البشرية، يُشكّل غياب إقامة الأساتذة بالمنطقة تحدياً مستمراً يؤثر على انتظام الدراسة ومتابعة التلاميذ. أما على صعيد البنية التحتية، فإن الطرقات غير المعبدة وضعف شبكة النقل تزيد من عزلة المنطقة وتحد من إمكانية الوصول إلى الخدمات التعليمية.

ويبقى غياب التعليم الثانوي النقطة الأكثر إيلاماً في منظومة الخدمات التعليمية بالمنطقة، إذ يُجبر هذا الغياب التلاميذ على اتخاذ خيارات صعبة بين التنقل لمسافات طويلة لمواصلة

الدراسة أو الانقطاع عنها نهائياً. وهو ما يفسر الارتفاع الملحوظ في نسبة الانقطاع المدرسي بعد مرحلة المتوسط خاصة لدى الإناث.

3.5 اختبار الفرضيات

بناءً على النتائج المحصل عليها، يمكن اختبار الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة كالتالي:

الفرضية الأولى: تؤثر الخصائص الجغرافية (التضاريس، المناخ، التباعد) سلباً على جودة الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة. وقد أكدت النتائج صحة هذه الفرضية، حيث تبين أن التباعد الجغرافي وصعوبة التضاريس والظروف المناخية القاسية تُشكّل عوائق حقيقية أمام انتظام الدراسة وتوصّل التلاميذ والأساتذة إلى المؤسسات التعليمية.

الفرضية الثانية: يُساهم غياب التعليم الثانوي في ارتفاع نسبة الانقطاع المدرسي بالمنطقة. وقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية بشكل واضح، إذ أن غياب الثانوية يُعدّ العامل الرئيسي المباشر وراء توقف نسبة كبيرة من التلاميذ عن الدراسة بعد مرحلة المتوسط، خاصة التلميذات.

الفرضية الثالثة: يؤدي ضعف البنية التحتية والنقل المدرسي إلى تدني جودة الخدمات التعليمية. وقد تأكدت صحة هذه الفرضية أيضاً من خلال المعطيات الميدانية التي أظهرت أن نقص حافلات النقل ورداءة الطرقات وغياب التجهيزات البيداغوجية تُساهم بشكل مباشر في تدهور ظروف التمدرس.

4.5 التوصيات

انطلاقاً من النتائج المحصل عليها، نقترح جملة من التوصيات التي نراها قادرة على تحسين واقع الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة:

أولاً: إنشاء ثانوية بالمنطقة المعلبة لتقريب خدمة التعليم الثانوي من السكان والحد من الانقطاع المدرسي خاصة لدى التلميذات، وهو الإجراء الأكثر إلحاحاً بحسب رأي جميع الفئات المستجوبة.

ثانياً: تعزيز شبكة النقل المدرسي بزيادة عدد الحافلات وتوسيع مساراتها لتشمل جميع التجمعات السكانية بالمنطقة، مع إدخال خدمة النقل المدرسي في الطور الابتدائي للتلاميذ الذين يقطنون بعيداً عن المؤسسات.

ثالثاً: بناء سكن وظيفي أو دار شيوخ إضافية بالمنطقة لتشجيع الأساتذة على الإقامة محلياً، مما يُحسّن من انتظامهم ويُتيح لهم متابعة التلاميذ خارج أوقات الدروس.

رابعاً: تحسين البنية التحتية للطرقات الرابطة بين التجمعات السكانية والمؤسسات التعليمية، خاصة تعبيد الطرقات الريفية لتسهيل التنقل في جميع الظروف المناخية.

خامساً: تزويد المؤسسات التعليمية بالتجهيزات البيداغوجية الضرورية كالمكتبات والمختبرات العلمية والفضاءات الرياضية، لتحسين جودة التعليم المقدم وجعل المؤسسات أكثر جاذبية للتلاميذ.

❖ خاتمة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية لواقع الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة، تبيّن أن المنطقة تتوفر على سبع مدارس ابتدائية ومتوسطة واحدة تضمنان التمدرس في الطورين الابتدائي والمتوسط، إلا أن هذه الخدمات تواجه عدة صعوبات تتمثل في التباعد الجغرافي بين التجمعات السكانية والمؤسسات ال تعليمية، وضعف النقل المدرسي، ونقص بعض التجهيزات التربوية، إضافة إلى غياب مؤسسة للتعليم الثانوي.

وبذلك تمّت الإجابة عن إشكالية الدراسة المتمثلة في: «ما هو واقع الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة، وإلى أي مدى تستجيب لاحتياجات سكان المنطقة؟»، حيث أظهرت النتائج أن واقع الخدمات التعليمية يتسم بتوفر حدّ أدنى من الخدمات التعليمية الأساسية، مما يسمح بتمدرس أبناء المنطقة في مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط، إلا أن هذه الخدمات لا تستجيب بشكل كامل لاحتياجات السكان بسبب النقائص المسجلة في البنية التحتية والتجهيزات والنقل المدرسي، فضلاً عن غياب التعليم الثانوي الذي يُعدّ من أبرز العوائق المؤثرة على استمرارية المسار الدراسي للتلاميذ.

وعليه، فإن تحسين واقع الخدمات التعليمية بالمنطقة يستوجب تعزيز الهياكل والتجهيزات التعليمية، وتطوير خدمات النقل المدرسي، وإنشاء ثانوية بالمنطقة، بما يضمن تحقيق تغطية تعليمية أفضل والاستجابة الفعلية لاحتياجات السكان.

الخـــاتمـــة

تناولت هذه الدراسة واقع الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة التابعة لبلدية المجبارة بولاية الجلفة، بهدف تشخيص وضعية التعليم والكشف عن أهم الصعوبات التي تحد من فعاليته. وقد أظهرت النتائج أن المنطقة تتوفر على خدمات تعليمية في الطورين الابتدائي والمتوسط، إلا أنها تعاني من عدة نقائص تتعلق بضعف التجهيزات، وصعوبة التنقل، ومحدودية النقل المدرسي، فضلاً عن غياب مؤسسة للتعليم الثانوي.

كما بيّنت الدراسة أن الخصائص الجغرافية للمنطقة والتباعد بين التجمعات السكانية والمؤسسات التعليمية يؤثران سلباً على ظروف التمدرس، ويساهمان في ارتفاع نسب الانقطاع المدرسي، خاصة بعد مرحلة التعليم المتوسط ولدى الإناث. وأكدت النتائج الميدانية كذلك أن ضعف البنية التحتية وافتقار بعض المؤسسات إلى الوسائل البيداغوجية الحديثة يحدّان من جودة العملية التعليمية ويؤثران على مردودها.

وبذلك تمّت الإجابة عن إشكالية الدراسة، حيث تبيّن أن الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة تستجيب جزئياً لاحتياجات السكان، لكنها لا تزال دون المستوى المطلوب من حيث التغطية والتجهيزات وجودة الخدمات المقدمة. كما أكدت النتائج صحة الفرضيات المطروحة والمتعلقة بتأثير العوامل الجغرافية والبنية التحتية على واقع التعليم بالمنطقة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في مساهمتها في تشخيص واقع التعليم بالوسط الريفي والكشف عن أبرز التحديات التي تواجهه، بما يوفر قاعدة معلومات يمكن الاستناد إليها في وضع برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين الخدمات التعليمية. كما أن الارتقاء بقطاع التعليم في المنطقة من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية المحلية وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان.

وفي ضوء ذلك، توصي الدراسة بإنشاء ثانوية بالمنطقة، وتعزيز النقل المدرسي، وتحسين البنية التحتية والتجهيزات التعليمية، بما يساهم في تحقيق تعليم أكثر عدالة وجودة، ويحد من الفوارق التعليمية بين الوسط الريفي والحضري.

الملاحق

ملحق رقم 01
استمارة مدير المؤسسة التعليمية
عينة الدراسة : 6 مديرين

السيد المدير ، نتقدم لكم بهذه الاستمارة ضمن بحث أكاديمي يهدف إلى دراسة واقع الخدمات التعليمية بالمناطق الريفية – حالة المنطقة الريفية المعلبة ببلدية المجبارة ولاية الجلفة. نرجو منكم الإجابة بدقة وموضوعية، مع الإشارة إلى أن الإجابات ستظل سرية ومخصصة للأغراض العلمية فقط .

القسم الأول: المعلومات الشخصية والمهنية	
الاسم واللقب	.....
السن	.....
المؤسسة التعليمية	.....
المرحلة التعليمية	ابتدائية / متوسطة
سنوات الخدمة في المنصب	.....
سنة التأسيس	.....

القسم الثاني: كفاية المؤسسة التعليمية				
الرقم	البيان	نعم	لا	إلى حد ما
1	هل تعتبر بنية المؤسسة ملائمة للعمل التعليمي؟			
2	هل يوجد نقص في القروات الدراسية مقارنة بعدد التلاميذ؟			
3	هل تضطرون لتحويل قاعات أخرى إلى أقسام دراسية؟			
4	هل يوجد نقص في عدد المعلمين في المؤسسة؟			
5	هل يوجد نقص في المعلمين في تخصصات معينة؟			
6	هل يوجد نقص في المعلمين المتخصصين في التربية المدرسية؟			

القسم الثالث: التجهيزات والخدمات				
الرقم	التجهيز / الخدمة	غير متوفر	متوفر	متوفر جزئيا
1	مكتبة مدرسية			
2	مخبر علوم			
3	قاعة رياضة			
5	مروحات / تدفئة مركزية			
6	شبكة إنترنت			
7	مياه شرب صالحة			
8	مطعم مدرسي وظيفي			
9	سور أمني حول المؤسسة			
10	أدوات رياضية وتربوية			

القسم الرابع: المشاكل اليومية والعقبات				
الرقم	المشكلة	نعم	لا	أحيانا
1	انقطاع الكهرباء بشكل متكرر			
2	انقطاع الماء بشكل متكرر			
3	مشكلة الإطعام المدرسي			
4	مشكلة التدفئة في الشتاء			
5	نقص المعلمين المتواجدين بشكل دائم			
6	مشكلة النقل المدرسي			
7	ظاهرة الانقطاع عن الدراسة لدى التلاميذ			
8	ضعف التواصل مع مديرية التربية			

ملاحظات واقتراحات المدير :

.....

.....

شكراً لتعاونكم معنا في هذه الدراسة

ملحق رقم 02

استمارة المعلمين

عينة الدراسة: 24 معلماً ومعلمة

السيد(ة) المعلم(ة) ، نتقدم لكم بهذه الاستمارة ضمن بحث أكاديمي يهدف إلى دراسة واقع الخدمات التعليمية بالمناطق الريفية – حالة المنطقة الريفية المعلبة ببلدية المجبارة ولاية الجلفة. نرجو منكم الإجابة بصدق وموضوعية، مع الإشارة إلى أن الإجابات ستظل سرية ولن تستعمل إلا للأغراض العلمية.

القسم الأول: المعلومات الشخصية والمهنية	
الاسم واللقب	.....
السن	.....
الجنس	ذكر / أنثى
المؤسسة التعليمية	.....
المادة المدرسة	.....
سنوات الخدمة	.....
مكان الإقامة	.....

القسم الثاني: مكان الإقامة وصعوباتها			
الرقم	السؤال	نعم	لا
1	هل تقطن في المعلبة ؟		
2	هل تواجه صعوبة في الإقامة في المنطقة؟		
3	هل يوجد سكن وظيفي متوفر؟		
4	هل تعتبر السكن المتوفر ملائماً؟		

القسم الثالث: وسائل النقل وصعوباتها				
الرقم	السؤال	نعم	لا	أحيانا
1	هل تستعمل وسيلة نقل للذهاب إلى المؤسسة؟			
2	هل تواجه صعوبات في الوصول خلال الشتاء؟			
3	هل الطريق معبد ويعيق الوصول؟			
4	هل يوفر النقل المدرسي خدمة منتظمة؟			
5	هل تتكبد مصاريف مادية كبيرة في التنقل؟			

القسم الرابع: الصعوبات المهنية				
رقم	السؤال	نعم	لا	إلى حد ما
1	صعوبات بيداغوجية بسبب نقص التجهيزات			
2	صعوبات تنظيمية (غياب التنسيق مع الإدارة)			
3	ضعف التواصل مع مديرية التربية			
4	صعوبات مادية (تكاليف التنقل)			
5	العزلة المهنية بسبب البعد			
6	ضعف التكوين المستمر			
7	رغبة في النقل إلى مؤسسة في المدينة			
ملاحظات المعلم(ة) :				

شكراً لتعاونكم معنا في هذه الدراسة

ملحق رقم 03

استمارة أولياء الأمور

عينة الدراسة: 50 ولياً

السيد(ة) ولي(ة) ، نتقدم لكم بهذه الاستمارة ضمن بحث أكاديمي يهدف إلى دراسة واقع الخدمات التعليمية بالمناطق الريفية – حالة المنطقة الريفية المعلبة ببلدية المجبارة ولاية الجلفة. نرجو منكم الإجابة بصدق وموضوعية، مع الإشارة إلى أن الإجابات ستظل سرية ولن تستعمل إلا للأغراض العلمية.

القسم الأول: المعلومات الشخصية	
اسم ولي الأمر	.....
المهنة	.....
مستوى التعليم	.....
عدد الأبناء المتمدرسين	.....
المؤسسة التعليمية	.....
المرحلة التعليمية	ابتدائي / متوسطة
مكان الإقامة	.....

القسم الثاني: المسافة والتنقل				
المسافة عن المدرسة				
رقم	المسافة	أقل من 2 كم	2-10 كم	أكثر من 10 كم
1	المسافة			
وسيلة تنقل الابن				
رقم	الوسيلة	على الأقدام	النقل المدرسي	مركبة خاصة
2	كيف يتنقل الابن؟			
صعوبات التنقل				
رقم	السؤال	نعم	لا	أحيانا
3	صعوبة التنقل خلال الشتاء			
4	سوء الطرقات والمعوقات الطبيعية			
5	النقل المدرسي غير منتظم			

القسم الثالث: صعوبات التمدرس				
رقم	السؤال	نعم	لا	أحيانا
1	يواجه الابن صعوبات في التعلم			
2	ظاهرة الانقطاع عن الدراسة			
3	الغياب بسبب ظروف الطقس			
4	نقص المعلمين في المؤسسة			
5	جودة التعليم ضعيفة			

حدد أسباب انقطاع التمدرس :

.....

القسم الرابع: المخاطر وتقييم النقل المدرسي				
الرقم	السؤال	نعم	لا	أحيانا
1	القلق من سلامة الابن أثناء التنقل			
2	الطريق آمن للأطفال			
3	الحافلة مكتظة وغير آمنة			

ملاحظات ولي الأمر :

.....

شكراً لتعاونكم معنا في هذه الدراسة

ملحق رقم 04

استمارة التلاميذ (المتوسطة)

عينة الدراسة: تلاميذ متوسطة حبشي عيسى

السيد(ة) التلميذ(ة) المحترم، نتقدم لكم بهذه الاستمارة ضمن بحث أكاديمي يهدف إلى دراسة واقع الخدمات التعليمية بالمناطق الريفية – حالة المعلبة ببلدية المجبارة ولاية الجلفة. نرجو منكم الإجابة بصدق، مع الإشارة إلى أن الإجابات ستظل سرية ولن تستعمل إلا للأغراض العلمية.

القسم الأول: المعلومات الشخصية	
الاسم واللقب	.....
السن	.....
الجنس	ذكر / أنثى
المؤسسة التعليمية	.....
السنة الدراسية	السنة الأولى / الثانية / الثالثة / الرابعة
قرية الإقامة	.....

القسم الثاني: التنقل والوصول				
رقم	السؤال	نعم	لا	أحيانا
1	هل تستفيد من النقل المدرسي؟			
2	هل يصل النقل في الوقت المحدد؟			
3	هل تواجه صعوبة في الوصول خلال الشتاء؟			
4	هل الحافلة مكتظة؟			
5	هل تشعر بالأمان أثناء التنقل؟			

القسم الثالث: الظروف الدراسية				
رقم	السؤال	نعم	لا	أحيانا
1	هل القسم مريح ويوفر ظروفاً جيدة للدراسة؟			
2	هل تتوفر الكتب المدرسية بشكل كافٍ؟			
3	هل تستفيد من المطعم المدرسي؟			
4	هل تعاني من البرد في القسم خلال الشتاء؟			
5	هل يوجد نقص في المعلمين؟			

ما هي الصعوبات التي تواجهها في الدراسة؟

.....

شكراً لتعاونكم معنا في هذه الدراس

ملحق رقم 05

شبكة الملاحظة الميدانية

عينة الدراسة: 8 مؤسسات تعليمية

تستعمل هذه الشبكة لملاحظة المؤسسات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة ببلدية المجبارة ولاية الجلفة، وذلك لجمع بيانات موضوعية حول البنية التحتية والتجهيزات والخدمات المتاحة، وكذلك البيئة المحيطة وخدمات النقل المدرسي. يرجى ملء الشبكة بدقة وموضوعية خلال الزيارة الميدانية لكل مؤسسة.

القسم الأول: بيانات المؤسسة	
اسم المؤسسة	.....
المرحلة التعليمية	ابتدائي / متوسطة
سنة التأسيس	.....
الموقع الجغرافي	.....
عدد التلاميذ	.....
عدد المعلمين	.....
عدد الأقسام	.....

القسم الثاني: ملاحظة البنية التحتية				
رقم	العنصر	متوفر	غير متوفر	الملاحظات
1	حالة البناء الخارجي			
2	حالة الاقسام الدراسية من الداخل			
3	مكتبة			
4	مخبر			
5	قاعة رياضية			
6	مطعم مدرسي			
7	مرحاض			
8	سور أمني			
9	فناء			
10	تدفئة مركزية			
11	شبكة إنترنت			

القسم الثالث: ملاحظة البيئة المحيطة				
رقم	العنصر	نعم	لا	الملاحظات
1	طريق الوصول معبد			
2	وجود معوقات طبيعية			
3	مصادر تلوث محيطة			
4	مصادر ضوضاء مزعجة			
5	توفر مياه الشرب قريبة			
6	توفر الكهرباء بانتظام			

القسم الرابع: ملاحظة خدمات النقل المدرسي				
رقم	البيان	نعم	البيان	رقم
1	وجود حافلات نقل مدرسي			
2	عدد الحافلات			
3	حالة الحافلات (مكتظة / غير آمنة)			
4	انتظام مواعيد النقل			
5	غطاء جميع القرى بالخدمة			

شكراً لتعاونكم معنا في هذه الدراسة

قائـــمة المراجـــع

1- الأخضري، بن صالح، "مسار تمويل التنمية الريفية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2012"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجزائر 3، المجلد 1، العدد 3، الجزائر، 2016.

2- الأخذاري، بن صالح، التنمية الريفية في الجزائر: الواقع والآفاق (دراسة ميدانية لبلدية الإدريسية – ولاية الجلفة)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016.

3- براكشي، سعاد؛ فوفو، عمار، "عدم التوازنات المجالية في الجزائر: دراسة تحليلية للتوزيع السكاني"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2021.

4- بركان، فاطمة الزهراء، "واقع التعليم في الوسط الريفي الجزائري بين التحديات وسياسات الإصلاح"، مجلة الدراسات الاجتماعية والتربوية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021.

5- بركان، فاطمة الزهراء، "واقع المؤسسات التربوية في الوسط الريفي الجزائري: دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات الاجتماعية والتربوية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021.

6- بلحاج أحمد، النقل والتنمية في الريف الجزائري: العلاقة بين شبكة الطرق والخدمات، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.

7- بلقاسم، نورة، "دور البنية التحتية والتجهيزات العمومية في دعم التنمية المحلية بالجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2020.

8- بن زوادي، عبد الرزاق (زواغي، عبد الرزاق)، "تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الإمكانيات المتاحة والتحديات المطروحة"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017.

9- بن زيدان، عبد القادر، التسرب المدرسي في الوسط الريفي: دراسة ميدانية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020.

10- بن سالم عبد الرحمان، الهضاب العليا الجزائرية: الخصائص الطبيعية والبشرية، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2015.

11- بن صوشة، رشيد؛ جداوي، عبلة؛ فيجل، زينب، الريف الجزائري ودوره الاجتماعي في العهد العثماني (1518–1830م)، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2022.

12- بن عودة، محمد، التعليم والتنمية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2015.

13- بن عودة، محمد الطاهر، التنمية المحلية والتجهيزات العمومية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر، 2012.

14- بن عيسى محمد، المناخ القاري وأثره على النشاط البشري في الهضاب العليا، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014.

15- بن عيسى، سامية، "الخدمات التعليمية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر"، مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية، جامعة غرداية، الجزائر، 2022.

16- بن عمراني محمد، السد الأخضر في الجزائر: التأسيس والآفاق, دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013.

17- بن فرج حسين، جيلالي، "الأسواق والاقتصاد الريفي في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)"، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 1، الجزائر، 2022.

18- بن يونس علي، الفقر والتنمية في الريف الجزائري: الإشكاليات والآفاق، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021.

19- بن يونس علي، الكثافة السكانية والتوزيع المجالي في الجزائر، دار ديار القضاء للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014.

20- بوتى محمد (توتي محمد)، الموارد المائية في الجزائر: الواقع والآفاق، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.

21- بوطالب محمد، التنظيم الإداري في الجزائر: من المركزية إلى اللامركزية، دار ديار القضاء للنشر
22- والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016.

23- بوزيدي محمد، التهيئة العمرانية في الجزائر: الأسس والممارسات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016.

24- بوشارب، عبد القادر، "واقع التعليم في المناطق الريفية الجزائرية بين التحديات وسياسات الإصلاح"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2020.

25- بوقبال، وردة؛ بولحواش، علاوة، "التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر – سياسة التجديد الريفي بين النظرية والتحديات"، مجلة آفاق للعلوم، المدرسة العليا للأساتذة سطيف، الجزائر، 2019.

26- بوقصاص، عبد الحميد، "التباينات المجالية وتوزيع السكان في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2009.

27- بوغراس محمد، السهل الروستيني في الجزائر: دراسة جغرافية إقليمية، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013.

28- بوعزة، سميرة، المدرسة الريفية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التربوي، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2021.

29- بوعلام، عبد القادر، "دور النقل المدرسي في دعم التمدرس بالمناطق الريفية في الجزائر"، مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021.

30- بوعلام، بن يوسف؛ عبد القادر، بوقفة، "التنمية المحلية في المناطق الريفية في الجزائر: واقع وآفاق"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020.

31- بوعيشة، محمد الأمين، "دور القطاع الفلاحي في دعم الاقتصاد الوطني بالجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية والتنمية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021.

32- بيصار، عبد الحكيم؛ بن واضح، الهاشمي، "سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية الجزائرية"، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، 2017.

33- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير 1984 المتعلق بالتنظيم الإداري، الجزائر، 1984.

34- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجزائر، 1990.

35- حامدي، عبد القادر، التربية والتنمية في الجزائر: مقاربات سوسيولوجية، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر، 2018.

36- حمداني أحمد، الفلاحة في الهضاب العليا الجزائرية: الواقع والتحديات، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.

37- خليفي الطيب، جغرافية الريف الجزائري: الإشكاليات والتحديات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018.

38- دحماني، محمد الأمين، "البنية التحتية التعليمية في المناطق الريفية الجزائرية وأثرها على جودة التعليم"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2022.

39- الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى 1998: النتائج الإجمالية، الجزائر، 2001.

40- الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى 2008: النتائج الإجمالية، الجزائر، 2010.

41- زوزو رشيد، "الريف والحضر في الجزائر والمعادلة الصعبة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، المجلد 12، العدد 4، الجزائر، 2012.

42- زيدان خليفة، السكان والتنمية في الريف الجزائري: التحديات والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2019.

43- زيدان خليفة، المناخ الجزائري: الخصائص والتنوع، دار أوسيانا للنشر والتوزيع، وهران، الطبعة الأولى، 2012.

44- سوالمية، عبد الرحمان، "سوسيولوجيا الريف ومؤشرات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بجاية، المجلد 15، العدد 1، الجزائر، 2022.

45- شريف ناصر، البنية التحتية في الريف الجزائري: الواقع والتحديات، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2019.

46- شواش، عبد القادر، المجال الريفي الجزائري: التحولات والديناميكيات، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر، 2010.

47- عابدين عمر، الرعي والتنمية الريفية في الجزائر: مقاربة جغرافية، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015.

48- عبد الكريم بلال، آفات دودة الصنوبر وتأثيرها على الغابات الجزائرية: حالة غابة السد الأخضر، مجلة العلوم الزراعية، الجزائر، المجلد 28، 2020.

49- عبد الكريم بن عمرو، التهيئة العمرانية والتنمية المحلية في الجزائر: رهانات التخطيط والتنفيذ، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2020.

50- عبد الغني، محمد السيد، التنمية الريفية: الأسس والنماذج والتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2016.

51- عمار سالم، جغرافية ولاية الجلفة: المقومات الطبيعية والتنمية الريفية، دار الرشد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2019.

52- عيساني، عبد القادر، التنمية المحلية في الجزائر: الواقع والتحديات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

53- فرحات فاطمة، الصناعة التقليدية والتراث الثقافي في الريف الجزائري، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2019.

54- قاسم، عبد القادر، الجغرافيا الريفية: المفاهيم والمناهج والتطبيقات، دار الفكر، عمان، الأردن، 2014.

56- لعمارة، فاطمة الزهراء، "الخدمات العمومية ودورها في تحسين الإطار المعيشي للسكان في المناطق الريفية الجزائرية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2021.

57- لعمارة، فاطمة الزهراء، "دور التجهيزات العمومية في تحسين الإطار المعيشي للسكان في المناطق الريفية الجزائرية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2021.

58- مؤسسة الجيل للمياه، التقرير السنوي لتزويد مياه الشرب لولاية الجلفة 2022، الجزائر، 2022.

59- مختاري، أمحمد؛ حباش، فاطمة، "التحولات الاجتماعية في الجزائر من خلال حركة الهجرة الداخلية (1830–1973)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تيارت، الجزائر، 2022.

60- مختاري، محمد، دراسة توزيع التجهيزات التعليمية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية – دراسة حالة مدينة المسيلة، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.

61- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الجلفة، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لبلديات الولاية، الجلفة، 2024.

62- مديرية المصالح الفلاحية لولاية الجلفة، إحصائيات القطاع الفلاحي والثروة الحيوانية لبلدية المجبارة، مصلحة الإحصائيات والمتابعة، الجلفة، 2024.

63- مزاري، فضيل إبراهيم، الاقتصاد الريفي في الجزائر: دراسة في السياسات والمتطلبات، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017.

64- مزياني، مليكة، "المدرسة الريفية في الجزائر: الواقع والتحديات"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019.

65- معقافي، الصادق، "أثر سياسة البناء الريفي على تفعيل التنمية المحلية في الجزائر (2000–2014)"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2018.

66- مكتب الميتيورولوجي الوطني، المعطيات المناخية لمحطة الجلفة (1988–2020)، وزارة النقل والميتيورولوجيا، الجزائر، 2020.

67- مولاي شريف، مخططات التهيئة والتعمير ودورها في تنظيم المجال الريفي، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018.

68- نويري بلقاسم، المناخ والزراعة في الجزائر: دراسة جغرافية تطبيقية، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.

69- الهيتي، مازن عبد الرحمن، جغرافية الريف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2013.

70- واعمران محمد، الديموغرافيا والتنمية في الجزائر، دار الهمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016.

71- وزارة التربية الوطنية الجزائرية، التقارير الإحصائية حول الهياكل التربوية، الجزائر، (2026).

الملخص

تُعدّ الخدمات التعليمية من أهم الخدمات الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لما لها من دور محوري في تنمية الموارد البشرية ورفع المستوى الثقافي والمعرفي للسكان. وتكتسي هذه الخدمات أهمية خاصة في الوسط الريفي، باعتباره مجالاً جغرافياً يعاني في كثير من الأحيان من نقص التجهيزات والخدمات الأساسية مقارنة بالمناطق الحضرية، الأمر الذي ينعكس على ظروف التمدرس ومستوى التحصيل الدراسي للتلاميذ.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الخدمات التعليمية بالمنطقة الريفية المعلبة التابعة لبلدية المجبارة بولاية الجلفة، من خلال تحليل مدى توفر المؤسسات التعليمية والخدمات المرافقة لها، ودراسة ظروف التمدرس والصعوبات التي تواجه التلاميذ والمعلمين، مع إبراز أثر العوامل الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية على العملية التعليمية في المنطقة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، إضافة إلى المنهج الميداني الذي سمح بجمع المعطيات من خلال الملاحظة الميدانية والاستبيانات الموجهة إلى المديرين والمعلمين وأولياء التلاميذ. كما تم التطرق إلى الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية لمنطقة الدراسة من أجل فهم العلاقة بين المجال الريفي وواقع الخدمات التعليمية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المنطقة الريفية المعلبة استفادت من جهود الدولة الرامية إلى تعميم التعليم وتحسين ظروف التمدرس من خلال توفير المؤسسات التعليمية وخدمات الدعم المدرسي، خاصة النقل المدرسي والإطعام المدرسي. إلا أن الدراسة كشفت في المقابل عن وجود مجموعة من التحديات والصعوبات، من أبرزها تباعد التجمعات السكانية، وبعد بعض المؤسسات التعليمية عن أماكن إقامة التلاميذ، وصعوبة التنقل في بعض الفترات، إضافة إلى محدودية بعض التجهيزات والخدمات التربوية، وهو ما يؤثر على جودة التعليم والاستقرار الدراسي للتلاميذ.

كما بينت الدراسة أن تحسين الخدمات التعليمية في المنطقة يتطلب تعزيز البنية التحتية التعليمية، وتطوير وسائل النقل المدرسي، وتوفير التجهيزات البيداغوجية الحديثة، إلى جانب مواصلة برامج التنمية الريفية الهادفة إلى تقليص الفوارق المجالية بين الريف والحضر وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم.

الكلمات المفتاحية: الخدمات التعليمية، المعلبة، المنطقة الريفية، المجبارة، النقل المدرسي، التلاميذ، المؤسسات التعليمية، التنمية الريفية، ظروف التمدرس.

Abstract

Educational services are considered among the most important basic services that contribute to social and economic development, as they play a fundamental role in developing human resources and improving the cultural and educational level of the population. These services are particularly important in rural areas, which often suffer from a lack of infrastructure and basic facilities compared to urban areas, affecting schooling conditions and students' academic achievement.

This study aims to examine the reality of educational services in the rural area of El Maâlaba, located in the municipality of Mjebara, Djelfa Province, by analyzing the availability of educational institutions and supporting services, studying schooling conditions, and identifying the main difficulties faced by students and teachers. The study also highlights the impact of geographical, social, and economic factors on the educational process in the region.

To achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical approaches were adopted, in addition to a field study approach that enabled the collection of data through field observations and questionnaires addressed to school principals, teachers, and students' parents. Furthermore, the natural, demographic, and economic characteristics of the study area were analyzed to better understand the relationship between the rural environment and the reality of educational services.

The findings revealed that the rural area of El Maâlaba has benefited from government efforts aimed at expanding access to education and improving schooling conditions through the provision of educational institutions and support services, particularly school transportation and school catering. However, the study also identified several challenges, including the dispersion of population settlements, the long distances between students' residences and educational institutions, transportation difficulties during certain periods, and the limited availability of some educational facilities and pedagogical resources. These factors negatively affect the quality of education and students' academic stability.

The study concludes that improving educational services in the area requires strengthening educational infrastructure, developing school transportation services, providing modern teaching resources, and continuing rural development programs aimed at reducing disparities between rural and urban areas and ensuring equal educational opportunities for all students.

Keywords: Educational Services, El Maâlaba, Rural Area, Mjebara, School Transportation, Students, Educational Institutions, Rural Development, Schooling Conditions.